الجولان

الطّريق إلى الاحتلال

محمّد مصلح

مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

الجولان

الطريق إلى الاحتلال

الجولان

الطريق إلى الاحتلال

محمد مصلح

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Al-Jūlān: al-ṭarīq ilá al-iḥtilāl
Muḥammad Muṣliḥ

The Golan: The Road to Occupation
Muhammad Muslih

الطبعة الأولى – بيروت
آذار/مارس ٢٠٠٠

المحتويات

مُلخّص مكثّف

تقدم هذه الدراسة خلفية تاريخية ولمحة جغرافية عن منطقة الجولان من خلال تفحّص ثلاث حالات تلقي ضوءاً على سياسة سورية وإسرائيل، الواحدة تجاه الأخرى، في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧، عندما كان من المفترض أن يسري مفعول اتفاقية هدنة. وهي أيضاً تعالج السياستين السورية والإسرائيلية تجاه الجولان بعد احتلال إسرائيل للمنطقة في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، والمفاوضات بينهما في شأن الجولان ما بين سنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٦ كجزء من عملية السلام.

وعلى الرغم من أن سورية هُزمت في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، فقد خرجت ببعض المكاسب الإقليمية، وبالتحديد ثلاث مناطق صغيرة في فلسطين الانتدابية تمتد من بحيرة الحولة إلى بحيرة طبرية. وجُعلت هذه المناطق، إضافة إلى قطاعين صغيرين كانت إسرائيل تحتلهما، منطقة مجردة من السلاح، كجزء من اتفاقية هدنة تم التوصل إليها سنة ١٩٤٩ عبر وساطة الأمم المتحدة. أمّا السيادة على المنطقة المجردة من السلاح فقد تأجل بتّها إلى تاريخ لاحق، متوقف على اتفاقية سلام شامل بين إسرائيل وسورية.

أدّت اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية إلى فترة قصيرة من الهدوء النسبي، إلاّ إنه في الفترة ما بين آذار/مارس ١٩٥١ وأيار/مايو ١٩٦٧ كان هناك صراع عنيف متقطع على امتداد خطوط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية. وقد تسبّبت عدة عوامل بزيادة حدة التوتر، التي أدت في نهاية المطاف إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد شملت هذه العوامل خروقات إسرائيل لاتفاقية الهدنة، والحرب الإعلامية التي شنتها سورية وسياساتها المناهضة

لإسرائيل. وكان المكوّن الرئيسي لسياسات إسرائيل على الجبهة السورية إصرارها على ضم المنطقة المجردة من السلاح خلافاً لاتفاقية الهدنة. وشعرت سورية بأنها ملزمة بردع إسرائيل، وتحدّتها أحياناً مطلقة تصريحات ملهبة عادت بالفائدة على القادة الإسرائيليين.

تقدمت إسرائيل بخمس حجج رئيسية لتبرير سياساتها في المنطقة المجردة من السلاح: إن اتفاقية الهدنة كانت عسكرية صرفة في طبيعتها، لذلك لا يمكن فصل المناطق المجردة من السلاح عن صاحب السيادة الذي كانت تخصه سابقاً، أي "السيادة الإسرائيلية"؛ إن "سيادتها غير المنقوصة" في المنطقة المجردة من السلاح تعني أن القوانين السارية المفعول في إسرائيل سارية كلها في المنطقة المجردة من السلاح؛ إنه كان من حقها أن تقوم بواجبات "غير عسكرية" في المنطقة المجردة من السلاح، بما في ذلك بناء التحصينات؛ إن "لجنة الهدنة المشتركة"، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة موكَلة مراقبة تنفيذ اتفاقية الهدنة، لا ولاية لها في المنطقة المجردة من السلاح سوى التفويض المحدود الممنوح لرئيسها من قِبَل إسرائيل وحدها؛ إنها تملك "حقوق السيادة" في المنطقة المجردة من السلاح، بينما لسورية مصالح تتعلق بالمياه فقط.

وردّت سورية بأن اتفاقية الهدنة نصّت على أن المنطقة المجردة من السلاح ليست خاضعة للسيادة الإسرائيلية أو السورية. ولأن هذه المنطقة لم تكن أراضي إسرائيلية، فمن حق سورية أن تكبح أية توغلات إسرائيلية فيها. وإضافة إلى ذلك، فإن اتفاقية الهدنة أعطت لجنة الهدنة المشتركة ولاية واسعة في مسائل عسكرية وغير عسكرية في هذه المنطقة.

خطّأت الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة كلاً من الموقف الإسرائيلي و(إلى حد أقل) أعمال سورية وردات فعلها. وقد دعا مجلس الأمن، بدعم من

الولايات المتحدة، تكراراً إسرائيل إلى وقف جميع العمليات في المنطقة المجردة من السلاح. وأحياناً، وبصورة أقل تكراراً، دعا المجلس سورية أيضاً إلى عدم تولي الرد بنفسها، وأن تحل صراعها مع إسرائيل في إطار نظام الأمم المتحدة وكرر مجلس الأمن أن المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة أعطت رئيس لجنة الهدنة المشتركة، التابع للأمم المتحدة، المسؤولية العامة عن مراقبة اتفاقية الهدنة وتنفيذها في المنطقة المجردة من السلاح.

وتكشف السجلات التاريخية أن قادة إسرائيل كانوا مصممين على الاستيلاء على المنطقة المجردة من السلاح، وكسر إرادة سورية. وسعياً وراء هذين الهدفين، وظفوا قوة عسكرية ساحقة للضغط على جارتهم الشمالية. وكانت سياسات إسرائيل، إلى حد كبير، هي المسؤولة عن زعزعة آلية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقضية السلام على امتداد خطوط الهدنة مع سورية. وأجبرت سياسات إسرائيل في المنطقة المجردة من السلاح سورية على إظهار عنصر من الردع تجاه إسرائيل، بصورة دفاعية لكن هجومية أحياناً، حتى مع المجازفة بتلقي الضربات من جارتها الأقوى. وسورية لم تكن لتسلّم بالأمر الواقع، لكنها ــ خلافاً لإسرائيل ــ لم تكن تهدف إلى قلب الوضع القائم في المنطقة المجردة من السلاح.

كانت استراتيجية إسرائيل بعد احتلالها الجولان تنطلق في عملية طرد السكان وبناء المستعمرات. ولاحقاً، خلال المرحلة الأولى من الحرب العربية ــ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، اجتاحت القوات السورية ثلاثة أرباع الجولان. إلاّ إن السوريين لم ينجحوا في التصدي للهجوم الإسرائيلي المضاد، الذي أجبرهم على الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ وما وراءها. وفي أيار/مايو ١٩٧٤، تم التوصل إلى اتفاق فصل القوات السوري ــ الإسرائيلي

عبر وساطة الحكومة الأميركية. وبحسب الاتفاق، كان على إسرائيل أن تتخلى عن الجيب الذي احتل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وأن تعيد مدينة القنيطرة إلى سورية. وقد أنشئت قوة موسَّعة للأمم المتحدة، دُعيت "قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة" (UNDOF)، لتحتل منطقة عازلة بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية، وتقوم بأعمال التفتيش الدورية، وتتحقق من الاستجابة لاتفاق فصل القوات. استمرت الحكومة السورية في احترام اتفاق الفصل، وساد الهدوء الجبهة السورية ـ الإسرائيلية مدة تجاوزت خمسة وعشرين عاماً.

انضمت سورية إلى عملية السلام في الشرق الأوسط التي أطلقتها الولايات المتحدة في خريف سنة ١٩٩١. وبوساطة الولايات المتحدة ودبلوماسيتها الخلاقة، حققت سورية وإسرائيل اختراقات صغيرة على المستويين الإجرائي والجوهري. إلاّ إن وصول حكومة بنيامين نتنياهو الإسرائيلية إلى السلطة في أيار/مايو ١٩٩٦ تمخض عن وقف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية بشأن الجولان. وتبدو حكومة إيهود براك، التي تسلّمت السلطة في حزيران/يونيو ١٩٩٩، مستعدة لاستئناف مباحثات جدية مع سورية. ومن أجل أي حل سلمي للنزاع السوري ـ الإسرائيلي، يجب معالجة خمس قضايا: انسحاب إسرائيل إلى خطوط الهدنة ـ الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ ترتيبات أمنية متوازنة لا تنتقص سيادة كل من سورية وإسرائيل؛ علاقات سلمية طبيعية بين البلدين؛ إدراك جدّي لحاجات كل من إسرائيل وسورية الأمنية والمائية؛ انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الصادر في آذار/مارس ١٩٧٨. وحالما تؤكد إسرائيل الالتزام المشروط لرئيس الحكومة الراحل، يتسحاق رابين، بالانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، سواء

بالعلن أو بالسر عبر الإدارة الأميركية، فإن المشكلات الأخرى بين الطرفين، كمشكلات الأمن والمياه والجنوب اللبناني، تصبح معالجتها أسهل.

وجاء في رأي أدلى به إليّ أوري سافير، وهو مفاوض إسرائيلي رئيسي في عملية السلام، قوله: "السلام مع الفلسطينيين هو الأساس للسلام الشامل مع العالم العربي. لكن في غياب السلام مع سورية، سيبقى الأساس من دون جدُر، ومن دون سطح وسقف." ولا يسع المرء إلاّ أن يأمل بأن يكون لدى حكومة براك الرغبة والمهارة للدخول مع سورية، ومعها لبنان، في مفاوضات حقيقية من شأنها أن تقود إلى اختراقات راسية على مبدأ الأرض في مقابل السلام.

مُقـدِّمـة

هذه دراسة سياسية تفسيرية للنزاع السوري ـ الإسرائيلي، وموضوعها نشوء الاحتكاك الطويل الأمد على امتداد خطوط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية، وتطوره، وآثاره، في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧. ونقطة القطع فيها هي حزيران/يونيو ١٩٦٧، تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية. والمادة التجريبية التي تقوم عليها هذه الدراسة مأخوذة من سجل الخلاف في شأن المنطقة المجردة من السلاح؛ وهي منطقة تقل مساحتها عن ١٠٠ ميل مربع، وتمتد من شمالي بحيرة الحولة (التي جُفِّفت في الخمسينات) إلى الجنوب من بحيرة طبرية (بحر الجليل).

قبل الحرب العربية ـ الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانت هذه المنطقة موضع صراع سياسي ـ عسكري حاد بين سورية وإسرائيل. والنزاع في شأن المنطقة المجردة من السلاح، كما في شأن مسائل أخرى، بما فيها السيطرة على مياه حوض نهر الأردن ـ وهو منطقة تمتد في أراضي إسرائيل والأردن ولبنان وسورية ـ كان إلى حد كبير المسؤول عن اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤالين رئيسيين: ما الذي وجّه سلوك سورية وإسرائيل قبل سنة ١٩٦٧، وما الذي حمل إسرائيل على اتخاذ قرار احتلال الجولان في حزيران/يونيو ١٩٦٧؟ يعتمد التحليل، من حيث القرائن والأدلة، على المواد الأرشيفية الإسرائيلية التي رُفع عنها الحظر لاطلاع الجمهور، وعلى وثائق الأمم المتحدة، ومصادر الحكومة الأميركية، والصحف، والكتب ذات الصلة بالموضوع، والمقالات المكتوبة بالعربية والإنكليزية والعبرية.

وأفادت الدراسة أيضاً من عدة أسفار بحثية قام بها المؤلف إلى سورية وإسرائيل ما بين سنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٩. والأجوبة عن السؤالين السابقين توفر، في مجموعها، الحجة المركزية للدراسة، وتلقي ضوءاً جديداً على النزاع السوري ـ الإسرائيلي ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧. وهي ترسم أيضاً، على أساس الدروس المستفادة من السجل التاريخي، طرقاً جديدة للتوصل إلى ترتيبات أكثر فعالية في حفظ السلام على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية في حال التوصل إلى سلام بين البلدين، وعندما يتم ذلك.

والدراسة مقسمة إلى أربعة فصول: الأول يوفر الخلفية الضرورية لفهم السياق الذي تطور النزاع السوري ـ الإسرائيلي فيه بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. والثاني يناقش ثلاث حالات من النزاع تُقدِّم دلالةً فيما يتعلق بسياسة كل من سورية وإسرائيل. وهذه الحالات هي: مشروع إسرائيل لتجفيف بحيرة الحولة؛ الخلاف في شأن بحيرة طبرية؛ الخطة الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن. وكما يبين السرد، فإن هذه الأعمال انطوت على إمكان قوي للصراع. والفصل الثالث يقوّم سياستي سورية وإسرائيل تجاه الجولان في فترة ما بعد ١٩٦٧. والفصل الأخير يحبك مختلف خيوط الدراسة معاً، ويقوّم الحجج الرسمية السورية والإسرائيلية في شأن المسؤولية عن الاحتكاك، ويقدم تذييلاً في شأن عملية السلام. وقد تمّ التوصل إلى نتائج جديدة من دراسات الحالة التجريبية.

إني شاكر جداً لمعهد الولايات المتحدة للسلام، الذي قدم لي منحة لإعداد الجزء الأكبر من هذه الدراسة. كما أرغب في الإعراب عن العرفان بالجميل لوزارة الخارجية السورية لسماحها لي بتفحص مقتنيات مؤسسة الأرض، وتسهيل مقابلاتي لضباط عسكريين رفيعي المستوى؛ ولا يسعني إلاّ أن احترم

طلبهم عدم ذكر أسمائهم. وأرغب أيضاً في تقديم الشكر لموشيه موسيك، مدير أراشيف دولة إسرائيل، وللعاملين معه على مساعدتهم عندما أقدمتُ على هذا المشروع. وأشكر أوري ألغوم على تمكيني من الوصول إلى أرشيف الجيش الإسرائيلي، وإلى العاملين في أرشيف الهاغاناه. وأنا مدين بالعرفان لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت وواشنطن، ولدار الوثائق في دمشق، ولدار الشرق في القدس، ولمكتبة جامعة بير زيت، ولمكتبة جامعة دمشق، ولمكتبتي الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب، ولمكتبة معهد الشرق الأوسط في واشنطن ـ وهي جميعاً سهّلت عليّ الوصول إلى المواد ذات الصلة بالموضوع في مجموعاتها.

وعليّ أن أعرب عن تقديري للنقاش الصريح والمثير مع الدكتور عادل عبد السلام من جامعة دمشق، الذي أوضح بمهارة فائقة جغرافية الجولان، وللعميد صبحي الجابي من مركز الدراسات الاستراتيجية في دمشق، ولموشيه معوز من الجامعة العبرية، ولإيتمار رابينوفيتش من جامعة تل أبيب، وللعميد (احتياط) آرييه شاليف، ولأوري سافير وآفي غِل وروني ياعر. وأنا مدين بالشكر لأسامة وتد الذي ساعدني في ترجمة المواد الأرشيفية العبرية إلى الإنكليزية. كما أني شاكر، بوجه خاص، لرئيس وعميد كلية سي. دبليو. بوست، وللجنة الأبحاث ولرئيس وهيئة تدريس دائرة العلوم السياسية / الدراسات الدولية في الكلية على توفيرها لي الدعم وترتيبات العمل الملائمة. وأود أن أشكر، بصورة خاصة، الزملاء والأصدقاء الذين قرأوا المخطوطة وأبدوا ملاحظات كلية أو جزئية عليها: حسين آغا، ولندا بتلر، ووليد الخالدي، ورياض داوودي، وباتريك سيل، وجوزيف مسعد، وفيليب مطر، ووليد المعلم، وإريك هوغلند. وغني عن الإضافة أنني وحدي أتحمل المسؤولية عن التفسيرات والاستخلاصات في هذه الدراسة.

أخيراً، أشكر "ميدل إيست إنسايت" (*Middle East Insight*) على منحها الإذن في إعادة طباعة أربع خرائط صغيرة مفصَّلة للمناطق المجردة من السلاح، وخريطة كبيرة للحدود السورية ـ الفلسطينية / الإسرائيلية المتغيرة، خلال الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٦٧، في الملحق الثاني.

الفصل الأول

إنشاء المناطق المجرّدة من السِّلاح

الجولان: لمحة جغرافية

الجولان، وهو هضبة جبلية معدّل ارتفاعها ١٠٠٠ متر، يغطي مساحة ١٧٥٠ كيلومتراً مربعاً في جنوب سورية، ويبلغ طوله من الشمال إلى الجنوب ٦٥ كيلومتراً، وتتراوح أبعاده من الشرق إلى الغرب ما بين ١٢ و٢٥ كيلومتراً. وقد احتلت إسرائيل نحو ١٢٥٠ كيلومتراً مربعاً من هذه المساحة بتاريخ ٩ ـ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧. ونتيجة حرب ١٩٧٣ واتفاق فصل القوات السوري ـ الإسرائيلي في السنة التالية، أعادت إسرائيل إلى سورية نحو ١٠٠ كيلومتر مربع.

تعتبر قمة جبل الشيخ (٢٢٢٤ متراً فوق سطح البحر) في الشمال ذات قيمة جغرافية ـ استراتيجية استثنائية لأنها تمنح موقعاً مسيطراً، يطل على الجنوب اللبناني وعلى هضبة الجولان وعلى جزء كبير من جنوب سورية وشمال إسرائيل. وعلى العكس، فجنوب الجولان يشكو جراء ضعف رئيسي لأنه يفتقر إلى سمات التضاريس المسيطرة. فإلى الشرق، هناك سلسلة من التلال البركانية التي توفر مدخلاً منحدراً إلى الجليل في الغرب، وإلى دمشق في الشرق؛ وإلى الغرب، تطل هضبة الجولان على مناطق إسرائيلية آهلة. ومنذ سنة ١٩٧٤، كان الجيش الإسرائيلي متمركزاً على بعد نحو ٣٥ كيلومتراً من

دمشق، بينما الجيش السوري يرابط على بعد نحو ٢٥٠ كيلومتراً من تل أبيب.

وللجولان أهمية أيضاً بسبب موارده المائية الإقليمية. وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة إلى منطقة جبل الشيخ. ومصادر نهر الأردن التي تغذيها الينابيع تتفجّر على المنحدرات الغربية والجنوبية لهذه القمة، قبل أن تجري في ثلاثة روافد منفصلة هي: نهر الدان، ونهر الحاصباني، ونهر بانياس. والدان، الأكبر بين الثلاثة، يقع كلياً داخل إسرائيل. أمّا الحاصباني فتكوِّنه ينابيع في سفح جبل الشيخ في لبنان، على بعد نحو خمسين كيلومتراً من الحدود اللبنانية ــ الإسرائيلية. وهو يجتاز نحو كيلومترين في الأراضي السورية قبل دخوله إسرائيل. وأمّا بانياس فهو الأصغر بين الروافد الأساسية. وقبل دخوله إسرائيل، يجتاز أقلّ من كيلومترين من الأراضي السورية. ويصل مجموع المياه التي تصبّها الأنهار الثلاثة في مستجمع المياه السطحي لنهر الأردن الأعلى إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، في المعدل.[١] وإلى الجنوب من جبل الشيخ، تشكّل بحيرة طبرية (المعروفة أيضاً باسم بحر الجليل لأنها تقع في الجزء الشرقي من منطقة الجليل) ونهر اليرموك مصدري مياه إقليميين إضافيين مهمين.

حرب فلسطين وآثارها

قبل الحرب العالمية الأولى، لم تكن هناك وحدة سياسية معروفة باسم سورية. فمنذ سنة ١٥١٦ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، شكلت سورية ولبنان والأردن وفلسطين أجزاء عضوية من الإمبراطورية العثمانية. والمجلس الأعلى للقوى الحليفة الرئيسية، الذي اجتمع في مؤتمر سان ريمو بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل

١٩٢٠، قسّم الولايات العربية إلى أربعة انتدابات منفصلة: العراق، ولبنان، وفلسطين، وسورية. وخصّص مؤتمر سان ريمو الانتداب على سورية ولبنان (الدولتين المشرقيتين) لفرنسا، والانتدابين على بلاد ما بين النهرين (العراق لاحقاً) وفلسطين لبريطانيا العظمى. ولإرضاء الصهيونيين الأوروبيين، الذين رغبوا في إنشاء "وطن قومي" لليهود في فلسطين، وسّعت بريطانيا حدود فلسطين لتضم ضفتي نهر الأردن الأعلى، وكذلك الشاطئ الشرقي لكل من بحيرة الحولة وبحيرة طبرية، ومنطقة تمتد في الجنوب اللبناني، معطية بذلك فلسطين سيطرة على أحد ينابيع الأردن.[٢]

سعى الصهيونيون لتوسيع حدود فلسطين لسببين: أ) أرادوا توسيع المناطق التي تغطيها سياسة " الوطن القومي اليهودي" لأغراض الاستيطان؛ ب) اعتقدوا أن مصادر مياه نهر الأردن المهمة يمكن استغلالها من طرف واحد لتطوير الزراعة والاستيطان اليهوديين في فلسطين موسَّعة. إلاّ إن بريطانيا أعادت لاحقاً تنظيم الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لنهر الأردن، كانتداب منفصل يدعى شرق الأردن (الذي أعيدت تسميته الأردن سنة ١٩٥٠).

في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، عندما أعلن وزير المستعمرات، آرثر كريتش جونز، قرار بريطانيا إنهاء الانتداب على فلسطين، كان الوضع في فلسطين يقترب من ذروته الكارثية. فقد كانت القيادة الصهيونية مستعدة لتحويل كل فلسطين إلى دولة يهودية تبعاً لقرارات المؤتمر الصهيوني الذي عقد في فندق بلتمور بمدينة نيويورك في أيار/مايو ١٩٤٢. وكانت المادة الثامنة من برنامج بلتمور تنص على ما يلي:

> يحث المؤتمر على فتح أبواب فلسطين؛ وعلى أن تولى الوكالة اليهودية السيطرة على الهجرة إلى فلسطين والصلاحيات الضرورية لبناء البلد، بما في ذلك تطوير الأراضي غير الآهلة وغير المزروعة؛ وعلى أن تقام في فلسطين دولة مندمجة في بنية العالم الأهلي الجديد.[٣]

وكان الصهيونيون في فلسطين قادرين اقتصادياً وعسكرياً على تنفيذ سياسة برنامج بلتمور. وقد كتب بي. جي. لوفتوس، إحصائي حكومة فلسطين، " أن الاقتصاد اليهودي في فلسطين يختلف جذرياً عن الاقتصاد العربي، وهو في الحقيقة لا يختلف كثيراً عن اقتصاد المملكة المتحدة."[٤] ولفهم ما عناه لوفتوس، على المرء أن يلحظ عاملين رجّحا الكفة ترجيحاً ساحقاً لمصلحة اليهود. ففي مقابل الفلسطينيين العرب الذين كان اقتصادهم هشاً ومؤسساتهم هشة، كان المهاجرون اليهود وقيادتهم الصهيونية من الأوروبيين، وقد مكّنتهم خلفيتهم ـ بدعم بريطاني ـ من بناء مؤسسات قوية في فلسطين واقتصاد متطور. كما أن هذه الخلفية ساعدتهم في الحصول على موارد من الجماعات اليهودية في الدول الغربية المصنّعة، الأمر الذي منحهم مزية حاسمة إزاء الفلسطينيين العرب الذين لم يكن في إمكانهم الاعتماد سوى على مواردهم الداخلية المحدودة، وعلى الدعم المعنوي من إخوانهم العرب.

من الناحية العسكرية، فان الهاغاناه (الدفاع)، التي كانت القوة اليهودية المسلحة الرئيسية في فلسطين، كانت أصبحت قوة هائلة سنة ١٩٤٦، وأساساً بفضل المساعدة المباشرة وغير المباشرة من البريطانيين الذين درّبوا الـ ١٤,٠٠٠ رجل من شرطة المستعمرات اليهودية، تلك القوة التي أصبحت كادر التدريب لاحتياط الهاغاناه.[٥] وقد التحق نحو ٢٧,٠٠٠ يهودي من فلسطين بالجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وتلقوا تدريبات فيه.

وكانت الهاغاناه، التي تبلورت في أيام الانتداب البريطاني الأولى، تابعة للقيادة المباشرة للوكالة اليهودية، ومع أن البريطانيين لم يعترفوا رسمياً بها، فقد غضوا الطرف عن أنشطتها التنظيمية. وقياساً بالعرب الفلسطينيين، كانت الهاغاناه ـ باعترافها هي ـ "متفوقة في التنظيم، والتدريب، والتخطيط، والعتاد."[٦] وفعلاً، فإن الفلسطينيين لم يمتلكوا شيئاً تقريباً قياساً بالقوات اليهودية التي قُدّر تعدادها بـ ٦٢,٠٠٠ رجل، بحسب تقرير اللجنة الأنكلو ـ أميركية سنة ١٩٤٦. وفي هذه الأوضاع، تطلع الفلسطينيون إلى جامعة الدول العربية لموازنة القوة العسكرية اليهودية. إلاّ إن الجامعة الناشئة كانت تعاني الانقسام، ولم تكن قادرة على عمل جماعي فعال خلال أعوام تشكُّلها. وكان رأس الحربة في استراتيجيتها الضغط على البريطانيين، من خلال الدبلوماسية الهادئة، لتنفيذ سياسة الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ الذي دعا، في جملة ما دعا، إلى استقلال مشروط لدولة فلسطينية موحَّدة، وإلى وضع قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وهكذا، عندما أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، كان القادة اليهود في فلسطين مستعدين للمبادرة إلى الهجوم. وقد تعزّز تصميمهم على إنشاء دولة يهودية بموقف الرئيس الأميركي هاري ترومان الذي طمأن، في اجتماع سري عُقد بينه وبين الزعيم الصهيوني البريطاني حاييم وايزمن بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٤٨، زائره إلى أن حكومة الولايات المتحدة "ستعمل من أجل إنشاء دولة يهودية يكون النقب جزءاً منها."[٧] وكانت الولايات المتحدة أيّدت مثل هذه الدولة في قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧. وأكد ترومان ذلك التأييد في اجتماع آذار/مارس، ووعد بالاعتراف بدولة إسرائيل، التي كان سيتم إعلانها في ١٥ أيار/مايو بعد جلاء

القوات البريطانية.

في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨، نحو أسبوعين بعد اجتماع ترومان ـ وايزمن، أطلقت القوات اليهودية في فلسطين " خطة دالت"؛ وهي خطة شاملة لاحتلال المنطقة المخصَّصة للدولة اليهودية، بالإضافة إلى القدس. وكانت العمليات العسكرية اليهودية مصمَّمة أيضاً، من جهة لحث المدنيين الفلسطينيين على الهروب، ومن جهة أخرى لاحتلال قرى فلسطينية وتدميرها. وقد تم تنفيذ عملية مستهجنة بوجه خاص في ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨، عندما قامت مجموعتا الإرغون وشتيرن اليمينيتان، وبمشاركة الهاغاناه والبلماح، بذبح نحو ١٠٠ عربي فلسطيني في دير ياسين؛ وهي قرية من الضواحي الغربية للقدس.

في إثر مجزرة دير ياسين، وانتصارات الهاغاناه المتتالية في فلسطين، أعلنت حكومتا سورية ولبنان استعداد دولتيهما للتدخل؛ وهكذا فعل العراق ومصر. وقد جعل احتلال الهاغاناه للقسطل ثانية في ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وهي المعركة التي قُتل فيها القائد العسكري الفلسطيني عبد القادر الحسيني، وكذلك انسحاب قوات فوزي القاوقجي من مشمار هعيمك جراّء ضربات الهاغاناه الشديدة بعد أربعة أيام، التدخل العربي الرسمي في الحرب أمراً لا مناص منه. وكان ضغط الرأي العام العربي حينذاك أشد قوة مما تستطيع الحكومات العربية مقاومته أو تجاهله. وكان القاوقجي، القائد في حرب العصابات والسياسي السوري ـ اللبناني، قد جنّد وقاد في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ جيشاً من المتطوعين ـ عرف باسم "جيش الإنقاذ" ـ بهدف مساعدة العرب الفلسطينيين. لكن الجيش الإسرائيلي (كما أصبحت الهاغاناه تُعرف بعد أيار/مايو ١٩٤٨) أجبر بقايا "جيش الإنقاذ" التابع للقاوقجي على الانسحاب إلى الجنوب اللبناني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

جاء تدخل الجيوش العربية بعد إقامة إسرائيل في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ متأخراً وغير فعال. فالمجتمع الفلسطيني كان دُمّر في الحرب الأهلية ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وأيار/مايو ١٩٤٨. ولم يغيّر تدخل الجيوش العربية النظامية شيئاً في الوضع.[٨]

إن قرار العرب بالتدخل كان، في الأساس، نتيجة مطالب شعبية لم يعد في الإمكان تجاهلها. وقد تدخلت الجيوش العربية بصورة رئيسية في المناطق التي كانت مخصَّصة للدولة العربية بحسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. إلاّ إن القوات اليهودية عملت في مناطق غير مخصَّصة للدولة اليهودية واحتلتها. وكان ميزان القوى العام يميل إلى مصلحة إسرائيل. وقياساً بالقوات اليهودية، كانت القوات العربية في فلسطين أقل عدداً واستعداداً لخوض حملة عسكرية. وفي البداية، كانت الجيوش العربية تمتلك معدات أرقى في بعض المناطق، لكن هذه الأفضلية تلاشت خلال أسابيع بسبب نقص في الإمداد. وقد قُدّر عدد القوات الإسرائيلية بما يتراوح بين ٦٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ جندي، بينما تراوح عدد الجنود العرب بين ٣٥,٠٠٠ و٤٥,٠٠٠ جندي.[٩]

قاتل في فلسطين لواء سوري واحد يضم ١٨٠٠ جندي تقريباً. ومع أن القوات السورية هُزمت، فإنها احتلت ثلاث مناطق صغيرة في فلسطين تمتد من بحيرة الحولة إلى بحيرة طبرية. وقد ضمت هذه المناطق قرى كراد البقّارة، وكراد الغنّامة، ومنصورة الخيط، ويردا، والحمّة، والنقيب، والسمرا. وكانت هذه القرى تقع في ناحيتي صفد وطبرية.

وكان السوريون الجيش العربي الوحيد الذي احتل مستعمرة يهودية واحتفظ بها، وهي مشمار هيردين، التي احتُلت في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨. وكانت المستعمرة تقع على الضفة الغربية لنهر الأردن، وسيطر السوريون أيضاً على

التلال الواقعة إلى الغرب منها. وهكذا، وبحسب ن. بار ـ يعقوف، احتل السوريون "رأس جسر مهماً استراتيجياً كان يهدد الطريق الرئيسي بين طبرية والمطلة."[١٠] وقد فشلت محاولة إسرائيل لاستعادة مشمار هيردين في الأسبوع الثاني من تموز/يوليو ١٩٤٨. وفي ١٩ تموز/يوليو، احتلت القوات السورية تل العزيزيات، إلى الشرق من مستعمرة دان. وبعد ذلك التاريخ، لم تقع تطورات عسكرية كبيرة على الجبهة السورية. وقد احتلت إسرائيل نحو ٧٧٪ من فلسطين الانتدابية، كما احتلت منطقة في الجنوب اللبناني تضم ١٤ قرية.

في ضوء هذه التطورات، كانت نتيجة حرب فلسطين معلماً لبداية النزاع بين سورية وإسرائيل، وكذلك بين إسرائيل والدول العربية الأخرى. وقد انتهت الحرب إلى خطوط هدنة تمتد أكثر من ٤٠٠ ميل تقريباً من الحدود بين إسرائيل وأربع دول عربية مجاورة: مصر والأردن ولبنان وسورية. وقد تأسست اتفاقيات الهدنة على قراري مجلس الأمن رقم ٤٨ بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨ ورقم ٤٩ بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨.

إن النظام الدولي، الذي يشمل التدابير للحفاظ على الهدنة العربية ـ الإسرائيلية التي كان من المفترض أن تبقى سارية المفعول وفق قراري مجلس الأمن رقم ٥٠ ورقم ٦٢ (اللذين تم تبنيهما في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨)،[١١] تجسّد في اتفاقيات الهدنة العامة بين إسرائيل ومصر (٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩)، وبين إسرائيل ولبنان (٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩)، وبين إسرائيل والأردن (٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩)، وبين إسرائيل وسورية (٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩). وقد ثُبِّتت هذه الاتفاقيات بعد مفاوضات بين الأطراف، وعبر وساطة الأمم المتحدة، ووفق قرار مجلس الأمن

رقم ٦١ بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨.[١٢]

وبتوقيع اتفاقيات الهدنة، كانت إسرائيل والدول العربية التي انخرطت في الحرب متأثرة إلى درجة كبيرة بأدائها في ساحة المعركة. فإسرائيل، المنتصرة في الحرب، وجدت في اتفاقيات الهدنة فرصة لتثبيت مكتسباتها الإقليمية وتركيز اهتمامها على الجبهتين الداخلية والدولية. وقد اضطرت مصر إلى عقد اتفاقية الهدنة لأنها لم تكن قادرة على مقاومة الهجوم الإسرائيلي على قواتها في الجنوب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩. ولولا دعوة مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار،[١٣] الذي دخل حيز التنفيذ في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، لكانت القوات الإسرائيلية طوّقت الجيش المصري في غزة وقطعت خطوط إمداده.[١٤]

وكان للبنان أسباب وجيهة للقبول بالهدنة، إذ كان متلهفاً على استعادة القرى الأربع عشرة في الجنوب التي احتلتها القوات الإسرائيلية. وشرق الأردن، الذي احتل جزءاً من المنطقة المخصّصة للدولة العربية المقترحة في فلسطين، كان أضعف جداً من أن يواجه جيش إسرائيل الأكبر والأفضل تجهيزاً. ومن خلال اتصالات سرية برسميين إسرائيليين، وعبر مناشدات لبريطانيا والولايات المتحدة، سعى الأمير عبد الله لتوقيع اتفاقية هدنة. وقد لبّت إسرائيل رغبته، لكن من بعد أن احتلت الجزء الجنوبي الشرقي من فلسطين حتى خليج العقبة والحزام الاستراتيجي المهم من الأرض وسط فلسطين.[١٥]

كان موقف سورية مختلفاً نوعاً ما عن موقف الدول العربية الأخرى؛ بمعنى أن حكومة دمشق كانت مترددة، في البداية، في توقيع اتفاقية هدنة مع إسرائيل. إذ ستكون نتيجة اتفاقية كهذه انسحاب القوات السورية من المناطق المخصّصة للدولة اليهودية بموجب خطة التقسيم، وبالتحديد: مشمار هيردين؛

تل العزيزيات، إلى الشرق من مستعمرة دان؛ رقعة ضيقة على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية. أخيراً، وبعد أن عقدت مصر ولبنان والأردن اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، لم يبق من خيار أمام سورية إلاّ التوقيع أو مواجهة نتائج تفوّق إسرائيل العسكري. ولم تتضمن اتفاقيات الهدنة تدابير تؤسس لعلاقات طبيعية بين الموقّعين. وبحسب توفيق روستو أراس، رئيس لجنة التوفيق في فلسطين التابعة للأمم المتحدة (وهي هيئة أنشئت على أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨)، كانت اتفاقيات الهدنة "عسكرية صرفة في طابعها، والمقصود منها توفير مرحلة انتقالية بين الهدنة والسلام النهائي."(١٦) وهذا فعلاً كان الهدف الصريح والمغزى لقرار مجلس الأمن رقم ٦٢ بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، الذي دعا الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالنزاع في فلسطين إلى البحث عن اتفاق، عبر مفاوضات مباشرة أو من خلال وساطة الأمم المتحدة، في شأن ما يلي:

أ ـ رسم خطوط هدنة دائمة لا يجوز لقوات الأطراف المعنية المسلحة تخطيها،

ب ـ القيام بما يلزم من سحب وتخفيض لقواتها المسلحة لتأمين المحافظة على الهدنة الدائمة في أثناء الانتقال إلى السلام الدائم في فلسطين.(١٧)

وكان القصد من القرار رقم ٦٢ فرض الالتزام القانوني على الأطراف المنخرطة في حرب فلسطين بالتوصل إلى هدنة. وفي حينه، كان التوتر شديداً على الجبهات كافة، وقد جوبه مجلس الأمن بإمكان حقيقي لانهيار كامل لوقف إطلاق النار الذي أصبح ساري المفعول في ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨.

اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية

سبق توقيعَ اتفاقية الهدنة السورية - الإسرائيلية مفاوضات طويلة. فقد بدأت المفاوضات في ٥ نيسان/أبريل وانتهت في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩. وخلال هذه الفترة، عقد الوفدان السوري والإسرائيلي ثلاث عشرة جلسة عامة برئاسة هنري فيجييه، الممثل الشخصي لرالف بانش الذي حل محل الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة الذي اغتاله أفراد من عصابة شتيرن اليهودية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.(١٨) وقد عُقدت المفاوضات في المنطقة الحرام، بالقرب من مستعمرة مشمار هيردين اليهودية.

ترأس الوفد السوري العقيد فوزي سِلو، الذي انضم إليه المقدّم محمد ناصر والنقيب عفيف البزري وصلاح الطرزي، الذي عمل كمستشار قانوني. وضم الوفد الإسرائيلي المقدّم مردخاي ماكليف رئيساً للوفد، ويهوشوَع بِلمان أحد المسؤولين الرسميين في وزارة الخارجية، وشبطاي روزين مستشاراً قانونياً، والرائدين يتسحاق سبكتر وغلعاد. وكان يمثل الأمم المتحدة فيجييه والجنرال رايلي، رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة (UNTSO).(١٩)

لم يكن الطريق إلى اتفاقية الهدنة ممهداً. فمنذ البداية، واجه السوريون طلباً إسرائيلياً بأن تنسحب القوات السورية من الأراضي التي احتلتها في أثناء الحرب، وبالتحديد من الأراضي المحيطة بمشمار هيردين. في أول الأمر، تردد السوريون في الانسحاب لاعتقادهم أنهم يملكون ورقة مساومة يمكنهم استخدامها لتحقيق هدف أو أكثر. وقد تضمنت هذه الأهداف: إنشاء خط للهدنة قائم على خطوط الهدنة بتاريخ ٢٠ آذار/مارس، أي التاريخ الذي قبلت فيه سورية رسمياً دعوة بانش في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ إلى الدخول

في مفاوضات هدنة مع إسرائيل؛ تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها في الجليل الأعلى في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، لأن مثل هذا الانسحاب سيعزز قبضة سورية على المناطق التي احتلتها في تموز/يوليو ١٩٤٨ على جبهة سهل سمخ على امتداد بحيرة طبرية؛ إقامة منطقة حرام في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وهي بحيرة الحولة ونهر الأردن وجزء من سهل سمخ، بما ينشئ حاجزاً طبيعياً ـ من وجهة النظر السورية ـ يفصل بين الطرفين ويمنح كلاً منهما مزيداً من الأمن.[٢٠]

واجه السوريون رفضاً إسرائيلياً عنيداً لأخذ موقفهم في الاعتبار. وأصرّت إسرائيل على أن تنسحب سورية إلى الخط المطابق للحدود الدولية التي كانت قائمة بين سورية وفلسطين الانتداب في الفترة ما بين سنة ١٩٢٢ وأيار/مايو ١٩٤٨. وفي هذا الصدد، كتب دافيد بن ـ غوريون، الذي كان أول رئيس حكومة في إسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٥٣)، إلى بانش بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩، يقول:

> كما أصرّيتَ ـ بحق ـ على وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان، هكذا يبدو لي أن من واجب ممثليك أن يصروا على انسحاب القوات السورية إلى التخوم الدولية للحدود السورية.[٢١]

اصطدم هذا الطلب بالموقف السوري. وأعلن الطرزي في الجلسة الثامنة التي عقدت في ١٧ أيار/مايو ١٩٤٩: "علينا أن نوقّع اتفاقية هدنة لا على أساس حدود سياسية، وإنما على أساس خط هدنة."[٢٢] وقد أنذرت مناقشة هذه المسألة في الدوائر الرسمية في دمشق بالحد من صلاحيات الموفدين السوريين إلى مفاوضات الهدنة. وكانت هذه الصلاحيات صادرة عن رئيس هيئة الأركان

في القوات السورية المسلحة، العقيد حسني الزعيم، الذي فوض إليهم التفاوض في شأن اتفاقية هدنة؛ أي خطوط وقف إطلاق نار وليس حدوداً. وقد نبع ذلك من الفهم السوري بأن اتفاقية الهدنة ستكون ذات طابع عسكري محض، وهو فهم كان مطابقاً لفهم الأمم المتحدة كما أشير إليه أعلاه في تصريح أراس.

وللضغط على سورية وإرغامها على الانسحاب، حاولت إسرائيل أن تربط بين انسحابها من لبنان وبين انسحاب القوات السورية. ولحسن حظ اللبنانيين، لم تكن الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة ترغبان في أن تصبح الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية رهينة المأزق السوري ـ الإسرائيلي.[٢٣] وقد فضّل بن ـ غوريون الهدنة مع لبنان والأردن على استمرار الحرب، وذلك تسهيلاً لتوطين المهاجرين اليهود.[٢٤] وهكذا أدى الضغط المتضافر لواشنطن ولوسيط الأمم المتحدة، بانش، مع أولويات إسرائيل الخاصة، إلى إقناع حكومة بن ـ غوريون بتوقيع اتفاقية هدنة مع لبنان وتنفيذها في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩، قبل قبول السوريين بمبدأ الانسحاب.

في النهاية، قبلت سورية حلاً وسطاً اقترحه بانش بتجريد المناطق التي احتلتها قواتها من السلاح، إذ لم يكن أمامها من خيار سوى القبول بهذا الحل. فإسرائيل كانت متفوقة جداً عسكرياً. وكما لاحظ موشيه شرتوك (شاريت)، وزير خارجية إسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٥٣) ولاحقاً رئيس حكومتها (١٩٥٣ ـ ١٩٥٥)، "إن المبادرة إلى الحرب الهجومية كانت في أيدينا على الجبهات كافة."[٢٥] وفوق ذلك، فالدول العربية الأخرى المجاورة لإسرائيل (مصر، والأردن، ولبنان) وقّعت اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، وبذلك بقيت سورية وحدها.[٢٦]

إلاّ إن ميزان القوى لم يكن العامل الوحيد الذي جعل الحل الوسط الخيار

الذي لا مناص منه بالنسبة إلى سورية. فالتطورات السياسية الداخلية كان لها أيضاً تأثير قوي. وبينما كان القتال قائماً على جبهة فلسطين، فإنه في دمشق كانت الحكومة برئاسة خالد العظم منهمكة جداً في مسألتين: ضرورة تدعيم العملة السورية الضعيفة وسدّ النقص في الخزينة عبر التفاوض في شأن اتفاق نقدي مع فرنسا، وضرورة معالجة مسألة منح مرافق عبور إلى البحر الأبيض المتوسط لخط أنابيب نفط أميركي من العربية السعودية؛ خط كان سيمر عبر العربية السعودية، والأردن، ولبنان، وسورية.[٢٧] عندها، وبتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩، قام حسني الزعيم، وهو قائد عسكري يتحدر من عائلة رجال أعمال كردية الأصل وموسرة نسبياً، بانقلاب ناجح ضد الحكومة المدنية. وقد ناور الزعيم سراً لعقد صفقة مع إسرائيل، لكنه هو نفسه أطاحه انقلاب عسكري بعد بضعة أسابيع على توقيع حكومته اتفاقية الهدنة. ومع ذلك، وقع انقلاب عسكري ثالث في سورية قبل نهاية سنة ١٩٤٩.

تتضمن اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية مقدمة وثماني مواد. وفيها أيضاً ملاحق وأنظمة إجرائية تتألف من عشر مواد. وقد وقّعها باسم حكومة إسرائيل ونيابة عنها كل من المقدم ماكليف، وبلمان، وروزين. ووقّعها باسم حكومة سورية ونيابة عنها كل من العقيد سلو، والمقدم ناصر، والنقيب البزري.

نصّت اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية على قيام "منطقة مجردة من السلاح"، وعلى إعادة الحياة المدنية بالتدريج إلى المنطقة المجردة من السلاح، لكنها تركت مسألة السيادة على هذه المنطقة معلّقة إلى حين عقد تسوية سلمية. ويوفر بند التجريد من السلاح الأساس لإنشاء منطقة مجردة من السلاح في المناطق التي احتلها السوريون خلال الحرب، وفي منطقتي عين غِف والدردارة اللتين تحتلهما إسرائيل. والمادة ذات الصلة تنص على ما يلي:

> يتبع خط الهدنة خطاً يقع في منتصف المسافة بين خطي المهادنة الحالية كما تثبتها هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بين القوات الإسرائيلية والسورية. وحيث يطابق خطا المهادنة الحاليان خط الحدود الدولية بين سورية وفلسطين، فإن خط الهدنة يتبع خط الحدود.[٢٨]

أمّا المواد المتعلقة بالحياة المدنية من الاتفاقية فقد سمحت بـ "الفصل بين القوات المسلحة التابعة للفريقين بصورة تؤدي إلى التقليل من احتمال الاحتكاك والتصادم، وتؤمن في الوقت ذاته بصورة تدريجية عودة الحياة المدنية الطبيعية في المنطقة المجردة من السلاح، دون أن يؤثر ذلك في التسوية النهائية." وبحسب آرييه شاليف، فإن إسرائيل "أولت أهمية أكبر" للحياة المدنية في المنطقة المجردة من السلاح، سعياً وراء صلاحية لإدارة مدنية بالنسبة إلى المدنيين المقيمين بالمنطقة المجردة من السلاح كلهم، بمن فيهم سكان القرى العربية.[٢٩] لم تؤيد سورية الطلب الإسرائيلي. لكن، ونظراً إلى عدم الرغبة في التسبّب بانهيار المحادثات، قبل الطرفان صيغة بانش، مع أنها لم ترض مصالح كل من الدولتين. وكما أظهرت الأحداث اللاحقة، فإن ترتيبات بانش لم تمنع الاحتكاك بين الجانبين، وعن غير قصد سمحت لإسرائيل، الطرف الأقوى، بإملاء شروطها.

يمكن تلخيص عناصر نظام الإدارة المدنية، بحسب مذكرة بانش المؤرخة ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٩ إلى وزير الخارجية شاريت، عبر ممثل بانش الشخصي بول موهن، كالتالي:

أ ـ يتوفر الأساس للإدارة المدنية في القرى والمستعمرات في إطار اتفاقية هدنة...

ب ـ إدارة مدنية كهذه، وضمنها الشرطة، ستكون على أساس محلي، من دون إثارة مسائل عامة كالإدارة والولاية القانونية والمواطنة والسيادة.

ج ـ حيث يعود مدنيون إسرائيليون إلى قرية إسرائيلية أو إلى مستعمرة، أو يبقون فيها، فإن الإدارة المدنية والشرطة في تلك القرية أو في تلك المستعمرة ستكونان إسرائيليتين. وبالمثل، فحيث يعود مدنيون عرب إلى قرية عربية أو يبقون فيها، سيجري تفويض إدارة عربية ووحدة شرطة محليتين.

د ـ مع عودة الحياة المدنية بالتدريج، ستأخذ الإدارة شكلها على أساس محلي تحت الإشراف العام لرئيس لجنة الهدنة المشتركة.

هـ ـ رئيس لجنة الهدنة المشتركة، بالتشاور والتعاون مع الجماعات السكانية المحلية، سيكون في موقع يؤهله أن يقر جميع الترتيبات اللازمة لإعادة الحياة المدنية وصونها. وسيتولى المسؤولية عن الإدارة المباشرة للمنطقة.[٣٠]

فيما يتعلق بمسألة السيادة على المناطق التي ستخليها القوات السورية، فإن اتفاقية الهدنة تركت المسألة معلّقة "ريثما تتم تسوية الحدود نهائياً بين الفريقين."[٣١] والفقرة (٥)(أ) من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة تنص على ما يلي:

> حيث لا يكون خط الهدنة مطابقاً لخط الحدود الدولية بين سورية وفلسطين، فإن المنطقة الواقعة بين خط الهدنة وخط الحدود تعتبر منطقة مجردة من السلاح ريثما تتم تسوية الحدود نهائياً بين الفريقين، وتكون هذه المنطقة

> محرمة تماماً على القوات المسلحة للفريقين ولا يجوز القيام فيها بأي نشاط من جانب القوات العسكرية أو شبه العسكرية. ويطبق هذا النص على قطاعي عين غف والدردارة اللذين يشكلان جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح.[٣٢]

وعدا مواد الاتفاقية التي نوقشت أعلاه، والتي حظرت اللجوء إلى العمل العسكري لتسوية القضية الفلسطينية وأقامت هدنة كـ "خطوة لا بد منها لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين"، كان هناك عدد من البنود التي تمنع الطرفين من كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية خلال مهادنة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، التي أمر بها مجلس الأمن. وتشمل هذه، في جملة ما تشمل، ما يلي:

أ ـ لا يجوز للقوات المسلحة التابعة للفريقين أن تتقدم في أية نقطة إلى ما وراء خط الهدنة؛

ب ـ إن أي تقدم من جانب القوات المسلحة العسكرية أو شبه العسكرية لأي من الفريقين إلى داخل أي جزء من المنطقة المجردة من السلاح، عندما يثبته ممثلو الأمم المتحدة المشار إليهم في البند التالي، يعتبر خرقاً صريحاً لهذه الاتفاقية؛

ج ـ يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة ومراقبو الأمم المتحدة مسؤولين عن التأكد من تنفيذ أحكام المواد المتعلقة بالمنطقة المجردة من السلاح تنفيذاً تاماً؛

د ـ يكون لرئيس لجنة الهدنة المشتركة سلطة السماح بعودة المدنيين إلى القرى والمزارع في المنطقة المجردة من السلاح. ومن المعترف به أنه

> لا يجوز كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية خلال المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن.[٣٣]

وبحسب المادة السابعة من اتفاقية الهدنة، فقد أوكلت مهمة الإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية إلى لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء، يعيِّن اثنين منهم كل من فريقي هذه الاتفاقية، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، أو أحد كبار ضباطها يعينه رئيس الأركان المذكور بعد التشاور مع سورية وإسرائيل. وعدا لجنة الهدنة المشتركة، فإن هيئة مراقبة الهدنة كانت جهازاً تابعاً للأمم المتحدة أقيم بعد حرب ١٩٤٨ للحفاظ على السلام والتحقيق في انتهاكات اتفاقيات الهدنة. وقد عملت هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة ولجنة الهدنة المشتركة معاً بصورة وثيقة، وحتى متداخلة.

كُلِّفت لجنة الهدنة المشتركة القيام بمهمات خاصة جرت الموافقة عليها في قرار مجلس الأمن بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٤٩.[٣٤] وكانت مهماتها الرئيسية كالتالي:

> تحاشي أي استئناف للأعمال العدائية: وضع الترتيبات لتبادل أسرى الحرب؛ إقامة خطوط هدنة دائمة وفقاً للمبادئ التي وضعت في الاتفاقيات؛ تنفيذ بنود خاصة أدرجت في تلك الاتفاقيات تمهيداً للانتقال إلى سلام دائم في فلسطين.[٣٥]

وبحسب الأنظمة الإجرائية للجنة الهدنة المشتركة، فإنه كان يُفترض بها أيضاً أن تعمل كوسيلة لتسهيل التفاهم بين سورية وإسرائيل من خلال تحرّي

الدعاوى والشكاوى التي يقدمها أي من الفريقين. وكان مقرّاها الرئيسيان في دار الجمرك على جسر بنات يعقوب، وفي محنايم. ويمكنها عقد الجلسات في الأمكنة والأزمنة التي تعتبرها ضرورية لتصريف أعمالها بصورة فعالة.

على الجانب السوري، كان توزيع أفراد هيئة مراقبة الهدنة العسكريين الذين خُصّصوا للجنة الهدنة المشتركة كالتالي: الرئيس؛ نائب الرئيس؛ ضابط عمليات رفيع المستوى؛ مساعد ضابط عمليات؛ ضابط عمليات؛ ثمانية وعشرون مراقباً عسكرياً. وعلى الجانب الإسرائيلي، تألف طاقم لجنة الهدنة المشتركة من: الضابط المسؤول في طبرية؛ ضابط عمليات؛ مساعد ضابط عمليات؛ عشرين مراقباً عسكرياً.[٣٦] وقد تمتع الأعضاء الرسميون في الوفدين السوري والإسرائيلي حصراً بحق الكلام أو التصويت في جلسات لجنة الهدنة المشتركة. وكانت قرارات لجنة الهدنة المشتركة تقوم، بقدر الإمكان، على مبدأ الإجماع. وفي غياب الإجماع، تنص المادة السابعة، الفقرة ٥، من اتفاقية الهدنة، على أن تؤخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المقترعين. وكانت تقارير لجنة الهدنة المشتركة تقدَّم إلى الفريقين، وكانت نسخ عن هذه التقارير تقدَّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

كانت هيئة مراقبة الهدنة الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة التي كان من المفترض أن تعمل لجنة الهدنة المشتركة في إطارها. إلاّ إن الأمم المتحدة لم تتخذ قط قراراً صريحاً بإنشاء هيئة مراقبة الهدنة، مع أنها أنشأت في سنة ١٩٤٨، قُبَيل انتهاء الانتداب، "لجنة هدنة لفلسطين مؤلفة من ممثلين عن أعضاء مجلس الأمن الذين لهم قناصل متفرغون في القدس."[٣٧] وعملياً، كان ذلك يعني: بلجيكا، وسورية، وفرنسا، والولايات المتحدة. وكانت مهمة هذه اللجنة مساعدة مجلس الأمن في الإشراف على تنفيذ الهدنة التي كان المجلس دعا إليها في

قراره بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٨ في فلسطين. ولاحقاً اشترط قرار آخر لمجلس الأمن، بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨، أنه إذا رفض العرب أو الإسرائيليون الهدنة، "فسيعاد النظر في الوضع في فلسطين بقصد القيام بعمل بموجب الفصل السابع من الميثاق."[٣٨] لكن هذا التهديد لم يُنفذ قط؛ حتى بعد أن اغتالت عصابة شتيرن وسيط الأمم المتحدة برنادوت، فإن الأمم المتحدة لم تفعل شيئاً لمعاقبة إسرائيل على الرغم من أنها تقاعست عن اعتقال القتلة.

صوتت سورية إلى جانب لجنة الهدنة، لكنها رفضت المشاركة فيها بحجة أنه نظراً إلى كونها طرفاً في الحرب الفلسطينية فإن مشاركتها قد تكون محرجة سياسياً للجنة.[٣٩] وهكذا، شاركت بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة في لجنة الهدنة. وفي ذروة عملية مراقبة الهدنة في الأشهر من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تم تجنيد نحو ٥٠٠ مراقب عسكري من الدول الممثلة في لجنة الهدنة. وبعد أن هدأت الأعمال العدائية في فلسطين / إسرائيل، وبدا أن الهدنة ستستمر إلى أمد غير مُسمّى مع توقيع اتفاقيات الهدنة، فقد أصبح ثمة حاجة ماسة إلى نظام أكثر تطوراً لمراقبة الهدنة. وهذا النظام، الذي يشار إليه في اتفاقيات الهدنة الأربع باسم هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، حلّ محل لجنة الهدنة. وفعلاً، فإن التسمية "هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة" قد استُخدمت صراحة أول مرة في اتفاقيات الهدنة.

ومع أن اتفاقيات الهدنة أوكلت إلى لجنة الهدنة المشتركة مهمات محددة، فإن هذه المهمات لم تكن محددة بالنسبة إلى هيئة مراقبة الهدنة. وكما لاحظت روزالين هيغنز، في عملها الرائد عن هيئات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن الطريقة الأفضل لفهم مهمات هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة هي على أساس عملها الميداني.[٤٠] فمن زاوية العمليات الميدانية، يمكن تلخيص

مهمات هيئة المراقبة كما يلي: أ) مراقبة اتفاقيات الهدنة؛ ب) التنسيق مع آليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الأخرى؛ ج) توفير المعلومات للأمين العام للأمم المتحدة عن ترتيبات وقف إطلاق النار، وعن القتال الفعلي؛ د) القيام بدور المراقب؛ هـ) تنظيم وقف إطلاق النار على الأرض؛ و) القيام بدور قناة اتصال بين المتحاربين، وكمصدر معلومات للأمم المتحدة؛ ز) ضمان تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار؛ ح) وضع خرائط لمواقع القوات على الأرض بحيث يمكن تنفيذ وقف إطلاق النار بفعالية؛ ط) مساعدة أطراف اتفاقيات الهدنة في مراقبة تطبيق أحكام تلك الاتفاقيات والتزامها.[٤١]

فيما يتعلق بالتركيب والحجم، فإن عدد أفراد هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة كان نحو ١٣٠ مراقباً سنة ١٩٤٩. وهذا العدد ارتفع لاحقاً إلى ١٤٠ مراقباً، وإلى طاقم من ٤٠١ رجل مجندين من أوستراليا، وإيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والدانمارك، والسويد، وفرنسا، وكندا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة. كما شاركت الأرجنتين، وبورما، وتشيلي، والنمسا في القوة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وثمة كثيرون من المراقبين قاموا بمهمات المراقبة على امتداد قناة السويس.[٤٢]

وقد خُصّص بعض المراقبين العسكريين من هيئة المراقبة للجنة الهدنة السورية ـ الإسرائيلية المشتركة. وكان للهيئة طاقم سكرتارية مدني، وضابط للشؤون السياسية، ومستشار قانوني، وضابط أمن، وأخصائيون تقنيون للاتصالات والاستطلاع والنقل. وكان يرئس هيئة المراقبة رئيس أركان، كان يعيّنه في العادة الأمين العام من دون موافقة رسمية من مجلس الأمن. وكان مقر القيادة العامة للهيئة يقع في دار حكومة الانتداب السابقة، في منطقة محايدة من المنطقة المجردة من السلاح في محيط القدس. وقد ضم المقر مكتبين

رئيسيين: مكتب رئيس الأركان، ومكتب ضابط الإدارة الرئيسي.[٤٣]

وعلى الرغم من أن هيئة المراقبة كانت مخوّلة توظيف مراقبين، ولها حرية الحركة في المناطق التي تغطيها اتفاقيات الهدنة والوصول إليها، فإنها لم تمتلك التفويض أو الموارد لفرض الانصياع للاتفاقيات بين إسرائيل وجيرانها العرب. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة، يو ثانت، طبيعة هيئة المراقبة في مذكرة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، فقال:

> إنها عملية مراقبة، مهمتها الرئيسية المساعدة في الحفاظ على السلام من خلال تخديم آلية الهدنة التي أنشأتها الأطراف ذاتها... ولكون الهيئة بعثة مراقبة، فإنها لا تملك صلاحية إعطاء الأوامر للتوصل إلى إصدار أحكام، أو استخدام القوة لمنع حدوث أعمال. وهي تعمل على أراضي دول ذات سيادة ومستقلة ومن خلال إذنها الصريح فقط. وكل ما تقوم به... يتوقف على التعاون الذي تتلقاه من الأطراف المعنية مباشرة.[٤٤]

إن الأحداث التي أعقبت اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية كانت تفضي إلى الحرب أكثر مما تفضي إلى السلم. وعلى الرغم من فترات الهدوء النسبي قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧، فإن اشتباكات عسكرية كبيرة أضيفت إلى المخاوف والكراهية العربية ـ الإسرائيلية المتبادلة. وحوادث الحدود بين سورية وإسرائيل كانت الأكثر تكراراً. وكان موضوع الخلاف المنطقة المجردة من السلاح؛ وهي منطقة تبلغ مساحتها أقل من ١٠٠ ميل مربع تمتد من أعلى بحيرة الحولة إلى الجنوب من بحيرة طبرية. وكانت هذه المنطقة تتألف من ثلاثة قطاعات منفصلة من الأرض على امتداد خطوط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية.

كان عدد سكان المنطقة المجردة من السلاح نحو ٢٢٠٠ شخص، أغلبيتهم العظمى من العرب الفلسطينيين. وفي أقصى الشمال الشرقي، كانت أصغر

المناطق المجردة من السلاح الثلاث تقع بالقرب من نبع بانياس، وكانت خالية من السكان. والمنطقة المجردة من السلاح الوسطى هي عبارة عن شريط ضيق على نهر الأردن يمتد من الحفة الجنوبية لبحيرة الحولة إلى الطرف الشمالي لبحيرة طبرية. وفي هذه المنطقة كانت مستعمرتا غدوت ومشمار هيردين اليهوديتان، وكلتاهما أسِّست بعد اتفاقية الهدنة. وكانت مشمار هيردين أنشئت أساساً سنة ١٨٩٠، لكن السوريين احتلوها خلال حرب ١٩٤٨. وقد بنيت مشمار هيردين جديدة، وكذلك مستعمرة جديدة باسم غدوت سنة ١٩٤٩، على أراضي مشمار هيردين القديمة نفسها. كما كان يقع في المنطقة المجردة من السلاح الوسطى أربع قرى فلسطينية: كراد البقارة، وكراد الغنامة، ومنصورة الخيط، ويردا.

أمّا المنطقة المجردة من السلاح الثالثة والأكبر فكانت القطاع الجنوبي. وقد امتدت من منتصف الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية جنوباً إلى طرف البحيرة، حيث تتجه شرقاً لتلتقي نهر اليرموك على خطوط الهدنة بين سورية والأردن وإسرائيل. وكانت هذه المنطقة تحتوي على مستعمرة يهودية واحدة، عين غِف، وعلى ثلاث قرى فلسطينية: الحمة والنقيب والسمرا.

وكان الفلسطينيون في المنطقة المجردة من السلاح لاجئين من القرى التي دُمِّرت في قتال ١٩٤٨. وقد عاشوا أوضاعاً بائسة، في أكواخ من الطين، وبلا مدارس أو مرافق طبية. ولم يكن في استطاعتهم الانتقال من قرية إلى أخرى من دون الحصول على تصريح إسرائيلي. كما لم يُسمح لهم بالعبور إلى سورية للتجارة معها؛ وإنما كان في إمكانهم بيع المحاصيل التي يزرعونها (قمح وشعير وتبغ وحمضيات) إلى الإسرائيليين فقط.[٤٥]

كان يحيط بكل منطقة مجردة من السلاح "منطقة دفاع" تمتد خارجاً ثلاثة أميال من كل جهة، وهي مصمَّمة لمنع سورية وإسرائيل من إدخال أية قوات عدا

قوات الشرطة التي تعمل على أساس محلي "تحت الإشراف العام لرئيس لجنة الهدنة المشتركة."[٤٦] وقد وافقت كل من سورية وإسرائيل على صيغة يمتلك رئيس اللجنة بموجبها سلطة السماح بكل الترتيبات الضرورية لإعادة الحياة المدنية إلى المنطقة المجردة من السلاح وصونها.

لمحة عن قرى عربية فلسطينية مختارة في المنطقة المجردة من السلاح

كانت القرى الفلسطينية الرئيسية في المنطقة المجردة من السلاح الوسطى أربعاً: كراد البقارة، وكراد الغنامة، ومنصورة الخيط، ويردا.

كراد البقارة، كانت تقع على بعد ١١ كيلومتراً من مدينة صفد. وفي عام ١٩٤٤/١٩٤٥، كان عدد سكانها ٢٤٥ عربياً. وفي الوقت نفسه، أظهرت أنماط ملكية أراضي القرية أن العرب امتلكوا ٢١٤١ دونماً، وأن اليهود امتلكوا ١٢١ دونماً. والأملاك العائدة لليهود لم تكن في القرية نفسها، وإنما على بعد كيلومتر واحد إلى الشرق من القرية وكيلومتر ونصف كيلومتر إلى الجنوب منها.[٤٧]

كراد الغنامة، كانت مجاورة لكراد البقارة، وتقع على الحفة الجنوبية لسهل الحولة. وكان سكانها الـ ٣٥٠ من المسلمين في معظمهم. وكان العرب يملكون ٣٧٩٥ دونماً، بينما ملك اليهود ١٧٥ دونماً فقط. ولم تكن هناك مستعمرات يهودية على أراضي القرية. في آذار/مارس ١٩٤٨، أخليت القرية موقتاً بعد مجزرة ارتكبتها الهاغاناه في قرية الحسينية المجاورة. وبعد شهر واحد فقط،

اضطر القرويون ثانية إلى الرحيل بفعل الهجمات العسكرية اليهودية ضد قرية مجاورة. وكانت مستعمرة غدوت اليهودية تقع قرب القرية.[٤٨]

منصورة الخيط، كانت تقع على الحد الجنوبي لسهل الحولة. وفي عام ١٩٤٤/١٩٤٥، بلغ عدد سكانها الإجمالي ٢٠٠ شخص، كلهم من المسلمين. لم تكن هناك ملكية خاصة للأرض في القرية، لأن الأراضي جميعاً (٦٧٣٥ دونماً) كانت أراضي مشاع. وقد تعرضت القرية لهجوم قامت به الهاغاناه في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٤٨.[٤٩]

يردا، قرية صغيرة في سهل الحولة تقع على بعد نحو ١٠.٥ كيلومترات من صفد. كان سكانها جميعهم من المسلمين، وبلغ عددهم ٢٠ نسمة في عام ١٩٤٤/١٩٤٥. وقد امتلكوا ما مجموعه ١٣٦٨ دونماً، لكن لا تتوفر معلومات عما إذا كانت أية ملكية خاصة تعود إلى ملاّك يهود. كما أن لا معلومات عن ملكية يهودية للأرض قبل سنة ١٩٤٩، وهي السنة التي صادرت فيها إسرائيل أراضي يردا لإقامة مستعمرة يهودية جديدة هي مشمار هيردين.[٥٠]

أمّا القرى العربية المهمة في القطاع الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح فكانت ثلاثاً:

الحمة، قرية عربية بكاملها، تقع في وادي اليرموك على بعد نحو ١٢ كيلومتراً من طبرية، وكان سكانها البالغ عددهم ٢٩٠ مسلمين في معظمهم عام ١٩٤٤/١٩٤٥. كانت القرية مشهورة بآثارها التاريخية، وخصوصاً المسرح الروماني والحمامات والمسجد. وكان العرب يملكون ما مجموعه ١١٠٥ دونمات من الأراضي الخاصة، بالإضافة إلى ٥٨٧ دونماً من الأراضي المشاع.

ولم تكن هناك أراض يملكها اليهود في القرية قبل سنة ١٩٤٩.[٥١]

النقيب، قرية على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية تبعد نحو ١٠ كيلومترات عن طبرية، وبلغ عدد سكانها ٧٤٠ شخصاً (٣٢٠ عربياً، و٤٢٠ يهودياً) في عام ١٩٤٤/١٩٤٥. امتلك العرب ٩٦٧ دونماً، وامتلك اليهود ٩٨٥١ دونماً معظمها جزء من كيبوتس عين غف، الذي أسسه مهاجرون يهود من أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى سنة ١٩٣٧. وتطل مرتفعات الجولان على النقيب. والقرية هي على بعد ١,٥ كيلومتر من حدود الانتداب الفلسطينية ـ السورية. وقد حاول الجيش السوري، بلا طائل، السيطرة على القرية في أيار/مايو ١٩٤٨.[٥٢]

السمرا، قرية على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحيرة طبرية تبعد نحو ١٠ كيلومترات عن طبرية. ومن الشرق، كانت القرية تحت سيطرة هضبة الجولان. وفي عام ١٩٤٤/١٩٤٥، كان عدد سكانها ٢٩٠ شخصاً، أغلبيتهم من المسلمين. امتلك العرب ٦٩١٢ دونماً من الأرض، بينما امتلك اليهود ١٧٠٨ دونمات. وقد أنشئت مستعمرة ها ـ أون اليهودية إلى الشمال من القرية سنة ١٩٤٩.[٥٣]

ثمة ملاحظتان في شأن هذه القرى السبع: موقعها ومصير سكانها العرب الفلسطينيين. وهي كلها تقع في منطقة صفد / طبرية، على امتداد خطوط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية. كما أنها تقع في جوار منظومة نهر الأردن؛ وهي منظومة كانت القيادة الصهيونية / الإسرائيلية مصممة على السيطرة عليها لأسباب متعددة. وقد نجحت إسرائيل في إكراه سكان هذه القرى العرب على الرحيل بحلول سنة ١٩٥٦، مع أن القرى كانت واقعة في المنطقة المجردة من

السلاح، وسكانها كانوا محميين بأحكام اتفاقية الهدنة. وكما يشير الفصل الثاني، أدناه، فإن الطرد كان نتيجة سياسة متعمدة تبناها أكثر مراكز القوة صلاحية في إسرائيل.

الفصل الثاني

نسف الهدنة

نظرة عامة إلى فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧

بالنسبة إلى القادة الإسرائيليين، كانت اتفاقية الهدنة مع سورية أقل مما راهنوا عليه. وكان لا بد من تحقيق هدف مهم: ضم المنطقة المجردة من السلاح خلافاً لأحكام اتفاقية الهدنة. وقد عززت عدة عوامل تصميم إسرائيل على تحقيق هذا الهدف. وهذه العوامل شملت ميزان القوى ـ الذي وضع سورية في موقع غير مؤات ـ وموارد المياه في المنطقة المجردة من السلاح.

كما أن وضع سورية الداخلي شجع هو الآخر إسرائيل. إذ إنه خلال العقدين الأولين بعد حرب فلسطين، كان يسود الحياة السياسية السورية تضارب في المصالح بين الجماعات الاجتماعية. فالصراع في شأن السلطة بين الفئات العسكرية المتنافسة، والذي كان قائماً خلال سنة ١٩٤٩، استمر في الخمسينات وأضعف الدولة. والدولة نفسها أصبحت بؤرة للعداوات العربية عندما روّج قادتها السياسيون الوحدة مع العراق أولاً، ومع مصر لاحقاً.[٥٤] وقد زاد التنافس الأميركي ـ السوفياتي في الاضطراب الغالب على السياسة السورية المحلية. كما أن بروز حزب البعث قوةً دينامية في أواسط الخمسينات أضعف المكانة القديمة للأعيان ذوي العقلية المحافظة، وأدخل في السياسة السورية مفاهيم جديدة ثورية المضمون: الوحدة العربية، والإصلاح الاجتماعي، والاستقلال الكامل عن الغرب. وهذه العوامل جميعاً جعلت من الصعب على

سورية أن تطور حكومة منظمة راسية على مؤسسات مستقرة، كما جعلت من السهل على إسرائيل أن تمارس الضغط على سورية، وأن تجرها أحياناً إلى مواجهات عسكرية تخدم مصالحها. وفعلاً، فإن إحساس سورية بعدم الأمان، متضافراً مع التزام البعث المطلق مثال الوحدة العربية، حفز سورية على الوحدة مع مصر وإقامة الجمهورية العربية المتحدة في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١. ومن المفيد تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين واسعتين: ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦، و١٩٥٧ ـ ١٩٦٧، لوضع هذه العوامل جميعاً في سياقها الصحيح.

المرحلة الأولى: ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦

تميزت المرحلة الأولى بتعديات إسرائيلية ماكرة ومنتظمة على المنطقة المجردة من السلاح. وكان وراء هذه التعديات حافزان حاسمان: اعتبارات إقليمية، ورغبة في استفزاز سورية. وقد التحم الحافزان معاً في استراتيجيا موحدة، منتظمة وهادفة، كان عزم إسرائيل على فرض سيادتها على المنطقة المجردة من السلاح يقع في صميمها. ومن شأن تفحص أعمال إسرائيل والمواقف المتصلبة التي تبنتها أن يوضح هذه الاستراتيجيا.

إن وجود كتلة من " الصقور" على رأس آلية صنع القرار في إسرائيل هو المفتاح لفهم سياسات إسرائيل تجاه سورية وبقية العالم العربي خلال هذه المرحلة. وقد آمن هؤلاء الصقور، ولا سيما دافيد بن ـ غوريون وموشيه دايان، بأن العرب كانوا أعداء إسرائيل الألداء، وبأن سياسة القبضة الحديدية تجاههم هي وحدها الملائمة. ويكشف شبطاي طيفت، كاتب سيرة بن ـ غوريون الأبرز، أن بن ـ غوريون قرر، منذ سنة ١٩٣٦، أن الطريقة الوحيدة للتعامل مع عرب

فلسطين هي الطريقة "العسكرية"، لأنهم لن يقبلوا طوعاً ببرنامج العمل اليهودي في التوسع على حسابهم.[٥٥] وبعد سنة ١٩٤٨، عُمِّمت نظرة بن ـ غوريون على الدول العربية في مجملها.

وللإنصاف، يجب الاعتراف بأنه كان هناك " حمائم" في الحكومة الإسرائيلية، ومنهم موشيه شاريت الذي خلف بن ـ غوريون رئيساً للحكومة من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٥. وقد فضل شاريت، شأنه في ذلك شأن بعض المسؤولين الرسميين في وزارة الخارجية، التفاوض على المواجهة مع الدول العربية المجاورة. ورأى في اتفاقيات الهدنة الأساس للعلاقات العربية ـ الإسرائيلية، وذهب إلى أن التقدم المتدرج نحو السلام الشامل هو مسار العمل الأفضل.[٥٦]

إلاّ إن شاريت وغيره من الحمائم تم تجاوزهم من جانب الصقور الذين هيمنوا على الحكومة والمؤسسة الدفاعية. وفعلاً، فإن خلافات بن ـ غوريون السياسية الحادة مع شاريت أدت إلى استقالة الأخير من رئاسة الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٥٥، الأمر الذي مكّن بن ـ غوريون من العودة إلى ولاية ثانية كرئيس للحكومة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٣). وفي سنة ١٩٥٦، عيَّن بن ـ غوريون غولدا مئير وزيرة للخارجية؛ وكان يحب أن يشير إلى أنها "الرجل" الوحيد في الحكومة. ونظراً إلى سيادة نمط التفكير الصقري، فلا غرابة في أن الأسلوب العملي للسياسة الإسرائيلية تجاه سورية كان خليطاً من التوسع الإقليمي والتصعيد العسكري.

وقد تقدمت الحكومة الإسرائيلية بحجة رئيسية هي أن سياستها في الرد بالمثل عسكرياً كانت مجرد استجابة للاستفزازات العربية أو، بتحديد أكثر، لعمليات عبور حدود (تسمى "تسللات") إلى إسرائيل من جانب لاجئين فلسطينيين يرفضون نسيان بيوتهم وأراضيهم المصادرة داخل إسرائيل. إلاّ إن

الأدلة الأرشيفية تشير إلى أن سورية لم تحرض أو تشجع الغارات إلى داخل إسرائيل من الأراضي السورية في فترة ما قبل سنة ١٩٥٥؛ تلك الفترة التي طردت فيها إسرائيل أكثرية العرب الفلسطينيين من أماكن سكناهم في المنطقة المجردة من السلاح. وكما يلحظ المؤرخ الإسرائيلي بِني موريس، فإن هذه السياسة كانت تطبق مع أنه "لم يكن هناك أي تسلل من سورية تقريباً، بسبب سيطرة هذه الأخيرة المحكمة على الحدود."(٥٧)

ويرى إيتمار رابينوفيتش، وهو مؤرخ إسرائيلي من الاتجاه المعاصر، عميق الاطلاع على العلاقات السورية ـ الإسرائيلية، أن بن ـ غوريون أبدى القليل من التقدير لمبادرات السلام السورية خلال الفترة القصيرة من حكم حسني الزعيم (آذار/مارس ١٩٤٩ ـ آب/أغسطس ١٩٤٩)، لأنه لم يكن مستعداً أصلاً لدفع ثمن السلام مع سورية، الذي كان تنازلاً إسرائيلياً إقليمياً عن بحيرة طبرية ونهر الأردن.(٥٨) ولم يكن بن ـ غوريون وحيداً في برودته حيال فكرة السلام. فبعض المسؤولين الرسميين في وزارة الخارجية، بمن فيهم آبا إيبن (ممثل إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٩)، آمن بأن السلام مع العرب لم يكن في مصلحة إسرائيل. وفي محادثة مع بن ـ غوريون بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٤٩، قال إيبن: "لا... ضرورة للركض وراء السلام ... فإذا ركضنا وراء السلام، فإن العرب سيطلبون منا ثمناً ـ حدوداً أو لاجئين أو كليهما."(٥٩)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الأعمال التي جلبت التوتر إلى الحدود السورية ـ الإسرائيلية. وهذه الأعمال تقع في ثلاث فئات: أ) أعمال يقصد منها فرض السيادة الإسرائيلية على المنطقة المجردة من السلاح؛ ب) أعمال مصمَّمة لتخويف سورية وجر مصر إلى حرب؛ ج) سياسة سوريّة قوامها ضربة

بضربة مصمَّمة لكبح إسرائيل وإعطاء صدقية لهدف تحرير فلسطين المعلن. وكانت الإجراءات المتخذة لفرض السيادة الإسرائيلية تتعلق كلها تقريباً بالمياه. ويبرز بينها عدد من الأعمال: الأول كان الضغط الإسرائيلي المنتظم على نحو ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ عربي لمغادرة قراهم والانتقال إلى سورية. وقد نجحت إسرائيل على هذا الصعيد في المنطقة المجردة من السلاح الجنوبية. كذلك، طردت إسرائيل جميع السكان العرب من قريتي كراد البقارة وكراد الغنامة، وكلتاهما تقع في القطاع الأوسط من المنطقة المجردة من السلاح، إلى قرية شعب في الجليل الغربي.(٦٠)

وقد احتجت الأمم المتحدة بشدة، وتزايد استياؤها عندما لم يستطع مراقبوها العسكريون إجراء التحقيقات بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على نشاطهم في المنطقة المجردة من السلاح؛ وهي قيود تنتهك المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة، التي تنص على أن "يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة ... ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون باللجنة المذكورة مسؤولين عن التأكد من تنفيذ أحكام هذه المادة تنفيذاً تاماً."(٦١) إن حرية حركة مراقبي الأمم المتحدة كانت حيوية لنجاح عملية حفظ السلام. والحق في هذه الحرية، كما أكد المسؤولون الرسميون في الأمم المتحدة تكراراً، مستمد من قرار مجلس الأمن بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٤٩، الذي تبنى اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية.(٦٢)

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، اشتكى إي. إل. إم. بيرنز، رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، من أن المراقبين الذين بإمرته تعرضوا لعرقلة عملهم في تحري شكاوى سورية بشأن طرد قرويين عرب بالقوة لأن "المنطقة المجردة من السلاح وجسر بنات يعقوب كانا ملغّمين فيما قيل، ولم تسمح لهم السلطات الإسرائيلية بدخول المنطقة المجردة من السلاح."(٦٣) وقد

احتج بيرنز، وطالب الحكومة الإسرائيلية بمنح المراقبين حرية الحركة في المنطقة. وقدّم الكولونيل بيرون في. ليري، بصفته قائماً بأعمال رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة، الطلب نفسه بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. لكن الطلبين تم تجاهلهما.

دفع عدم الاستجابة الإسرائيلية لهذين الطلبين الأمين العام للأمم المتحدة، داغ همرشولد، إلى إرسال رسالة عاجلة إلى ممثل إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة، إيبن، طلب فيها توضيحات وكرر رغبات العرب الفلسطينيين المبعدين في العودة إلى مساكنهم في القرى الواقعة في المنطقة المجردة من السلاح.[٦٤] لكن هذه الطلبات المتكررة وقعت على آذان صُمٍّ، بينما مضت إسرائيل في سياسة الإجلاء القسري للفلسطينيين عن المنطقة المجردة من السلاح، منجزة بذلك هدفها في الإبعاد الكامل بحلول خريف سنة ١٩٥٦. إن الألم الذي سببه الطرد كان واضحاً، إلى حد أن رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة أود بول، النرويجي، علق لاحقاً:

> إنني أتصور أن عدداً من أولئك الذين تم إبعادهم قد استقر في مكان ما من الجولان، وأن أبناءهم راقبوا الأرض التي كانت تخص عائلاتهم لمئات الأعوام يفلحها الآن مزارعون إسرائيليون. ومن وقت إلى آخر كانوا يطلقون النار على هؤلاء المزارعين. وكان ذلك طبعاً انتهاكاً لاتفاقية الهدنة، مع أنني لا أتمالك نفسي من الظن أنه كان من شأن الفلاحين النرويجيين في أوضاع مماثلة أن يتصرفوا حتماً بالطريقة نفسها تقريباً. وبمرور الزمن اختفت القرى العربية كلها.[٦٥]

ومن الأعمال الأخرى، قيام إسرائيل بإرسال جنود متخفين كزوار إعداداً لهجمات على القرى العربية في المنطقة المجردة من السلاح. وقد ترافق ذلك مع

توسيع قوات الشرطة الإسرائيلية في المنطقة المجردة من السلاح وتعزيز قواها، ولا سيما بناء التحصينات. وبررت إسرائيل هذه الأعمال كالتالي: عندما دخلت إسرائيل وسورية في مفاوضات اتفاقية الهدنة، كان قصدهما التوصل إلى ترتيبات عسكرية من شأنها أن تبعد القوات المسلحة للطرفين عن المنطقة المجردة من السلاح؛ ولأن الاتفاقية كانت عسكرية بحتة في طبيعتها، فقد ترتب أن أجزاء المنطقة المجردة من السلاح لا يمكن فصلها عن صاحب السيادة الذي كانت تخصه في السابق، وتحديداً عن "السيادة الإسرائيلية".[٦٦] ولأن "سيادة" إسرائيل على المنطقة بقيت غير معطلة، فالقوانين السارية المفعول في إسرائيل ظلت كلها سارية في المنطقة المجردة من السلاح؛ وهذا يخول إسرائيل القيام بأعمال "غير عسكرية" في المنطقة، بما في ذلك بناء التحصينات.[٦٧] وقد زعمت إسرائيل أن لجنة الهدنة المشتركة، كهيئة، لا ولاية لها في المنطقة إلاّ الصلاحية المحدودة الممنوحة إلى رئيس لجنة الهدنة المشتركة من جانب إسرائيل وحدها،[٦٨] وأنها [إسرائيل] تملك "حقوق سيادة" في المنطقة المجردة من السلاح، بينما لسورية مصالح تتعلق بالمياه فقط في القطاع.[٦٩]

يمكن للمرء أن يستخلص من هذه المزاعم أن إسرائيل كانت تفضّل اتفاقاً قانونياً غامضاً من أجل أن تفسره بطريقتها الخاصة في تاريخ لاحق، وإذا لزم الأمر، أن تعارض أو تتحدى الطرف المسؤول عن مراقبة تنفيذ الاتفاق. والتقارير المصنفة التي رُفع الحظر عن نشرها، والتي أعدها مستشارون قانونيون للحكومة الإسرائيلية، تظهر هذه النقطة بوضوح. وقد ذهب شبطاي روزين، المستشار القانوني لوزارة الخارجية، إلى "أن غموض نص قانوني في بعض الأحيان ليس النتيجة غير المقصودة لصيغته اللفظية غير الوافية، وإنما هو أسلوب يستخدمه المشترع عن قصد لأنه، لسبب أو لآخر، لم يستطع أن يختار

بين حلين أو أكثر لمسألة قانونية، ولذلك ترك القرار لأجهزة تطبيق القانون."[٧٠]

وفي حالة المنطقة المجردة من السلاح، فإن إسرائيل لم تقبل برئيس لجنة الهدنة المشتركة أداة لتطبيق القانون، مسؤولة عن تفسير اتفاقية الهدنة أو مراقبة تنفيذها. وأكثر من ذلك، أصرت إسرائيل على أن لا هيئة مراقبة الهدنة، ولا الأمم المتحدة، ولا أي شخص آخر، يمتلك أي حق لتفسير اتفاقية الهدنة أو للتدخل في أنشطة إسرائيل في المنطقة المجردة من السلاح. وقد عكس الميجر شاؤول راماتي، ممثل إسرائيل في لجنة الهدنة الإسرائيلية ـ السورية المشتركة، هذا الموقف عندما كتب ما يلي إلى مقر القيادة العامة في ٨ آذار/مارس ١٩٥١: "إننا نعيد تأكيد موقفنا من لجنة الهدنة المشتركة كما في الأمس، ونعلن أنه إذا اتخذت لجنة الهدنة المشتركة قراراً ضدنا فسيكون قرارها خارج صلاحيتها، ولن يكون مقبولاً منا."[٧١]

ولقد انتقدت كل من الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي. وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٥١ أصدر مجلس الأمن، بأغلبية ١٠ أصوات في مقابل لا شيء وامتناع صوت واحد، أوامره إلى إسرائيل بأن "تتوقف عن جميع العمليات في المنطقة المنزوعة من السلاح"، وكرر أن المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة تمنح رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة "مسؤولية الإشراف العام على المنطقة المجردة من السلاح."[٧٢] وفي خطاب أمام مجلس الأمن بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٥١، عبّر ممثل الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة، وارن أوستن، بوضوح عن موقف حكومة بلده، قائلاً:

> إن رأي حكومتي هو أن المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة تنص رسمياً على أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة التابع للأمم المتحدة، وليس إسرائيل أو سورية، هو الجهة المسؤولة عن المراقبة العامة لإدارة المنطقة المجردة من

> السلاح التي تجري على أساس محلي، وأن هذه الصلاحية قد قبل بها الطرفان كلاهما.[٧٣]

وبدعم من الولايات المتحدة حافظ مجلس الأمن على موقفه، ودعا تكراراً إلى "مراعاة دقيقة للمادة ٥ من اتفاقية الهدنة العامة، التي تنص على إبعاد القوات المسلحة عن المنطقة المنزوعة من السلاح، ومرفق ٤ من تلك الاتفاقية، الذي يضع حداً لعدد القوات في المنطقة الدفاعية."[٧٤] ويمكن العثور على ما يشبه هذه المواقف للأمم المتحدة في تقرير الجنرال بيرنز بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥،[٧٥] وفي تقرير مؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١،[٧٦] أعده رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة في حينه، الجنرال وليام إي. رايلي.

وكان الموقف السوري من لجنة الهدنة المشتركة ومن المنطقة المجردة من السلاح مناقضاً تماماً لموقف إسرائيل. فمنذ البداية، اتخذت سورية الموقف القائل إن لجنة الهدنة المشتركة كانت أهلاً للإشراف على تنفيذ أحكام اتفاقية الهدنة، بما فيها المادة الخامسة المتعلقة بالمنطقة المجردة من السلاح.[٧٧] كما كانت متناغمة مع موقف الأمم المتحدة. وقدم السوريون ثلاث حجج: أ) إن اتفاقية الهدنة، وخصوصاً المادة الخامسة، اشترطت ألاّ تكون المنطقة المجردة من السلاح تحت السيادة السورية أو الإسرائيلية؛[٧٨] ب) ولأن المنطقة لم تكن أرضاً إسرائيلية، فمن حق سورية أن تكبح بكل قوتها أية غارات إسرائيلية على المنطقة؛[٧٩] ج) لقد أعطت اتفاقية الهدنة لجنة الهدنة المشتركة ولاية واسعة في شؤون عسكرية وغير عسكرية في المنطقة، بما في ذلك الإشراف العام على الإدارة في المنطقة المجردة من السلاح.[٨٠]

ويوفر تفسير بانش، المقتبس منه في قرار مجلس الأمن رقم ٩٣ بتاريخ ١٨

أيار/مايو ١٩٥١، الأرضية لمناقشة مسألة من هو الطرف المسؤول عن المراقبة العامة للإدارة في المنطقة المجردة من السلاح. وهو يدعم الموقفين السوري والأميركي في الموضوع. والفقرة الأولى من ملاحظة بانش تنص على ما يلي:

١ ـ إن رئيس لجنة الهدنة المشتركة يمارس "الرقابة العامة" للإدارة المباشرة في المنطقة المجردة من السلاح؛

٢ ـ إن الرئيس يملك الصلاحية للسماح بتوظيف عدد محدد من رجال الشرطة العرب والإسرائيليين المجندين محلياً والذين تقتصر واجباتهم على أغراض الأمن الداخلي؛

٣ ـ على الشرطة الإسرائيلية ألاّ تدخل منطقة قرية عربية، والعكس بالعكس. وإذا حدث ذلك، فإنه يجب أن يتم من أجل معالجة وضع طارئ، لكن ليس قبل أخذ موافقة رئيس لجنة الهدنة المشتركة.[٨١]

ولأن إسرائيل لم تكن راضية عن إصرار الأمم المتحدة على أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة كان مسؤولاً عن ضمان تنفيذ اتفاقية الهدنة تنفيذاً تاماً، فإنها وجدت من المريح لها سياسياً أن تنسحب من المشاركة المنتظمة في جلسات لجنة الهدنة المشتركة، في ربيع سنة ١٩٥١.[٨٢] وقد عكس انسحاب إسرائيل إصرارها على ممارسة السيادة على المنطقة المجردة من السلاح، بصرف النظر عن التزاماتها التعاقدية بموجب اتفاقية الهدنة، وبصرف النظر عن تأكيدات الأمم المتحدة الثابتة أن مسائل الحدود الدائمة والسيادة ستعالج في إطار التسوية السلمية الدائمة.[٨٣]

عولجت مسألة مقاطعة إسرائيل لاجتماعات لجنة الهدنة المشتركة في قرار مجلس الأمن رقم ٩٣ بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٥١، الذي نص على "أن رفض

المساهمة في اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة، وعدم احترام طلبات رئيس لجنة الهدنة المشتركة المتعلقة بالتزاماته بموجب المادة الخامسة مخالفان لأهداف وغرض اتفاقية الهدنة، ويدعو الأطراف إلى أن تكون ممثلة في جميع الاجتماعات التي يدعو إليها رئيس اللجنة."[٨٤] ونتيجة ذلك، فإنه عندما تدهورت العلاقات السورية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٥١ بسبب الخلاف في شأن بحيرة طبرية، لم يكن في الإمكان تفعيل آلية لجنة الهدنة المشتركة تفعيلاً ناجعاً. فقد توقفت لجنة الهدنة المشتركة فعلاً عن العمل كما كان يفترض فيها أن تفعل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، كان هناك ٥٦٨ شكوى سورية و٤٠١ شكوى إسرائيلية عالقة. وحتى الجلسات الطارئة لم تعد تعقد. وبالاختصار، فإن إجراءات لجنة الهدنة المشتركة للمناقشات الرسمية انهارت واستُبدل بها مناقشات غير رسمية بين الطرفين برعاية الأمم المتحدة.[٨٥] ومع أن المقصود من هذه المناقشات كان الحؤول دون اندلاع حرب شاملة، فإنها أخفقت في منع نشوب نزاع مسلح في منطقة الحدود لأسباب سيجري تبيانها أدناه.

راقب مجلس الأمن بقلق عجز لجنة الهدنة المشتركة عن العمل بفعالية بسبب عدم تعاون إسرائيل أصلاً، وبسبب رفض سورية تليين موقفها بصرف النظر عن الثمن. وهكذا، ففي القرار رقم ٩٣ الصادر في ١٨ أيار/مايو ١٩٥١، دعا مجلس الأمن صراحة سورية وإسرائيل إلى المساهمة في اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة، وإلى أن تكونا ممثلتين في جميع الاجتماعات التي يدعو إليها رئيس اللجنة، وأن تحترما مثل هذين الطلبين. وقد كرر مجلس الأمن طلبه عدة مرات، بما في ذلك ضمن القرار رقم ١١١ الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦.[٨٦]

إن استراتيجيا إسرائيل في نسف نظام الهدنة واستغلال ضعف سورية كانت واضحة أيضاً في مشروع تجفيف الحولة. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٥١، أطلقت إسرائيل مشروع تجفيف وري منطقة بحيرة الحولة على الضفة الغربية لنهر الأردن. ويقع وادي الحولة في القطاع الشمالي الشرقي من إسرائيل، قريباً من الحدود السورية. وأهمية بحيرة الحولة الرئيسية تتعلق بنهر الأردن، الذي يستمد مياهه من ثلاثة روافد أساسية: الدان، والحاصباني، وبانياس. ينبع الدان من أراض إسرائيلية، بينما ينبع بانياس من أراض سورية، والحاصباني من أراض لبنانية. وتتجمع الأنهار الثلاثة لتشكل نهر الأردن الذي يجري عبر أراض إسرائيلية إلى أن يصب في بحيرة طبرية. وقبل إنهاء إسرائيل مشروع تجفيف الحولة في سنة ١٩٥٨، كان نهر الأردن يمر عبر مستنقعات وادي الحولة ويخرج من الطرف الجنوبي لبحيرة الحولة. أمّا الوادي، فيبلغ طوله ٢٥ كيلومتراً، وعرضه الأوسع ٨ كيلومترات تقريباً. وأمّا البحيرة نفسها، فكانت مساحتها قبل التجفيف نحو ١٦ كيلومتراً مربعاً، تحيط بها مستنقعات تغطي مساحة تصل إلى ١٧٧ كيلومتراً مربعاً.[٨٧] وكان الشاطئ الشرقي لبحيرة الحولة والوادي الجنوبي ضمن المنطقة المجردة من السلاح.

كانت سياسات إسرائيل تجاه وادي الحولة ترمي إلى ثلاثة أهداف. الأول كان فرض السيادة الإسرائيلية على المنطقة المجردة من السلاح. إذ عدا التوسع الإقليمي، فقد كان لذلك مزية إضافية في تقوية موقع إسرائيل السياسي في المنطقة المجردة من السلاح. وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٥١، صرح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، الجنرال يغئيل يدين، أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة

للكنيست، أنه " عندما قررنا تجفيف الحولة وبدأنا العمل، كان علينا أن نبدأ في المنطقة المجردة من السلاح، من بين الأماكن الأخرى كلها... ولو لم يكن المشروع ضرورياً في حد ذاته، لكان علينا أن نقوم به لأسباب سياسية."[٨٨] وكتب آبا إيبن، سفير إسرائيل لدى واشنطن (١٩٥٠ ـ ١٩٥٩) ورئيس وفدها إلى الأمم المتحدة، إلى ميخائيل كوماي، وهو دبلوماسي رفيع المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٥١: "بموجب هذه الوثيقة [يعني وثيقة الانتداب]، فإن المنطقة المجردة من السلاح كانت في فلسطين لا في سورية... وعندما برزت دولة إسرائيل إلى الوجود بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، فإن المناطق التي وقعت تحت سيطرتها شملت المنطقة المجردة من السلاح." وأضاف إيبن في رسالته: "وإذا كانت المنطقة تخصّنا قانونياً في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، فإنها إذاً تخصنا قانونياً اليوم..."[٨٩]

يمكن استخلاص نتيجتين من تصريحي يدين وإيبن. الأولى أن القادة الإسرائيليين اعتقدوا أن سورية لم تكن تملك موقفاً معترفاً به، وليس لها أية حقوق، وأن إسرائيل وحدها تملك صلاحيات في المنطقة المجردة من السلاح.[٩٠] والنتيجة الثانية هي أن إسرائيل رأت أن اتفاقية الهدنة كانت تغطي اعتبارات عسكرية فقط، وأنه نظراً إلى كون مشروع تجفيف الحولة يقع "بوضوح في إطار مفهوم الحياة المدنية الطبيعية"، فإنه ليس للجنة الهدنة المشتركة أية صلاحية للتدخل في العمل.[٩١]

كان الهدف الثاني وراء مشروع الحولة زيادة إمداد إسرائيل بالمياه، بما لا يقل عن ١٠٠ مليون ليتر مكعب [هكذا في الأصل ـ المترجم] سنوياً. وبحسب التقديرات الإسرائيلية في حينه، فإن من شأن هذه الكمية أن توفر ما يكفي من المياه لري ٢٠٠,٠٠٠ دونم من الأرض. كما وفرت خطة التجفيف

الأساس لإنشاء محطة توليد للطاقة بين بحيرة الحولة وبحيرة طبرية.

أدت خطة تجفيف الحولة إلى نشوب أعمال عدائية بين إسرائيل وسورية، بما أوجد الإمكان لنسف نظام الهدنة. بدايةً، تقدم السوريون بثلاث شكاوى، يمكن تلخيص جوهرها كالتالي: أ) إن امتياز تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة غير شرعي في المنطقة المجردة من السلاح، لأن المنطقة لا تقع تحت حكم أية قوة ذات سيادة؛ ب) إن إسرائيل كانت تقوم بأعمال على أراض يملكها عرب، والملاّك العرب لن يوافقوا على الطرد أو على فقدان الأملاك؛ ج) إنه بتدمير الحاجز الطبيعي الفاصل بين القوات المسلحة للدولتين على رقعة واسعة من الأرض، فالتجفيف سيعطي إسرائيل أفضلية عسكرية ذات قيمة عالية؛ د) إن دخول تعزيزات إسرائيلية ومدنيين إسرائيليين إلى المنطقة المجردة من السلاح ينتهك المادة الخامسة، الفقرة ٤، من اتفاقية الهدنة، التي تنص على أنه "لا يجوز للقوات المسلحة التابعة للفريقين أن تتقدم في أية نقطة إلى ما وراء خط الهدنة."[٩٢]

إن السجلات المصنفة التي رُفع الحظر عنها تشير إلى أن السوريين كانوا قلقين، بوجه خاص، جرّاء البعد العسكري لمشروع التجفيف، وخصوصاً أنه يُفترض فيه أن يغير ميزان القوى لمصلحة إسرائيل. وقد انعكس هذا القلق في ملاحظات أدلى بها الرائد غسان جديد في اجتماع لجنة الهدنة المشتركة الذي عقد في ٢ نيسان/أبريل ١٩٥١: "بدلاً من سريّة لحراسة حدودنا، سيكون علينا أن نضع لواء هناك."[٩٣] ومغزى تصريح جديد هو أن التجفيف يحمّل سورية أعباء عسكرية ثقيلة، لأنه سيجبرها على استخدام عدد أكثر من الجنود لحماية الحدود.

عرض الجنرال رايلي الوضع واستخلص أنه حتى وإن كانت أعمال التجفيف

الإسرائيلية ذات "طبيعة مدنية"، فإن على إسرائيل "أن توقف جميع العمليات في المنطقة المجردة من السلاح"، لأن: أ) كلاً من طرفي اتفاقية الهدنة لا "يتمتع بحقوق السيادة في المنطقة المجردة من السلاح"؛ ب) مصادرة إسرائيل لأراض عربية وطرد أصحابها العرب من المنطقة المجردة من السلاح كانا عائقين أمام إعادة الحياة المدنية الطبيعية إلى المنطقة، وبالتالي فهما انتهاك للمادة الخامسة، الفقرة ٢، من اتفاقية الهدنة؛ ج) بناء إسرائيل لسدّ على الطرف الجنوبي لبحيرة الحولة من أجل تقليص التدفق إلى نهر الأردن قد تسبب بغمر أراض عربية بالقرب من عين تنوا [هكذا في الأصل ـ المترجم]، الأمر الذي يحول دون عودة الحياة المدنية الطبيعية في المنطقة المجردة من السلاح انتهاكاً للمادة الخامسة، الفقرة ٢، من اتفاقية الهدنة.

كما استخلص رايلي أنه يجب الامتناع من القيام بأية أعمال تجفيف في بحيرة الحولة، إلى "حين التوصل إلى اتفاق متبادل بين حكومتي سورية وإسرائيل" فيما يتعلق بالعمل المتنازَع في شأنه.[٩٤] وقد تحدت إسرائيل حكم رايلي. وأعقب ذلك عدد من المواجهات العسكرية استمر من منتصف آذار/مارس إلى أوائل نيسان/أبريل ١٩٥١، إذ كانت إسرائيل ترسل قوات عسكرية وشبه عسكرية إلى المنطقة المجردة من السلاح وكانت سورية تطلق النار عليها.[٩٥] وقد وقع الاشتباك الأكثر خطورة في ٤ نيسان/أبريل، عندما أرسلت هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي دورية على امتداد نهر اليرموك إلى الحمة. وبحسب شاريت، الذي كان في حينه وزيراً للخارجية، كان إرسال وحدة إسرائيلية قوية في وقت من التوتر الشديد جداً " لا يمكن فهمه إلاّ على أنه عمل استفزازي مقصود."[٩٦]

وفي تأمل للأهداف الأوسع وراء هذا الاستفزاز المتعمد، قال شاليف، عضو

الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة المشتركة: "لعل صداماً عسكرياً محدوداً كان متوقعاً، وهو ما كانت إسرائيل تعتبره أساسياً من أجل الحصول على اتفاق مريح أكثر بالنسبة إلى أعمال الحولة. أو، لعل إسرائيل خلصت إلى أن الاتفاق مع سورية لم يعد وارداً، وبالتالي فإن السيطرة على المنطقة المجردة من السلاح لا يمكن أن تتحقق إلاّ بالقوة."[٩٧]

عارضت قيادة المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي إرسال الدورية، التي تخفّى أعضاؤها في زي رجال شرطة لأنه كان محظوراً على إسرائيل أن تحتفظ بجنود في المنطقة المجردة من السلاح. وقد كمن السوريون للدورية، وقتلوا سبعة جنود إسرائيليين. وفي اليوم التالي، هاجمت أربع طائرات إسرائيلية المواقع السورية في الحديد وفي مركز شرطة الحمة. كما دمرت بيوتاً عربية في كراد الغنامة، وكراد البقارة، والسمرا، والنقيب. وكان للهدف الخفي وراء العمل العسكري الإسرائيلي تفسير جارح في صراحته ضمن البروتوكول السري لاجتماع الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٥١، الذي أوصى بسياسة تجعل المنطقة المجردة من السلاح "خالية من العرب" مرة وإلى الأبد.[٩٨]

هذه الأحداث، في مجموعها، غيّرت الوضع في المنطقة المجردة من السلاح بطريقتين مهمتين: فقد مهدت السبيل أمام صراع طويل على امتداد خطوط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية، كما أنها قادت إلى قسمة فعلية للمنطقة المجردة من السلاح؛ إذ ضمت إسرائيل معظم الجزء الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح وكل المنطقة الوسطى منها إلى الغرب من نهر الأردن. بينما سيطرت سورية على الحمة والممر المؤدي إليها، وعلى مرتفعات التوافيق، والنقيب، والشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية، والشريط الضيق من الأرض على الضفة الشرقية لنهر الأردن بين بحيرتي الحولة وطبرية، ومنطقة على الشاطئ

الشرقي لبحيرة الحولة، وكل المنطقة المجردة من السلاح الشمالية. وسيطرت إسرائيل أيضاً على النصف الشمالي من المنطقة المجردة من السلاح الجنوبية القريبة من عين غِف، في حين سيطرت سورية على النصف الجنوبي. وبدأ صيادو السمك السوريون يصطادون في بحيرة طبرية التي كانت منطقة خاضعة للسيادة الإسرائيلية بحسب اتفاقية الهدنة.

في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٥١، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة خطة تجفيف بحيرة الحولة وتطبيق اتفاقية الهدنة في المنطقة المجردة من السلاح. وخلال الشهر اللاحق من المناقشات، أصدر المجلس قرارين: القرار الأول (٨ أيار/مايو ١٩٥١) دعا إلى وقف إطلاق النار الذي سرى مفعوله في ١٤ أيار/مايو؛ وباستخدام كلمات حيادية أوحى القرار الثاني (١٨ أيار/مايو ١٩٥١) بأن ميزان المسؤولية عن التصعيد العسكري يميل نحو إسرائيل. وبالنسبة إلى السبب الكامن وراء الخلاف، فقد أيد هذا القرار حكم رايلي بأن امتياز الحولة كان "معلقاً"، وأمر إسرائيل بوقف جميع أعمال التجفيف في انتظار اتفاق مع سورية يتم التوصل إليه عبر رئيس لجنة الهدنة المشتركة.[٩٩]

صدر القرار الأخير (١٨ أيار/مايو ١٩٥١) بأغلبية ١٠ أصوات في مقابل لا شيء وامتناع الاتحاد السوفياتي. وقد أيدت حكومة الولايات المتحدة القرار بقوة، لأنها استاءت من تصعيد إسرائيل العسكري، من جهة، ولأن كان لها مصلحة ثابتة في استقرار الوضع على امتداد الحدود السورية ـ الإسرائيلية من جهة أخرى. وقد وصفت برقية من إيبن إلى شاريت الموقف الأميركي: "قضية الحولة والحمة تزداد سوءاً... أعلمتْ الولايات المتحدة الأميركية أمس المملكة المتحدة وفرنسا بأنها ستتخذ، في مجلس الأمن، خطاً متشدداً بالنسبة إلى الحولة بسبب استيائها من القصف الانتقامي. وهي ستتخذ موقفاً فحواه أن

علينا أن نعلّق العمل إذا طلب مسؤولو الأمم المتحدة ذلك ... ثمة إمكان لصدام مباشر مع الأمم المتحدة..."[١٠٠] ووُجد، في المصدر نفسه، رسالة مماثلة أرسلها م. كيرن إلى شاريت في ١٨ أيار/مايو ١٩٥١.[١٠١]

لكن، لا امتعاض الولايات المتحدة، ولا قرار وقف العمل، أقنعا إسرائيل بوقف البناء. وكان الميجر راماتي، وهو مسؤول عسكري رفيع المستوى عمل في الفريق العسكري ضمن الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات الهدنة مع الأردن، قدم اقتراحات متميزة في دلالتها في مذكرته السرية جداً إلى المقر العام لقيادة الجيش الإسرائيلي في ٦ حزيران/يونيو ١٩٥١. وقد اقترح أربعة مسارات عمل ممكنة: أ) تنفيذ الحد الأقصى من أعمال التجفيف الممكنة من دون المساس بالأراضي العربية؛ ب) محاولة التوصل إلى اتفاق مع السوريين؛ ج) البدء بالعمل في الأراضي العربية، وعندما تثار الشكاوى يجري تأسيس الموقف على الامتياز العثماني لسنة ١٩١٤ الذي اشترته لاحقاً شركات يهودية مقرّها في فلسطين الانتداب؛ د) الحصول على تفويض من مجلس الأمن للعمل في الأراضي العربية لقاء تعويض يحدده رئيس لجنة الهدنة المشتركة، أو الجنرال رايلي. وفي هذه المذكرة ذاتها يقول راماتي:

> في المنظور البعيد المدى، أعتقد أن تنفيذ هذا القرار [هكذا] من قبلنا نصاً وروحاً سيكون له آثار سيئة جداً ـ مع أنني لا أقترح لحظةً أن علينا تحدي القرار بصورة سافرة. لذلك فإنني أفضل المسار الثالث المذكور. وحتى لو أدى ذلك إلى إطلاق نار سوري، فإن من شأنه في المدى البعيد أن يكون في مصلحتنا لأنه، في نهاية المطاف، سيتم إدراك أن "السلام والهدوء" سيعودان إلى المنطقة فقط عندما ننهي أعمال التجفيف، أو على الأقل عندما تجري الموافقة عليها. وهذا المسار سيستتبع تحمل ضغوط شديدة،

> وما لم يكن ثمة قرار محدد بعدم الرضوخ لضغوط كهذه، فمن الأفضل العمل بحسب المسار الرابع.[١٠٢]

اتبعت إسرائيل المسار الثالث من العمل الذي اقترحه راماتي. فقد وافقت الحكومة على وقف العمل، موقتاً، في مشروع التجفيف كما حُدّد في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رايلي وشاريت بتاريخ ٣ حزيران/يونيو ١٩٥١.[١٠٣] إلاّ إن التوقف لم يكد يستمر أسبوعاً. وتشير وثائق الأمم المتحدة إلى أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ "كانت الشرطة الإسرائيلية، بأوامر من مراكز الشرطة خارج المنطقة المجردة من السلاح، تمارس سيطرتها على جميع المنطقة المجردة من السلاح عملياً، باستثناء النقيب، والحمة، والشمالنة (التي كانت تحت السيطرة السورية)".[١٠٤] وما يساوي ذلك أهمية أن إسرائيل استطاعت، منذ أواسط سنة ١٩٥٥، أن تنجز بعض أهدافها المائية الاستراتيجية التي وضعتها لنفسها ــ وبالتحديد تجفيف مستنقعات الحولة، وممارسة السيطرة الحصرية على طبرية، وبناء قناة في أعلى نهر الأردن تجر المياه من نهر الأردن إلى النقطة التي يمكن استخدامها فيها لتوليد الطاقة الكهربائية.[١٠٥]

حاول المسؤولون السوريون آنذاك التوصل إلى حالة من التعايش تعطيهم حقوق دولة مشاطئة لنهر الأردن. وسعياً وراء ذلك الهدف، اقترح الرائد جديد، كبير مندوبي سورية في لجنة الهدنة المشتركة، على نظيره الإسرائيلي، راماتي، ترتيباً توافق إسرائيل وسورية من خلاله على "مناطق نفوذ" في المنطقة المجردة من السلاح. واقترح جديد اجتماعاً بين ممثلين عن وزارتي الخارجية السورية والإسرائيلية، برعاية لجنة الهدنة المشتركة، لمناقشة العناصر العامة لحالة تعايش كهذه. لكن إسرائيل رفضت ذلك، فالاجتماع إلى السوريين لم يكن اقتراحاً جذاباً للقادة الإسرائيليين. وقد عبّر راماتي بوضوح عن الأفضلية

الإسرائيلية: الاجتماع إلى السوريين لن "يفيد" إسرائيل؛ "إن مزايا اجتماعات كهذه قد تنشأ بالنسبة إلينا إذا تعلق الأمر بدول عربية أخرى..."[١٠٦]

لقد أصبحت سياسة إسرائيل تجاه سورية مصدراً لقلق شديد في واشنطن منذ سنة ١٩٥٣، عندما وصلت إدارة الرئيس دوايت دي. أيزنهاور إلى السلطة. إذ كانت شديدة الاقتناع بأن الاتحاد السوفياتي قد ينتهز الفرصة الناشئة عن حالة التوتر للقيام بحركة علنية من أجل السيطرة على المشرق العربي، سواء عبر الاختراق الأيديولوجي أو بواسطة التخريب الداخلي.[١٠٧] وفعلاً، فإن الولايات المتحدة قامت بجهود منسقة، لكن غير ناجحة، لإقناع سورية بالانضمام إلى تحالف عسكري ضد الاتحاد السوفياتي، هو حلف بغداد الذي تشكّل في سنة ١٩٥٥، وكان العراق الدولة العربية الوحيدة العضو فيه.[١٠٨]

بحيرة طبرية

في محاولة مصمَّمة لتصعيد التوتر على امتداد خطوط الهدنة مع سورية، شنت إسرائيل "عملية أوراق الزيتون"، أو "كنيرت [طبرية]". ففي ليلة ١١ – ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، قام لواء من الجيش الإسرائيلي بهجوم على المواقع السورية على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية. وإضافة إلى تدمير المواقع السورية، فإن الغارة المخطط لها بدقة تمخضت عن موت أربعة وخمسين سورياً، بمن فيهم ستة مدنيين، بينهم ثلاث نساء. وكانت الإصابات الإسرائيلية ستة قتلى وأربعة عشر جريحاً. وادّعت إسرائيل أن الهجوم كان رداً انتقامياً ضد السوريين الذين كانوا، في اليوم السابق، أطلقوا النار على زورق شرطة إسرائيلي اقترب من الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية. وفعلاً، فإن

السوريين كانوا أطلقوا النار على الزورق الإسرائيلي، إلاّ إنه لم تقع أية إصابات. وبحسب شاريت، الذي كان في حينه وزير خارجية إسرائيل، فإن الزورق الإسرائيلي كما يبدو كان أرسل عن قصد بأوامر من بن – غوريون لاستثارة ردة فعل سوريّة.[١٠٩]

كذلك، فإن الوثائق الإسرائيلية المصنفة التي رُفع الحظر عنها تشير، أيضاً، إلى أن السوريين لم يستفزوا الإسرائيليين أو يزيدوا في التوتر على امتداد الحدود قبل الشروع في "عملية أوراق الزيتون".[١١٠] وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وبإجماع الأصوات، دان مجلس الأمن الغارة الإسرائيلية على سورية.[١١١] وكانت حكومة الولايات المتحدة الأميركية أعربت عن شكوكها إزاء ذريعة "الرد الانتقامي" الإسرائيلية. ففي خطاب أمام مجلس الأمن، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، قال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة، هنري كابوت لودج الأصغر:

> إننا نعي تماماً الأسباب التي تقدمت بها إسرائيل لعدوانها الأخير هذا. لكن أعمالاً كتلك التي ارتكبتها إسرائيل على شواطئ بحر الجليل [طبرية] وعلى أراض سورية، بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر [١٩٥٥]، تؤجج العداء الموجود أصلاً وتزيد في حدته. لا يمكن لأي قدر من الإعراب عن الرغبة في التفاوض والسلام أن يسترجع الأرض المفقودة جراء عمل كهذا. إن عمل إسرائيل لا يتلاءم مع الاستفزاز بحيث لا يمكن وصفه، بدقة، بأنه غارة انتقامية. وحتى لو افترضنا أنه يمكن أن يسمى غارة انتقامية فإننا سندينه. وعلى مجلس الأمن أن يفعل أكثر من الإدانة؛ عليه أن يحذّر حكومة إسرائيل من أن انتهاكاً آخر سيضطره إلى النظر في الإجراءات الواجب اتخاذها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلام، أو لإعادته إلى نصابه.[١١٢]

خلال الأشهر العشرة التي سبقت الهجوم، كانت أكثرية الحوادث، بما فيها التسلل والصدامات بالأسلحة الخفيفة، تنشأ عن الضم الإسرائيلي الزاحف للأراضي في المنطقة المجردة من السلاح، وعن رفض إسرائيل الاعتراف بحقوق العرب في صيد السمك في بحيرة طبرية. وقد احتج السوريون بأنه يحق لهم صيد السمك والملاحة في البحيرة، التي هي مسطح مائي مساحته ٦٤ ميلاً مربعاً في المنطقة الشمالية الشرقية من إسرائيل يتغذى من نهر الأردن وينصرف من خلاله.

أسس السوريون حجتهم على الاتفاقات الأنكلو ـ فرنسية في ٣ شباط/فبراير ١٩٢٢، و ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٢٣، و ٢ شباط/فبراير ١٩٢٦. وقد أعطت هذه الاتفاقات سكان سورية ولبنان حقوق صيد السمك والملاحة في بحيرتي الحولة وطبرية. كما أسس السوريون دعواهم على التفاهم الذي تم في اللجنة الفرعية العسكرية من المؤتمر الذي أدّى إلى توقيع اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩، حيث تعهد الوفد الإسرائيلي باحترام حقوق صيد السمك للصيادين السوريين في البحيرتين. ورأت سورية وهيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أن الاتفاقات الأنكلو ـ فرنسية لا تزال سارية المفعول وملزمة. إلاّ إن إسرائيل تذرعت بأن غياب العلاقات الطبيعية بينها وبين سورية جعل تلك الاتفاقية ملغاة، وخالية من أي مضمون.

ولتُجدد إسرائيل دعواها بالسيادة على بحيرة طبرية كلها، عرضت التفاوض مع سورية فيما يتعلق بمعاهدة جديدة من شأنها إمّا أن تعيد حقوق صيد السمك والملاحة المتضمنة في الاتفاقات الأنكلو ـ فرنسية، وإمّا أن تعطي أفراداً سوريين تصاريح صيد السمك بأوراق صادرة عن إسرائيل. واتخذت سورية موقفاً مغايراً، محتجة بأنه لو كان للتصاريح أن تصبح هي الحل الوحيد، لوجب

عندئذ أن تصدر عن رئيس لجنة الهدنة المشتركة لا عن إسرائيل.[١١٣]

وفي أكثر من مناسبة، اقترح رئيس لجنة الهدنة المشتركة الكولونيل فون هورن، كحل وسط لتنفيس الأزمة، أن تعترف إسرائيل بحقوق السوريين في صيد السمك في البحيرة. ورفض المقدم شاليف، أحد ممثلي إسرائيل في لجنة الهدنة المشتركة، النظر في هذا الاقتراح.[١١٤] ورأت هيئة مراقبة الهدنة، يدعمها مجلس الأمن، الضرورة الملحة لتخفيف الاحتكاك في منطقة بحيرة طبرية. وقد طلب كل من رئيس أركان هيئة المراقبة ومجلس الأمن من إسرائيل السماح للعرب باستعمال البحيرة، وأن تستخدم قوارب شرطة عادية فقط في منطقة تبعد عن الشاطىء مسافة لا تقل عن ٢٥٠ متراً، وأن تسمح للأمم المتحدة بالقيام بأعمال الدورية في البحيرة. كما طلبا من سورية أن تمنع القرويين والجنود السوريين من التدخل في صيد السمك الإسرائيلي. وإضافة إلى ذلك، حثّا الدولتين على السماح للأمم المتحدة بإقامة محطات مراقبة ثابتة في المناطق الأكثر حساسية، ولمراقبي الأمم المتحدة بحرية الحركة غير المحدودة في المنطقة المجردة من السلاح. وقد وافقت سورية على مطالب الأمم المتحدة، لكن إسرائيل رفضت فكرة قارب دورية تابع للأمم المتحدة في البحيرة، وأبدت اعتراضات قوية على إنشاء محطات مراقبة ثابتة تابعة للأمم المتحدة، متذرعة بأن هذه ستنتقص "حقوق السيادة" الإسرائيلية على البحيرة. وكان هناك أيضاً معارضة إسرائيلية قوية لحرية حركة مراقبي الأمم المتحدة ولصيد السمك السوري في مياه بحيرة طبرية.[١١٥]

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، في تقرير له بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٥٦، أن محطة مراقبة للأمم المتحدة قد أنشئت على الجانب السوري، بالقرب من مزرعة البطيحة. وأشار إلى التعاون السوري مع الأمم المتحدة في هذه المسألة.

إلاّ إنه أشار، في الوقت نفسه، إلى رفض إسرائيل السماح بإقامة محطة كهذه على جانبها.(١١٦) وبعد اجتماعين عُقدا بين رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة وبين بن ـ غوريون (٢٨ حزيران/يونيو و٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦)، أكد هذا الأخير معارضته إقامة محطة مراقبة تابعة للأمم المتحدة على الجانب الإسرائيلي. واشتكى رئيس أركان هيئة المراقبة جرّاء عدم التعاون الإسرائيلي ولاحظ أنه، لمنع الاحتكاك وتجنب المشكلات، يجب وضع نظام ثابت من محطات المراقبة التابعة للأمم المتحدة على امتداد بحيرة طبرية.(١١٧)

كان الاعتبار الاستراتيجي الرئيسي وراء رفض إسرائيل القبول باقتراحات الأمم المتحدة الحؤول دون اكتساب سورية موقع دولة مشاطئة لنهر الأردن. وسورية كانت معنية، بصورة خاصة، بالجزء الشمالي الشرقي من بحيرة طبرية ـ ذلك الجزء من البحيرة الواقع بين نهر الأردن وقرية النقيب العربية ـ حيث الأراضي السورية وصلت إلى نقطة تبعد ٣٣ قدماً عن خط الشاطئ.(١١٨)

ويظهر موقف إسرائيل من مصالح سورية المائية وحقوقها بوضوح في المادة الأرشيفية المصنفة التي رفع الحظر عنها. وفعلاً، فإن موقف إسرائيل من موضوع المياه كان ثابتاً منذ أوائل الخمسينات؛ "فبينما تمتلك إسرائيل حقوقاً في المنطقة المجردة من السلاح"، كما كتب كوماي في تقرير سري مؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٥٣، "فإن لسورية مصالح فقط. وبينما تسعى إسرائيل لوضع بعض القيود على حقوقها، فإن سورية تهدف إلى اكتساب حقوق؛ وهذه بالتالي قد تكون محدودة."(١١٩)

وفي تقرير كتبه و. إيتان، في وقت سابق، يجري التعامل مع هذه النقطة بصورة أكثر وضوحاً. وإعراباً من إيتان عن رأيه في مسألة الحقوق في مياه نهر الأردن، كتب بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٥٣:

> إن موقف الحد الأدنى، في نظري، هو الموقف الذي يحرم سورية منفذاً إقليمياً إلى النهر نفسه. **وأخذاً ذلك في الاعتبار** [هكذا في الأصل]، يمكن إعطاء قدر من المرونة لمفاوضاتنا في شأن النقاط الأخرى، مثل تلبية حاجات العرب شرقي النهر من المياه، والتعويض... إلخ. وهذا موقف يمكن فهمه من قبل قوى أخرى ذات مصلحة، بسبب خلفيته التاريخية وعلاقته بالحاجات الحيوية للدولة. وأي شيء أقل من ذلك سيورطنا في صعوبات سياسية وقانونية، وسيشجع طموحات سورية بالنسبة إلى "خط الماء"، التي تظهر المطالبة الأخيرة بـ "الحق الكامل" أنها لم تتنازل عنها بأي شكل.(١٢٠)

خطة تحويل نهر الأردن

إن خطة إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن والأحداث التي فجرتها تشهد على مدى ما أصبحت عليه أنظمة الهدنة العربية ـ الإسرائيلية من هشاشة في أواسط الخمسينات. ويمكن تعلم دروس مهمة من مراجعة تاريخ موجز لخطة التحويل الإسرائيلية وردة الفعل العربية تجاهها. فقبل إنشاء إسرائيل بزمن بعيد، كانت الحركة الصهيونية صممت على التحكم في مياه نهر الأردن. وخلال الانتداب البريطاني على فلسطين، كانت الوكالة اليهودية، التي أقيمت سنة ١٩٢٩ لتكون الهيئة الحاكمة السائدة فيما يتعلق باليهود المهاجرين، قد درست إمكانات استصلاح الأراضي بهدف توطين أعداد متزايدة من المهاجرين اليهود. وفي أواخر الثلاثينات، طلبت الوكالة اليهودية مساعدة والتر كلاي لاودرميلك، وهو أميركي متخصص بالحفاظ على التربة، واستأجرته لدراسة طاقة استيعاب فلسطين. وقد وضع لاودرميلك، في كتابه الصادر سنة ١٩٤٤، خطة مفصلة، ظلت هي الخطة الصهيونية / الإسرائيلية الرئيسية لاستخدام المياه.(١٢١)

انطوت خطة لاودرميلك (في جملة أمور أخرى) على تحويل مياه الأردن الأعلى إلى السهل الساحلي وصحراء النقب، وكذلك تحويل روافد نهري الأردن واليرموك الأساسية من سورية ولبنان الانتدابيين. وللمساعدة في تنفيذ اقتراحات لاودرميلك أوصى جيمس هايز، وهو مستشار أميركي للوكالة اليهودية، بتجفيف مستنقعات الحولة واستخدام مياه الأردن الأعلى لري الأراضي في السهل الساحلي، والجليل الأسفل، والنقب.[١٢٢]

وكانت اقتراحات لاودرميلك ـ هايز مصمَّمة خصوصاً لإفادة مناطق الاستيطان اليهودي في فلسطين. وكان غرضها المساعدة في تنفيذ الهدف الصهيوني / الإسرائيلي الطاغي بجلب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود لاستيطان فلسطين. وبينما رحب اليهود باقتراحات لاودرميلك ـ هايز، فإن العرب رفضوها بسبب: أ) إن تنفيذها يهدد بإغراق فلسطين بأعداد لم يسبق لها مثيل من المهاجرين اليهود؛ ب) إنها تعرض إعطاء اليهود مياه الأردن قبل تلبية حاجات العرب المحليين الذين يعيشون في حوض الأردن.[١٢٣]

كما أن اقتراحات لاودرميلك - هايز كانت ملهمة لإسرائيل في وضع خططها المائية. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، بدأت إسرائيل العمل على قناة التحويل إلى صحراء النقب في منطقة جسر بنات يعقوب في القطاع الأوسط من المنطقة المجردة من السلاح. والعمل، الذي تولته شركة تخطيط المياه الحكومية، كان المرحلة الأولى من الخطة الإسرائيلية لتحويل مياه الأردن إلى الجنوب. وقد ترتب عليها حفر قناة تحويل من نهر الأردن قبل دخوله بحيرة طبرية. وكان غرض إسرائيل بناء خزان مائي على ارتفاع ٤٠ متراً فوق سطح البحر يستجر المياه من نهر الأردن عند تلك النقطة، ويوصلها عبر قناة إلى محطة طاقة كهرومائية عند نقطة تنخفض ٢٠٠ متر عن سطح البحر في منطقة

تبعد نحو كيلومترين إلى الغرب من مصب الأردن.

اعترضت سورية على حفر قناة التحويل، بحجة أن القناة: أ) ستمنح إسرائيل أفضلية عسكرية؛ ب) ستمر بأراض يملكها العرب في المنطقة المجردة من السلاح؛ ج) ستتسبب بغمر جزيرة في نهر الأردن؛ د) تنطوي على حرمان تسع مطاحن دقيق مائية يملكها العرب على الضفة اليسرى للنهر من المياه؛ هـ) ستؤدي إلى حرمان الأراضي السورية على الضفة اليسرى للنهر من الري.[١٢٤] والسبب الكامن وراء معارضة سورية كان الخوف من أن خطة التحويل، إذا استُكملت، ستمنح إسرائيل أفضليات اقتصادية على حساب سورية، وستعزز أيضاً سيطرة إسرائيل على المنطقة المجردة من السلاح إلى الجنوب من جسر بنات يعقوب.

بعد مراجعة الشكاوى السورية، قرر الميجر جنرال فاغو بينيكي، رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة ورئيس لجنة الهدنة المشتركة، بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، أن على إسرائيل أن توقف العمل في مشروع القناة لأنه "يجحف بأغراض المنطقة المجردة من السلاح، كما هو مبين في المادة الخامسة، الفقرة ٢، من اتفاقية الهدنة العامة." ولاحظ بينيكي أيضاً، في قراره، أن "المياه في مجرى النهر هي أصلاً منخفضة جداً في موسم الجفاف. وإذا لم تُتخذ ترتيبات خاصة، فقد لا تترك القناة المخطط لحفرها ومحطة توليد الطاقة إلاّ القليل جداً من المياه في نهر الأردن، هذا إذا بقي فيه ماء أصلاً."[١٢٥]

رفضت إسرائيل طلب بينيكي، مصرّة على أن لها الحق في الاستمرار في العمل، وأن رئيس لجنة الهدنة المشتركة لم يكن يملك الصلاحية لإصدار قرارات كهذه بالنسبة إلى المنطقة المجردة من السلاح.[١٢٦] ومع أن مجلس الأمن رأى، بالإجماع، أن التحويل انتهاك لاتفاقية الهدنة ولقراره بتاريخ ٢٧ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٥٣، فقد تجاهلت إسرائيل أمر مجلس الأمن بالكف عن العمل، إلى أن أوقفت الولايات المتحدة المساعدة. وقد أصرّت واشنطن على أن إسرائيل يجب أن تنصاع لقرارات رئيس لجنة الهدنة المشتركة. وتشير دراسة لوثائق أميركية سرية رُفع الحظر عنها إلى أن الحكومة الأميركية كانت قلقة جرّاء الآثار الضارة المحتملة للسياسات الإسرائيلية في المنطقة. وهذا القلق جرى التعبير عنه في ورقة أعدتها وزارة الخارجية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣:

> لقد أدت سياسة إسرائيل إلى معاكسة جهود الولايات المتحدة لتحقيق استقرار الأوضاع في المنطقة. فدينامية إسرائيل غير المتوقعة، وغير القابلة للسيطرة عليها، هي المصدر الرئيسي الحالي للخطر في الشرق الأدنى، وليس السلبية الراكدة للدول العربية.(١٢٧)

إن الضغوط الأميركية، سوية مع المبادرة الأميركية إلى التفاوض في شأن خطة إقليمية لتطوير المياه بالاستناد إلى نهري الأردن واليرموك، قد صرفت إسرائيل عن التقدم في خطة تحويل نهر الأردن من جانب واحد خلال السنتين التاليتين. وقد أطلقت المبادرة الأميركية في وقت متأخر من سنة ١٩٥٣ على يد المبعوث الرئاسي إريك جونستون. وكانت الاندفاعة الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسطية، في حينه، خفض حدة التوتر العربي ـ الإسرائيلي عبر خطة ماء إقليمية. وسعى جونستون، خلال زيارته الأولى إلى الشرق الأوسط (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ـ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣)، للحصول على موافقة على الخطة الإقليمية لتنمية وادي الأردن من خلال استخدام مياهه.(١٢٨)

كانت اقتراحات جونستون قائمة على وثيقة أعدّها سنة ١٩٥٣ مكتب

تشارلز تي. ماين الاستشاري، بتوجيه من هيئة وادي تينيسي، وبطلب من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).(١٢٩) وقد فصل التقرير مسألة مياه نهر الأردن عن السياق السياسي الأوسع للقضية الفلسطينية، ولا سيما مسألة الحدود الإقليمية وعودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض عليهم. وهكذا، فإن اقتراحات تشارلز تي. ماين لم تلتفت إلى توصيات بعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة التي أكدت في سنة ١٩٤٩ أنه في غياب تسوية عامة "فمن غير الواقعي الافتراض أنه يمكن التفاوض في شأن اتفاق بالنسبة إلى المسألة المعقدة الخاصة بالحقوق الدولية المتعلقة بالمياه بين الأطراف."(١٣٠) وبحسب غوردن كلاب، رئيس هيئة وادي تينيسي، فإن وثيقة تشارلز تي. ماين وُضعت "من دون تحريات ميدانية"، أي من دون تنسيق مع الدول المعنية، وبالتحديد الأردن وسورية وإسرائيل.(١٣١)

وكانت الاقتراحات التي قدمها جونستون، خلال زيارته الأولى، تتعلق بتخصيص كمية سنوية ثابتة من مياه نهر الأردن لكل واحدة من الدول الأربع المشاطئة، بحسب الجدول التالي:(١٣٢)

البلد	**الحصة (بملايين الأمتار المكعبة)**
سورية	٥٠
لبنان	ـ
الأردن	٨٢٩
إسرائيل	٤٢٦
المجموع	**١٣٠٥**

ثم قام جونستون بثلاث زيارات أخرى للمنطقة (حزيران/يونيو ١٩٥٤؛ كانون الثاني/ يناير ــ شباط/فبراير ١٩٥٥؛ آب/أغسطس ــ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥). وكانت خطته المعدلة سنة ١٩٥٥، بالنسبة إلى مصادر مياه نهري الأردن واليرموك، كالتالي:[١٣٣]

البلد	الحصة (بملايين الأمتار المكعبة)	النسبة
لبنان	٣٥	٣
الأردن	٧٢٠	٥٦
(نهر الأردن)	(١٠٠)	
(اليرموك)	(٣٧٧)	
(الأنهار الشرقية/الغربية)	(٢٤٣)	
سورية	١٣٢	١٠
(نهر اليرموك)	(٩٠)	
(نهر الأردن قرب طبرية)	(٢٢)	
(بانياس)	(٢٠)	
إسرائيل	٤٠٠	٣١
(نهر الأردن)	(٣٧٥)	
(نهر اليرموك)	(٢٥)	
مجموع الأردن ــ اليرموك	**١٢٨٧**	**١٠٠**

استجرّت اقتراحات جونستون ردوداً مختلفة في كل من الدول المعنية. وعلى العموم، كانت الدول العربية انتقادية في مواقفها من مهمة جونستون، لأن قبولها كان يعني التخلي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا في سنة ١٩٤٨. واللاجئون الفلسطينيون أصرّوا بثبات على حقهم في العودة،

ورفضوا بعناد أي خطط للتوطين. وفعلاً، فإن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات أصبحت رموزاً للإصرار الفلسطيني على مقاومة التوطين والتشديد على حق العودة.

إلاّ إن بعض الدول العربية تفاوض مع جونستون على الصعيد الفني. وأيدت مصر مهمة جونستون، معتقدة أن نجاحها قد يسهّل تنفيذ اقتراح موازٍ لاقتراح جونستون، وبالتحديد خطة استخدام مياه النيل لري أجزاء من سيناء الغربية، وربما لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين. واعتقدت كل من سورية والأردن ولبنان أن خطة نهر الأردن الأساسية كانت المقاربة الأكثر عقلانية لمشكلة استثمار النهر.[١٣٤]

أمّا إسرائيل، فقد نددت في البداية باقتراحات جونستون لأنها، من وجهة نظرها، كانت تهدد بالتدخل في خططها المائية الأحادية الجانب. كما أصرت الحكومة الإسرائيلية على إدراج نهر الليطاني اللبناني الصرف في أية خطة مياه إقليمية. ولاحقاً، في كانون الثاني/يناير ــ شباط/فبراير ١٩٥٥، خلال زيارة جونستون الثالثة للمنطقة، ليّنت تل أبيب موقفها، لكنها لم تفعل ذلك إلاّ بعد أن هدد جونستون بوقف المفاوضات في شأن المياه ووضع اللوم على إسرائيل في انهيارها.[١٣٥]

وعلى الرغم من لهجة إسرائيل المعتدلة واعترافها الفعلي بصيغة خطة جونستون المعدّلة سنة ١٩٥٥، فإنها لم تحد عن خطتها الأصلية لتحويل مياه الأردن من جانب واحد. وفي مباحثات غير رسمية مع مسؤولين من وزارة الخارجية في صيف سنة ١٩٥٤، أكد المسؤول الإسرائيلي رؤوفين شيلواح الرأي في أن "إسرائيل لا تستطيع الامتناع إلى ما لانهاية من إكمال البناء في منطقة جسر بنات يعقوب في المنطقة المجردة من السلاح، وليس هناك من سبب لعدم

استكمال التحويل كمشروع لتوليد الطاقة فقط."[١٣٦]

وفي سنة ١٩٥٥، عاد بن ـ غوريون إلى الحكومة، بدايةً وزيراً للدفاع بعد استقالة بنحاس لافون في شباط/فبراير، ولاحقاً رئيساً للحكومة في حزيران/يونيو بعد استقالة شاريت. وعندئذ، كانت إسرائيل تتهيأ لإعداد المسرح لتنفيذ خطتها للتحويل. وقد أفشلت سلسلة من الهجمات الإسرائيلية الكبيرة مهمة بعثة جونستون الثالثة، وجعلت من غير الممكن عملياً للحكومات العربية أن تكون أطرافاً في خطة مائية رئيسية تشمل إسرائيل. فقد شُنَّت عدة هجمات على مصر، بما فيها الغارة على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥. وكان لهذه الغارة نتائج خطرة، لا بسبب الإصابات المصرية فحسب، بل أيضاً بسبب أنها اضطرت مصر إلى البحث عن أسلحة متطورة، أولاً لدى الأميركيين (الذين رفضوا)، ولاحقاً (وبنجاح) لدى الكتلة السوفياتية. وكان لغارة غزة أثر آخر هو حفز الحكومة المصرية على تسليح الفدائيين الفلسطينيين في غزة، التي كانت في حينه تحت الإدارة المصرية. وبمعنى أساسي، فإن الغارة على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥ مهدت الطريق أمام الهجوم الثلاثي (إسرائيل، وبريطانيا، وفرنسا) على مصر سنة ١٩٥٦.

كما وقع هجوم إسرائيلي آخر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، عندما سمح بن ـ غوريون بشن غارة "كنيرت" على سورية لاستدراج الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الحرب. وقد فكر بن ـ غوريون أن في الإمكان إثارة حرب مع مصر عبر هجوم على سورية، التي كانت وقّعت في تشرين الأول/أكتوبر معاهدة دفاع مع القاهرة. وكان بن ـ غوريون سمح بهذه الهجمات بحجة حماية إسرائيل من التسلّل العربي. إلاّ إن ذلك كان ذريعة، لأن الدول العربية المجاورة لإسرائيل جهدت في سعيها لكبح التسلل، كما تم توضيح ذلك أعلاه.

واستخلص المؤرخ الإسرائيلي بِني موريس أن الحافز الرئيسي وراء الضربات الإسرائيلية ضد مصر، والأردن، وسورية، كان التسبب بحرب "تستطيع إسرائيل فيها أن تحقق أهدافاً استراتيجية رئيسية، مثل احتلال الضفة الغربية وسيناء، أو تدمير الجيش المصري."[١٣٧]

المرحلة الثانية: ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧

استراتيجية إسرائيل

إن إصرار إسرائيل على متابعة برنامج عملها الخاص، متحدية بذلك الأمم المتحدة، وفي كثير من الأحيان متجاهلة تماماً أفضليات الولايات المتحدة، ساعد في إيجاد وضع من الاحتكاك المستمر على امتداد الحدود مع سورية والإبقاء عليه. وقد زادت ردات الفعل السورية هذا الوضع تفاقماً؛ ذلك بأن سورية كانت بعيدة عن السكوت. فأحياناً تجاهلت تعليمات الأمم المتحدة بعدم اللجوء إلى القوة، واختارت بدلاً من ذلك المعارضة النشيطة للسياسة الإسرائيلية، إذ كانت إسرائيل ترسل قوارب دورية بشكل استفزازي قرب الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية، وتوسّع المناطق الزراعية اليهودية على حساب المزيد من الأراضي التي يملكها العرب. كما قاومت سورية بوسائل عسكرية سياسة إسرائيل في بناء كيبوتسات (مستعمرات) مسلحة على أراض يملكها العرب، أو مختلف في شأنها، على امتداد منطقة الشاطئ، لمنع العرب من استخدام مياه البحيرة. وقد أشار مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة إلى أن مهمة الكيبوتسات المسلحة لم تكن حماية صيادي السمك الإسرائيليين فحسب، بل تسهيل الهجمات على القرى السورية أيضاً.[١٣٨]

وعندما وجدت سورية أن إسرائيل كانت مصممة على المضي في سياسة الضم الزاحف للأراضي في المنطقة المجردة من السلاح، واستنتجت أن الأمم المتحدة لم تكن مهيأة بما فيه الكفاية لكبح تحرشات إسرائيل، اختارت سياسة استخدام مياه بحيرة طبرية وإزعاج صيادي السمك الإسرائيليين. وهكذا، استمرت التوترات في التصاعد. وعلى سبيل المثال، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ قتل إسرائيلي وجرح آخر بينما كانا يوسّعان الزراعة الإسرائيلية عبر قطع السياج إلى الغرب من قرية التوافيق العربية في الجزء الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح. وأصبحت التوافيق مسرحاً لمواجهات شرسة بين سورية وإسرائيل. ومع أن التوافيق كانت قرية عربية، فقد كان هناك مزاعم متضاربة في شأن ملكية الأرض لأن بعض المناطق في القرية كان ملكاً لإسرائيليين. وفي محاولة لحسم هذه المزاعم، اقترح رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة إنشاء منطقة عازلة بين المناطق الإسرائيلية والمناطق العربية، كما وضع حدوداً زراعية. وقبل السوريون بترتيبات هيئة مراقبة الهدنة، لكن الإسرائيليين رفضوها؛ وبدأ سكان المنطقة العرب يزرعون المناطق المخصصة لهم.

وهكذا، فإن إمكان المحافظة على حالة من الهدوء على امتداد خطوط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية ظل ضعيفاً في الفترة ما بين سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٧. وكانت إسرائيل في موقع الهجوم. وباسم القومية العربية، شعرت سورية بأن عليها ردع إسرائيل، وحتى أخذ زمام المبادرة في عدد من المناسبات. وفي هذا السياق، ظل التصعيد العسكري على امتداد خط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية في تصاعد حاد. وكانت إسرائيل في موقع الهجوم الاستراتيجي. وفي ليلة ٣١ كانون الثاني/يناير ـ ١ شباط/فبراير ١٩٦٠، هاجمت إسرائيل قرية التوافيق بقوة مدرعة. وكان هدف الغارة منع العرب المحليين من زراعة

الأراضي التي خصصتها هيئة مراقبة الهدنة للقطاع العربي من المنطقة المجردة من السلاح الجنوبية، والبرهنة لسورية أنه إذا لم تسكت عن النشاط الإسرائيلي في الأراضي التي يملكها العرب أو المختلف بشأنها في المنطقة، فإن ثمن المعارضة سيكون غالياً. ولأول مرة منذ أعوام، اجتمعت لجنة الهدنة السورية ـ الإسرائيلية المشتركة لإدانة العمل الإسرائيلي.[١٣٩]

اعتقد الجنرال فون هورن أن الهجوم الإسرائيلي كان استفزازاً متعمداً.[١٤٠] وبأسلوب مماثل، أوحى الباحث الإسرائيلي آفنر يانيف بأن إسرائيل قررت مواصلة العمل الزراعي، المدعوم في أحيان كثيرة بشرطة إسرائيلية مسلحة، من أجل استدراج إطلاق نار سوري، فتصبح سورية في تلك الحالة هي المتهمة، ويكون لدى إسرائيل الذريعة الكافية في الأمم المتحدة. وقد استخلص يانيف أن هدف إسرائيل النهائي كان زيادة حدة التوترات من أجل "إنزال ضربة كبيرة لأغراض الردع" بسورية.[١٤١]

في الستينات وقعت اشتباكات متعددة، بما فيها الهجوم الإسرائيلي الكبير في ١٦ آذار/مارس ١٩٦٢، وحادث المغور في ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣، وحادث تل القاضي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤.[١٤٢] وكما في أحداث سابقة، كان هناك نمط مألوف من الفعل وردة الفعل. وكانت الجرارات الإسرائيلية تتحرك في المناطق المختلف بشأنها، وفي كثير من الأحيان بدعم شرطة إسرائيلية مسلحة. فيطلق السوريون النار من مواقعهم في المرتفعات، وكثيراً ما كانوا يقصفون المستعمرات الإسرائيلية في وادي الحولة. وفي محاولة مقاومة التحدي الإسرائيلي، جلبت سورية على نفسها غارات انتقامية، بما فيها ضربات جوية.

اعترضت الولايات المتحدة على سلوك إسرائيل، وأيدت إدانة مجلس الأمن

لأعمال إسرائيل العسكرية ضد سورية. وانتقد نائب ممثل الولايات المتحدة، تشارلز دبليو. يوست، هجوم إسرائيل في آذار/مارس ١٩٦٢ في خطابه أمام مجلس الأمن بتاريخ ٩ نيسان/أبريل:

> كان هذا العمل أخطر انتهاك لاتفاقية الهدنة؛ وهو انتهاك صارخ للفقرة ٢ من القرار الصادر بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، والذي دان فيه مجلس الأمن الغارات الانتقامية. ويجب دعوة إسرائيل إلى الامتناع بصورة دقيقة من القيام بمثل هذه الأعمال في المستقبل. ويجب أن يكون موقف المجلس واضحاً في هذه النقطة وضوحاً مطلقاً، إذا أريد للسلام في المنطقة أن يكون مصوناً.(١٤٣)

جدول أعمال سورية

تأثرت سياسات سورية الفعلية إزاء إسرائيل بسلوك إسرائيل أكثر مما تأثرت بالعواطف القومية العربية للنخب السياسية السورية. فقياساً بإسرائيل، كانت سورية ضعيفة على صعيد القدرات العسكرية والتنظيمية، وكذلك الأمر على صعيد المؤسسات السياسية. ومع ذلك، كانت سورية مصممة على الدفاع عن حقوقها، حتى مع المخاطرة بتلقي الضربات. وبفعلها ذلك، لم تذعن دمشق دائماً لاتفاقية الهدنة. واستخدم قادتها خطاباً مثيراً وقوياً ضد إسرائيل.

في تموز/يوليو ١٩٥٧ قدّم الكولونيل ليري، الذي كان في حينه القائم بأعمال رئيس أركان هيئة المراقبة، تقريراً يقول فيه إنه بينما لم ترفض السلطات السورية السماح لمراقبي الأمم المتحدة بدخول المنطقة المجردة من السلاح للتحري أو للقيام بزيارات رتيبة، فإنها أحياناً أعاقت أعمال التحري بضعة أيام من خلال عدم الإسراع في توفير ضابط ارتباط سوري لمرافقة مراقبي الأمم المتحدة

العسكريين في المنطقة الواقعة على امتداد خطوط الهدنة.(١٤٤)

وأيضاً خلال سنة ١٩٥٨، أفاد مراقبو الأمم المتحدة أن السوريين فتحوا النار على رعاة إسرائيليين داخل المنطقة الإسرائيلية، وأن "الوضع الناجم عن ذلك أصبح خطراً إلى حد أنه كان من الضروري لرئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يصدر إشعاراً بوقف رسمي لإطلاق النار."(١٤٥) وقد أبطل إطلاق نار سوري متقطع مفعول الهدنة. وفي سنة ١٩٦٤، بعد أن كانت إسرائيل احتلت الجزء الأكبر من المنطقة المجردة من السلاح، وجففت مستنقعات الحولة، وسيطرت على بحيرة طبرية، وحوّلت مياه نهر الأردن، ردّت سورية بهجوم مضاد عبر قصف المستعمرات الإسرائيلية في وادي الحولة.

كذلك، قررت سورية في الستينات تشجيع الهجمات الفدائية الفلسطينية على "الناقل المائي القومي الإسرائيلي"، الذي استُكمل في سنة ١٩٦٤. وبالإضافة الى ذلك، سمحت لفدائيي فتح بالقيام بعمليات صغيرة ضد إسرائيل. وقد حفزت ثلاثة عوامل سورية على استخدام الفلسطينيين في نزاعها مع إسرائيل. الأول كان حماسة صلاح جديد الثورية، وهو الضابط الذي كان بين أولئك الذين أعدوا للانقلاب الذي أوصل حزب البعث إلى السلطة، وقاموا به في آذار/مارس ١٩٦٣. وفي شباط/فبراير ١٩٦٦، قاد جديد نظاماً راديكالياً أدى فيه دوراً رئيسياً خلال نحو أربعة أعوام. وقد آمن جديد بمفهوم "حرب التحرير الشعبية"، ورأى المقاومة الفلسطينية بمنظور بطولي.

وكان العامل الثاني تدمير إسرائيل للأعمال الهندسية التي كانت مصمّمة لمعاكسة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن. وقد حفز هذا العمل حتى البراغماتيين في سورية، بمن فيهم قائد سلاح الجو حافظ الأسد، على تأييد الفدائيين الفلسطينيين كوسيلة لإدامة الصراع مع إسرائيل. وكان العامل الثالث التنافس

بين القاهرة ودمشق على صعيد التأثير الإقليمي. ولأن مصر دعمت منظمة التحرير الفلسطينية، فقد سعت سورية لرعاية منظماتها الفلسطينية الخاصة بها: من جهة للرد على إسرائيل، ومن جهة أخرى لمنافسة عبد الناصر في قيادة العالم العربي.

هل كانت سورية تعتقد أن في الإمكان هزيمة إسرائيل، أو طردها من المنطقة المجردة من السلاح بوسائل كهذه؟ وكما رأى باتريك سيل، فقد يكون عدد من الأيديولوجيين في الحكومة السورية اعتقد أن إسرائيل قد تنحني بفعل الضغط.[١٤٦] إلاّ إن القادة السوريين، في معظمهم، مع إدراكهم لعجزهم قياساً بإسرائيل، عملوا بوضوح على أساس الافتراض أن سياسات إسرائيل في المنطقة المجردة من السلاح تستوجب المواجهة. ولم تكن سياساتهم ترمي إلى قلب الوضع القائم، وإنما إلى حماية أنفسهم. لم يكن هدفهم التوسع على حساب إسرائيل، بل بالأحرى كبح خطواتها. ويمكن تلخيص الفارق بين سياساتهم وسياسات إسرائيل كالتالي: إسرائيل أرادت أن تتوسع وتكرس هيمنتها داخل حدود مختارة ذاتياً، وكانت سياساتها مدروسة لا عاطفية، وتصرفت من موقع القوة ووضوح الهدف. في المقابل، تحرك القادة السوريون من موقع الضعف، وعلى خلاف أندادهم الإسرائيليين، كانت تنقصهم القوة لفرض إرادتهم.

وقد رأى الجنرال أهرون ياريف، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، الفارق بين سورية وإسرائيل، كما يظهر في المقتطف التالي من تصريح أدلى به في ١٢ أيار/مايو ١٩٦٧:

> يستخدم السوريون سلاح حرب العصابات لأنهم لا يستطيعون المواجهة في معركة مفتوحة، لأنهم ضعفاء عسكرياً، ويعرفون أننا مصممون على إيجاد ... حقائق معينة على امتداد الحدود.[١٤٧]

هكذا كان الوضع في كل من دمشق وتل أبيب عشية حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧: سورية في موقع الدفاع، تبحث يائسة عن طرق لكبح إسرائيل، وإسرائيل في موقع الهجوم، قادرة على أخذ زمام المبادرة والتصعيد كما تريد من موقع التفوق العسكري. ويدعم ما باح به الجنرال موشيه دايان، القائد السياسي والعسكري الإسرائيلي البارز الذي كان وزيراً للدفاع عشية حرب ١٩٦٧، وجهة النظر القائلة إن سورية كانت في موقع الدفاع بينما تابعت إسرائيل عن قصد سياسة التصعيد، لا لأنها سعت للرد الانتقامي أو لأن سورية شكلت تهديداً، وإنما بسبب رغبتها في احتلال المزيد من الأراضي الزراعية. وفي سنة ١٩٧٦ أخبر دايان، قبل خمسة أعوام من وفاته، رامي طال، وهو صحافي إسرائيلي، بأن إسرائيل استجرّت عن قصد كثيراً من المعارك مع السوريين في فترة ما قبل ١٩٦٧، وأن سكان الكيبوتسات ضغطوا على الحكومة الإسرائيلية لاحتلال الجولان، من أجل الأراضي الزراعية لا من أجل الأمن:

> إنك لا تضرب العدو لكونه نذلاً، وإنما لأنه يهددك ... والسوريون، في اليوم الرابع من الحرب، لم يكونوا يشكلون أي تهديد بالنسبة إلينا... إنني أعرف كيف بدأ ما لا يقل عن ٨٠٪ من جميع الحوادث التي وقعت هناك ـ وبحسب رأيي، أكثر من ٨٠٪، لكن لنقل ٨٠٪. كان الأسلوب كما يلي: كنا نرسل جراراً للحراثة في مكان لا يمكن أن يُعمل فيه شيء، في المنطقة المجردة من السلاح، ونحن نعلم سلفاً أن السوريين سيبدأون إطلاق النار. وإذا لم يطلقوا النار، كنا نقول لسائق الجرار أن يتقدم أكثر، إلى أن يخرج السوريون في النهاية عن طورهم فيطلقون النار. وعندئذ كنا نستخدم المدافع، وفي وقت لاحق سلاح الجو أيضاً. وهكذا كانت الحال.[١٤٨]

إن كتابات وتصريحات عدد من المراقبين والمحللين الإسرائيليين تدعم مزاعم

دايان. فعلى سبيل المثال، أعلن الجنرال متتياهو بيليد، الذي كان رئيس شعبة المستودعات في الجيش الإسرائيلي خلال حرب ١٩٦٧، أن "أكثر من ٥٠٪ من حوادث الحدود [مع سورية] قبل حرب الأيام الستة كان نتيجة سياستنا الأمنية [الإسرائيلية] الرامية إلى الحد الأقصى من الاستيطان بالمناطق المجردة من السلاح."[١٤٩] كما ذهب عدد من الباحثين، بمن فيهم أكاديميون إسرائيليون، إلى أن السوريين كانوا يقصفون لا لأنهم كانوا في مواقع مطلة على المستعمرات الإسرائيلية، وإنما بسبب تعدّيات إسرائيل على الأراضي التي يملكها العرب والمختلف بشأنها في المناطق المجردة من السلاح الواقعة أدنى منهم.[١٥٠]

وقد وقع أحد أهم التطورات في أوائل الستينات، بعد أن حققت إسرائيل تقدماً ملموساً في خططها لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب. ففي نهاية سنة ١٩٦٣، عندما كان العمل في مشروع إسرائيل المائي على وشك الانتهاء، دعت الحكومة السورية (البعثية) إلى الحرب لوقف التحويل الإسرائيلي. وحرصاً من الرئيس عبد الناصر على تهدئة الوضع، ومن أجل إقناع الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للتخلي عن تحويلها الأحادي الجانب، قام بتدشين دبلوماسيته في عقد القمم العربية. وقد عُقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. وأخذ القادة العرب قراراً على مستويين من العمل: إنشاء الكيان الفلسطيني، الذي اتخذ لاحقاً شكل منظمة التحرير الفلسطينية؛ وضع خطة عربية للتحويل من شأنها أن تحوّل روافد نهر الأردن العربية لري أراض عربية. وقد شكلت خطة التحويل العربية تهديداً ضئيلاً لتزوُّد إسرائيل المياه من وادي الأردن؛ وقدّر مرجع إسرائيلي بأن التحويل في حدّه الأقصى قد لا يحرم إسرائيل أكثر من ٦٪ من حصتها بموجب اقتراحات جونستون.[١٥١]

في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، عُقد مؤتمر قمة عربي ثان في الإسكندرية. وجاء عقد هذا المؤتمر في سياق التقاعس العربي تجاه مشروع التحويل الذي أوصى به المؤتمر الأول، واستمرار تقدم إسرائيل في خطتها الخاصة بالتحويل. وبالنسبة إلى سورية، كانت خطة إسرائيل لإعادة بناء مسلك مختلف في شأنه وقناة صرف في منطقة عين تل القاضي تشكل تهديداً من نمط خاص. فبالقرب من عين تل القاضي يقع نبع يعتقد أنه أحد مصادر مياه نهر الأردن. ومن هنا، فأي تعدٍّ على المنطقة قد يسبب اندلاعات قتال خطرة. ولم تكن عين تل القاضي مصدر مياه رئيسياً لنهر الأردن فحسب، بل إن أعمال الصرف الإسرائيلية هناك ستكون تعدّياً على الأراضي السورية وانتهاكاً لاتفاقية الهدنة أيضاً.

طلبت هيئة مراقبة الهدنة من إسرائيل تأجيل العمل في خطة تحويل مياه الأردن إلى النقب، وكذلك مشروع عين تل القاضي، إلى حين التوصل إلى قرار في ضوء تحري فريق مستقل من المسّاحين. ولمّحت هيئة المراقبة إلى أن عمل إسرائيل في المنطقة "بدا تعدياً على الأراضي السورية."[١٥٢] وقد رفضت إسرائيل طلب هيئة المراقبة. كما تجاهلت سورية تعليمات هيئة المراقبة بعدم إطلاق النار، واستمرت في سياستها المسلحة المناهضة لما اعتبرته اختراقات إسرائيلية غير شرعية لخط الهدنة.

نتيجة ذلك، وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، أطلق السوريون النار على دورية عسكرية إسرائيلية كانت اجتازت منطقة مختلفاً بشأنها في المنطقة الشمالية من خط الهدنة (في منطقة عين تل القاضي). ولجأت إسرائيل إلى قوتها الجوية. وقبل سريان مفعول وقف إطلاق النار، كان قد قتل ثلاثة جنود إسرائيليين وجرح تسعة؛ أمّا في الجانب السوري، فقد قتل سبعة أشخاص وأصيب ستة وعشرون، معظمهم من المدنيين. كما تسبب الحادث بوقوع أضرار

مادية في المستعمرات الزراعية الإسرائيلية، وكذلك في القرى السورية في المنطقة.[١٥٣]

اتسم هذا الحادث بخطورة خاصة، وذلك بسبب وجود مصادر مياه مهمة استراتيجياً في منطقة التوترات. ومع أن النزاع السوري ـ الإسرائيلي لم يكن مجرد مسألة مياه، فإن مسألة المياه كان لها ثقلها على قرار إسرائيل السياسي الأولي بالضم الزاحف، وعلى تصميم سورية على مناهضة مثل هذا العمل ومقاومته بصرف النظر عن الثمن الذي كان عليها أن تدفعه. وإذ أدى إخفاق العرب والأمم المتحدة في وقف إسرائيل عن تحويل مصادر مياه نهر الأردن، إلى شعور سورية بالإحباط، فإنها بدأت العمل على تنفيذ خطتها الخاصة بالتحويل في خريف سنة ١٩٦٤، ولحقها في ذلك كل من الأردن ولبنان. إلاّ إن إسرائيل ما لبثت أن أفشلت الجهود السورية. وفي تموز/يوليو ١٩٦٦، ردمت غاراتها الجوية على عمق ثمانية أميال داخل الأراضي السورية قناة تحويل المياه السورية، ودمرت المعدات الهندسية المستعملة في بنائها.[١٥٤]

وبينما تصاعد النزاع مع إسرائيل، استمرت سورية في دعم الفدائيين الفلسطينيين في الصراع مع إسرائيل. فوقعت اشتباكات عسكرية واسعة النطاق بين سورية وإسرائيل في ٧ نيسان/أبريل ١٩٦٧. وقد فجّرت إسرائيل الصدامات بإرسال جرار مصفح إلى المنطقة المجردة من السلاح على شواطئ بحيرة طبرية، مستفزة بذلك السوريين للردّ. وبدأ القتال بالأسلحة الخفيفة، ثم ما لبث أن تطور عندما أصدرت إسرائيل أوامرها إلى طائراتها بقصف المواقع العسكرية والقرى السورية؛ وفي المعركة اللاحقة هدرت الطائرات الإسرائيلية فوق دمشق. وخسرت سورية ست طائرات ميغ نفاثة سوفياتية الصنع، وتكبدت خسائر كبيرة نسبياً في الأرواح والممتلكات.[١٥٥]

أعقبت غارات إسرائيل الجوية تهديدات صريحة لسورية. ففي ١٢ أيار/مايو ١٩٦٧، صرّح ناطق عسكري إسرائيلي أن "غزو دمشق واحتلالها" كانا أحد الخيارات.[١٥٦] وفي اليوم التالي، حذّر رئيس الحكومة ليفي إشكول، ووزير الخارجية آبا إيبن، من أن إسرائيل قد تضطر إلى اتخاذ إجراءات ضد سورية "لا تقل حزماً عن تلك التي اتخذت في ٧ نيسان/أبريل."[١٥٧] وفي ١٤ أيار/مايو، حذّر رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي، يتسحاق رابين، من أنه إذا استمر تشجيع سورية للغارات الفلسطينية على إسرائيل، "فسيكون رد إسرائيل مختلفاً جداً عن أعمال الانتقام ضد الأردن في الماضي."[١٥٨]

وكان تحذير رابين إشارة واضحة إلى هجوم إسرائيل على قرى السموع وجمبة وخربة كركاي الأردنية، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦. وكان الهجوم الإسرائيلي هو الأكبر منذ حرب سيناء سنة ١٩٥٦. وقد قتلت القوات الإسرائيلية، في سياق هجومها الضخم، ٣ مدنيين أردنيين و ١٥ عسكرياً، وجرحت ١٧ مدنياً و ٣٧ عسكرياً، ودمرت ١٤٠ بيتاً، وعيادة طبية، ومدرسة.[١٥٩]

إن الصورة الحربية التي أظهرها إشكول وآخرون دفعت الكثيرين من الإسرائيليين والعرب إلى الاعتقاد أن إسرائيل كانت تعدّ لإطاحة نظام الحكم السوري بالقوة. وقد تعزّز هذا الاعتقاد بتقارير فحواها أن إسرائيل كانت تحشد قوات على امتداد خط الهدنة مع سورية. وقد لا تكون القوات حشدت، ولربما كان إشكول متردداً في مهاجمة سورية في أيار/مايو كما رأى بعض المراقبين، لكن نظراً إلى أن إسرائيل استعملت القوة تكراراً ضد سورية والأردن، فإن التهديدات والتحركات الإسرائيلية على الجبهة السورية بدت حقيقية وقابلة

للتصديق في نظر العرب.[١٦٠] وحتى وزارة الخارجية الأميركية نظرت إلى التهديدات الإسرائيلية بقلق، وأعلمت السلطات الإسرائيلية بأن لغتها كانت "ملهبة" جداً.[١٦١]

في هذه الأوضاع، شعر الرئيس المصري جمال عبد الناصر بأن عليه أن يهب لمساعدة سورية. ورغبة منه في ردع إسرائيل، اتخذ سلسلة من الخطوات ـ إرسال قوات إلى منطقة الحدود مع إسرائيل، وسحب الإذن لوحدات حفظ السلام من قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في البقاء في مصر، وإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية ـ عادت بالفائدة على إسرائيل.[١٦٢] ولم يكن في الإمكان كبح إسرائيل، مع أن قادتها كانوا يعلمون أن دولتهم لم تكن في خطر حقيقي.[١٦٣] وبسرعة البرق أنزلت إسرائيل هزيمة ساحقة بمصر، صباح ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. وإذ صُدم القادة السوريون بحجم الهزيمة المصرية الكارثي في ساعات الحرب الأولى، قرروا عدم الزج بثقل بلدهم الكامل في الصراع. وقد أيد مخططون عسكريون رفيعو المستوى في إسرائيل، بمن فيهم يغآل ألون المستشار الأول لرئيس الحكومة إشكول في شؤون الدفاع، ودافيد إليعازر قائد المنطقة الشمالية، شن هجمة جريئة على سورية بهدف احتلال الجولان.

من وجهة نظر القادة الإسرائيليين كان الجولان يشكل، في حال احتلاله، مكسباً لا يقدر بثمن، لا لأنه يطل على ما كان بحيرة الحولة ووادي الحولة فحسب، بل أيضاً بسبب أهميته الاقتصادية والاستراتيجية.[١٦٤] أمّا موشيه دايان، الذي كان متردداً في البداية حيال احتلال الجولان لأنه سيكون عملية مكلفة، فقد غيّر رأيه بالنسبة إلى طرد السوريين من المنطقة، متأثراً بضغط المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة الحدودية والإغراء باحتلال أراض سورية ذات قيمة عالية بعد هزيمة مصر والأردن. وعلى القدر نفسه من الأهمية، فإن

تقدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بأن لا نية لدى الاتحاد السوفياتي في التدخل إلى جانب سورية، شجع دايان وغيره من القادة الإسرائيليين على البدء بهجوم ضد سورية من أجل احتلال الجولان.

تحركت قوة إسرائيلية، مدعومة جواً، على ثلاثة محاور لمهاجمة الجولان، وأخذت ـ بصورة مستمرة ـ تقصف بالقنابل والنابالم وتمشط الهضبة. وقد مات أكثر من ٦٠٠ جندي سوري دفاعاً عن الجولان. وفي مجرى المعركة، أذاع راديو دمشق ـ خطأ ـ أن القنيطرة، المدينة الرئيسية في الجولان، قد سقطت. ومع أن النشرة الإذاعية صُحّحت بعد ساعتين، فإن الجيش الإسرائيلي تحرك بسرعة مستغلاً الغلطة لاقتحام القنيطرة. وبحلول بعد ظهر ١٠ حزيران/يونيو كان الجولان، بما فيه القنيطرة، تحت السيطرة الإسرائيلية. وبتاريخ ١٢ حزيران/يونيو، بعد يومين من سريان مفعول وقف إطلاق النار، احتلت إسرائيل موقع جبل الشيخ الاستراتيجي.[١٦٥]

الفصل الثالث

مرحلة ما بعد ١٩٦٧

الطرد والضم

انطلقت إسرائيل، عندما أصبح الجولان خاضعاً لسيطرتها، في عملية طرد السكان وبناء المستعمرات. وقبل احتلال القوات الإسرائيلية له كان عدد سكانه يبلغ نحو ١٣٠,٠٠٠ نسمة يعيشون في ١٣٩ قرية وضَيْعة، وفي ٦١ مزرعة. في سنة ١٩٩٩، بقي ١٦,٠٠٠ عربي فقط في خمس قرى عربية. ويشكل أتباع الطائفة الدرزية الأغلبية العظمى من السكان السوريين المتبقين.(١٦٦) وبحسب بعض المراقبين، كان أحد الأسباب المهمة للسماح للجماعة الدرزية بالبقاء هو الموقف الأولي للحكومة الإسرائيلية، التي افترضت أن الدروز السوريين سيتعاونون مع إسرائيل كما فعل بعض أبناء طائفتهم في الجليل.(١٦٧) وعندما فشلت محاولات استيعاب دروز الجولان، عمدت حكومة إسرائيل إلى إجراءات، كمنع التجول، والاعتقال الإداري، والقيود على استخدام المياه، ومحاولات ربط الحياة اليومية لسكان الجولان باكتساب بطاقات الهوية للجنسية الإسرائيلية. وفي سنة ١٩٩٩، كان في الجولان أكثر من ٣٥ مستعمرة يهودية، يقدر عدد سكانها بأكثر من ١٥,٠٠٠ نسمة. والكثير من هذه المستعمرات يقع على المشارف الجنوبية المطلة على بحيرة طبرية.

جلبت الحرب العربية ــ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ الأمل

لسورية بتحرير الجولان. وخلال المرحلة الأولى من الحرب، اخترقت القوات السورية تحصينات إسرائيلية هائلة، واجتاحت ثلاثة أرباع الجولان، واحتلت مواقع جبل الشيخ. وفي وقت لاحق من الحرب، بعد أن أحجمت مصر عن متابعة العمل العسكري في منطقة قناة السويس، بادرت القوات المسلحة الإسرائيلية إلى الهجوم، مركّزة ثقل قوتها المتفوقة ضد سورية. ومع أن السوريين دافعوا بعناد، فإنهم لم يستطيعوا التعامل مع الهجوم الإسرائيلي بمفردهم. وفي النهاية، رد الإسرائيليون السوريين إلى خطوط ١٩٦٧، بل إلى ما وراءها، مجبرينهم على التخلي عن نتوء دفاعي وراء تلك الخطوط؛ وهذا ما جعل القوات المسلحة الإسرائيلية أقرب إلى دمشق.(١٦٨)

وبتوقيع اتفاق سيناء الأول لفصل القوات في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، جرى الفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء. وأدرك الأسد، الذي كان أصبح رئيس سورية في سنة ١٩٧٠، أن أنور السادات، الذي كان أصبح رئيس مصر في سنة ١٩٧٠ بعد موت عبد الناصر، قد قرر السير منفرداً برعاية وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر، وبتشجيع منه. وهكذا أصبحت سورية وحدها، وولّت استراتيجيا الجبهتين لحرب تشرين الأول/أكتوبر. ونظراً إلى أن الأسد كان يمسك بأوراق قليلة،(١٦٩) لكنه كان يؤمن في الوقت نفسه بأن الولايات المتحدة كانت تريد التوصل إلى تسوية عربية ـ إسرائيلية مشرّفة، فقد قبل بضرورة التفاوض في صفقة جزئية مع إسرائيل من خلال كيسنجر. وكان الحد الأدنى لما يطلبه هو التعادل مع مكتسبات السادات، أي استرجاع الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل وراء خطوط ١٩٦٧.

أخيراً، وبعد مفاوضات طويلة وعنيدة استلزمت ١٣٠ ساعة من المحادثات

وجهاً لوجه بين الأسد وكيسنجر، تم التوصل في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ إلى اتفاق سوري ـ إسرائيلي لفصل القوات. وبحسب الاتفاق، كان على إسرائيل أن تتخلى عن النتوء الدفاعي الذي احتُل في تشرين الأول/أكتوبر، وأن تعيد القنيطرة إلى سورية. وأنشئت قوة موسعة تابعة للأمم المتحدة دعيت قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF) لاحتلال المنطقة العازلة بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية، والقيام بأعمال التفتيش الدورية، والتأكد من الانصياع لاتفاق فصل القوات.(١٧٠) وقد وافق الأسد ضمناً على منع الهجمات الفدائية ضد إسرائيل من الجولان. ومع أنه لم يرد أن يعطي الشرعية لدبلوماسية كيسنجر في الخطوة ـ خطوة، فإنه آمن في حينه بأن توقيع الاتفاق سيقود، على مراحل، إلى تحرير الجولان كله.(١٧١)

وقبل أن تعيد إسرائيل القنيطرة إلى سورية دمّرتها. فقد نسف الجيش الإسرائيلي المباني، وخزانات المياه، وشبكات الهاتف والاتصالات الأخرى. وفعلاً، سُوّيت المدينة بالأرض. وبفعل إسرائيل ذلك، زادت في حدة العداء السوري، وعززت الشكوك السورية في أن نيات إسرائيل تجاه العرب ستكون سيئة على الدوام. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٢٤٠ ألف، باء، جيم، الذي استنكر انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة وتدميرها المتعمّد للقنيطرة.

بقي اتفاق فصل القوات السوري ـ الإسرائيلي ساري المفعول أكثر من خمسة وعشرين عاماً. وقد وفت سورية بأحكام بنوده كلها. وأكد مناحم بيغن، رئيس الحكومة الإسرائيلية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣)، في الكنيست بتاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢ الالتزام السوري، قائلاً: " فهو [الأسد] يعرف كيف يحافظ على الاتفاق، لقد وقّع اتفاق وقف إطلاق نار معنا وحافظ عليه. وهو لم

يسمح لسورية أو للإرهابيين الفلسطينيين بالعمل."[١٧٢]

إن الإيمان باستعداد الأسد وبقدرته على الوفاء بالاتفاقات لم يوقف بيغن عن متابعة جدول أعماله الخاص. وكان جوهر ذلك الجدول تعزيز قبضة إسرائيل على الجولان. وإصراراً من إسرائيل على زعمها أن الجولان جزء منها، وأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا علاقة له به، فقد أقر الكنيست بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ "قانون مرتفعات الجولان لسنة ٥٧٤٢ ـ ١٩٨١" الذي أعلن أن "قانون الدولة وقضاءها وإدارتها سينطبق على مرتفعات الجولان." وخلال أيام تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ٤٩٧ (بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١) الذي أعلن أن القرار الإسرائيلي "ملغى وباطل ومن دون فعالية قانونية على الصعيد الدولي."[١٧٣]

لم تكن تلك أول مرة يتخذ مجلس الأمن فيها هذا الموقف؛ فالجمعية العامة ومجلس الأمن أعلنا تكراراً، بأغلبية ساحقة، أنه لم يكن لإسرائيل، قانونياً، أن تضم أياً من الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد وفّرت قرارات الأمم المتحدة بالنسبة إلى هذه المسألة دعماً لوجهة النظر في أن امتلاك الأرض بالقوة ممنوع في جميع الحالات. وفوق ذلك، فإن إدارة الرئيس رونالد ريغن (١٩٨١ ـ ١٩٨٩) عارضت الإجراء الإسرائيلي بشدة، مكررة موقف الولايات المتحدة من أن الجولان "أرض سورية محتلة ... خاضعة للقانون الدولي الذي يحكم الاحتلال بالحرب."[١٧٤]

وعلى الرغم من احتجاجات الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فقد بقي القانون الإسرائيلي لسنة ١٩٨١ ساري المفعول. ومع أن بيغن أعلن أن تطبيق قانون الدولة وقضائها وإدارتها الإسرائيلي في الجولان يجب ألاّ يسد الطريق على خيارات المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، أو على تغييرات حدودية في

المستقبل، فإن إسرائيل تعاملت مع الجولان كأنه أرض خاضعة للسيادة الإسرائيلية، مصرّة على أنها تملك كل حق قانوني وخلقي للبقاء في الجولان.[١٧٥] وقد ظلت إسرائيل هناك، منتهكة بذلك معاهدة جنيف الرابعة وغيرها من الصكوك القانونية الدولية.

عرّض الاحتلال الإسرائيلي المستمر للجولان سورية لتبعات استراتيجية خطرة، تضاعفت في غياب حواجز طبيعية بينها وبين إسرائيل. وفي النقطة الأقرب، يقف الجيش الإسرائيلي على بعد ٣٥ كيلومتراً فقط من دمشق. وفي غياب حواجز طبيعية لحماية العاصمة، يعتقد المخططون العسكريون السوريون أن وضع البلد الاستراتيجي مسألة فيها شك في أحسن الأحوال. أمّا كون ميزان القوى العام يميل إلى مصلحة إسرائيل بصورة ساحقة، فأمر يجعل العسكريين السوريين خاصة متوترين.[١٧٦] وفي رأي سورية أن شرق أوسط من طبقتين، تملك فيه إسرائيل ترسانة نووية من ٢٠٠ قطعة سلاح على الأقل [١٧٧] مع أجهزة إطلاق متطورة، بينما سورية والدول العربية الأخرى لا تملك شيئاً من هذا، ينطوي على احتمال كارثي بالنسبة إلى أمن سورية.[١٧٨]

إن نظاماً لمراقبة التسلح قائماً على تخفيض متبادل من جانب جميع الجيران في المنطقة قد يوفر بديلاً من هذا الميزان العسكري غير المتكافئ، لكن ذلك لا يمكن تصوره خارج إطار تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهكذا، فبالنسبة إلى الأرض، يعتقد المخططون السوريون أن كون هضبة الجولان في أيد سوريّة يوفر عمقاً دفاعياً لا غنى عنه لأمن سورية، بينما كون الجولان خاضعاً للسيطرة الإسرائيلية يعرض الداخل السوري لتهديد مميت.[١٧٩]

ولاحتلال إسرائيل الجولان آثار سلبية أخرى على سورية. الأثر الأول نفساني، ويتعلق بإدخال إسرائيل عناصر معادية في جغرافية الجولان. وتعسكر

في الجولان وحدات عسكرية إسرائيلية كبيرة مزودة بأحدث أنظمة الأسلحة. وفوق ذلك، فإن السفر من دمشق جنوباً إلى الجولان عبر أرض منبسطة تماماً يستغرق أقل من ساعة في السيارة. وكما شهد صحافي أميركي بنفسه، فإن وجود هذه الوحدات في خط رؤية مباشر من دمشق، وعلى مسافة قصيرة كهذه من العاصمة السورية، يحدث قلقاً لدى السوريين.[١٨٠] وخلال حرب ١٩٧٣، واجه السوريون هذه المعسكرات الإسرائيلية في بعض أشرس معارك تلك الحرب. وعدا ذلك، فعلى ارتفاع ٢٠٠٠ متر على قمة جبل الشيخ نصبت إسرائيل أجهزة إلكترونية متطورة بما يكفي التنصّت على مختلف القيادات السورية.[١٨١]

الأثر الثاني اقتصادي، ويتعلق أساساً بموضوعات المياه. وكما لوحظ أعلاه، فإن الجغرافيا تجعل الجولان منطقة مهمة خاصة، بقدر ما يتعلق الأمر بموارد المياه. وإذا استعادت سورية الجولان، فسيساعدها ذلك في الدفاع عن مصالحها بصورة أفضل في القضايا المتعلقة بالدول المشاطئة لحوض الأردن ـ اليرموك. وعدا ذلك، فإن التوتر وعدم الثقة بين سورية وتركيا المجاورة في شأن نهر الفرات، مشفوعين بكون الوضع المائي في المنطقة تدهور بصورة مطردة إذ واجهت الدول نقصاً متعاظماً في المياه، يجعلان البعد المائي للصراع السوري ـ الإسرائيلي مهماً بصورة خاصة.[١٨٢]

الفصل الرابع

خلاصة

الصراع السوري ـ الإسرائيلي

أكدت هذه الدراسة مدى ما اكتسبت الخلافات الإقليمية بين سورية وإسرائيل، سواء قبل سنة ١٩٦٧ أو بعدها، من دينامية خاصة بها. فالخلافات اللاحقة لهدنة ١٩٤٩ بين سورية وإسرائيل في شأن قطع من الأرض صغيرة، لكن مهمة استراتيجياً، كانت حاسمة في صوغ العلاقات بين البلدين خلال تلك الفترة. وقد أدت هذه الخلافات والاستراتيجيات الكامنة وراءها إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأوجدت بذلك ما صار يعرف بقضية الجولان.

وقد أظهرت الدراسة درجة ملحوظة من الاستمرارية في توظيف إسرائيل للقوة العسكرية كوسيلة للسياسة الخارجية ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧. وبالنسبة إلى سياسة إسرائيل تجاه سورية، فقد كان لدى الذين أدوا دوراً مركزياً في الحكومة، ولا سيما منهم الجنرالات العسكريون، هدفان طاغيان وغير مشروطين: الاستيلاء على المنطقة المجردة من السلاح، وكسر إرادة دمشق. وسعياً وراء هذين الهدفين المترابطين، فعّل قادة إسرائيل قوة عسكرية ساحقة للضغط على سورية. وقد ساهمت سياسات إسرائيل وأساليبها، إلى حد كبير، في نسف آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي نسف قضية السلام على امتداد خطوطها للهدنة مع سورية.

ولم تكن سورية لتسكت عن الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل؛ فتبنت خطاً متصلباً بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وحاولت احتواء توسعات إسرائيل الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى استمرار الاضطراب على خط الهدنة وتأجيج الصراع والاحتكاكات الحدودية ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٧. وكذلك، فإن تصريحات الحكومة السورية الملهبة، وكذلك سياساتها تجاه إسرائيل ـ تلك السياسات التي نزعت إلى الجانب الصقري ـ قد تأثرت باعتبارات داخلية كما بتنافس سورية مع مصر على صعيد التأثير الإقليمي.

وبالاستناد، أساساً، إلى مواد أرشيفية سرية رفع الحظر عنها، بما فيها وثائق حكومية إسرائيلية ذات صلة بالموضوع، هناك نقطة تستدعي الانتباه في الرواية التاريخية الواردة أعلاه، وهي مدى ما تطرح من أسئلة فيما يتعلق بالرواية الإسرائيلية الرسمية عن خلفية الصراع الإسرائيلي ـ السوري، وطبيعته، وأوضاعه، في الفترة بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧. فإسرائيل، المنتصرة في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧، فازت بمغانم النصر وبرواية الأحداث، مؤكدة بذلك مقولة إي. إتش. كار بأن التاريخ يكتبه المنتصر.[١٨٣] لقد نجحت الحكومة الإسرائيلية في إقناع شعبها والكثيرين في الغرب بأن سورية كانت مسؤولة عن الاحتكاك المسلح الطويل الأمد على خطوط الهدنة لأنها كانت "عدوانية"، ولأنه كان من السهل على المدافع السورية أن تقصف من مرتفعات الجولان عائلات إسرائيلية بريئة في السهول الواقعة أسفل منها.

إلاّ إنه نادراً ما ذُكر الجولان في تقارير هيئة مراقبة الهدنة، أو في شكاوى إسرائيل إلى لجنة الهدنة المشتركة. وكانت الأغلبية العظمى من شكاوى إسرائيل تتعلق بحقوق الملكية في قطع أراض تقع في القطاع الأوسط من المنطقة المجردة من السلاح، وبخلافات في شأن الزراعة والرعي، وببناء سورية تحصينات في

المنطقة المجردة من السلاح، وبغارات عربية ضد إسرائيل من الأراضي السورية، وبإطلاق نار سوري على قوارب صيد سمك إسرائيلية في بحيرة طبرية، وبصلاحيات لجنة الهدنة المشتركة، وبالوضع القانوني لسورية؛ أي إصرار إسرائيل على تجريد سورية من أية حقوق داخل المنطقة المجردة من السلاح.[١٨٤] وهذا واضح في تقرير الأمين العام المفصل (S / 7572) بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦. وبالنسبة إلى مدافع سورية في الجولان، فإن ملاحظة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة، فون هورن، ذات دلالة: "من المستبعد أن تكون هذه شُغِّلت أبداً لو لم يكن هناك استفزاز إسرائيلي."[١٨٥]

إن مصادر المعلومات الأكثر موثوقية، بما فيها السجلات الرسمية لكل من إسرائيل والأمم المتحدة، توحي بأن إسرائيل لم تكن ضحية بريئة لما يُزعم أنه عدوان سوري. ويؤكد العميد شاليف، الذي خدم ثلاثة وثلاثين عاماً في الجيش الإسرائيلي، والذي ترأس وفد بلده إلى لجنة الهدنة السورية ـ الإسرائيلية المشتركة، هذه النقطة. وفعلاً، وكما يُظهر المقتطف أدناه، فإن شاليف يتحدى صراحة وجهة النظر الإسرائيلية السائدة، التي تحمّل سورية المسؤولية عن التوتر على امتداد خطوط الهدنة قبل سنة ١٩٦٧:

> لم تكن إسرائيل حملاً بريئاً دائماً، وسورية لم تكن الذئب دائماً. ففي الأعوام الأولى لنظام الهدنة، كانت إسرائيل هي التي حاولت من جانب واحد أن تحدث تغييرات في الوضع القائم في المنطقة المجردة من السلاح. وردت سورية بعنف، لأنه كان من مصلحتها في حينه الحفاظ على الوضع القائم.[١٨٦]

وهكذا، فإن سياسة إسرائيل الرامية إلى الاستيلاء على المنطقة المجردة من

السلاح بالقوة، وإصرار سورية على المقاومة، قد جعلا التصعيد على خطوط الهدنة السورية ـ الإسرائيلية أمراً لا مفر منه. وكان هذا لا شك العامل المساعد الرئيسي الذي أفضى بصورة حتمية إلى اندلاع حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

إن مسألة التسلل العربي إلى إسرائيل أعيد تفسيرها في ضوء المواد الأرشيفية السرية، التي رفع الحظر عنها، من جانب جيل شاب من المؤرخين الإسرائيليين التنقيحيين الذين تحدّوا الرواية التاريخية القديمة، التي كانت قائمة إلى حد كبير على تحميل العرب المسؤولية عن الصراع بالكامل تقريباً. ويمكن تلخيص المكتشفات ذات الصلة في ثلاث نقاط:

- في معظم الحالات، كان اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين بالقرب من الحدود، والذين فُصلوا عن مصادر دخلهم أو عن أفراد عائلاتهم، هم الذين يقومون بأعمال التسلل إلى إسرائيل.
- كان العامل الاقتصادي والرغبة في لمّ الشمل مع أبناء العائلة هما اللذان حفزا الأغلبية العظمى من المتسللين.
- لقد خرجت الدول العربية المجاورة لإسرائيل عن المألوف لكبح التسلل. ولم تطلق مصر حملة العمليات الفدائية الأولى إلاّ بعد الغارة الإسرائيلية على المواقع المصرية قبالة كيبوتس مفلسيم بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٥٥. وقد منع لبنان التسلل بنجاعة بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٦. كما أن سورية مارست سيطرة حازمة على حدودها مع إسرائيل، مانعة كل تسلل "خاص"، سواء كان اقتصادياً أو سياسياً، قبل سنة ١٩٦٥.[١٨٧] وكما لاحظ المؤرخ الإسرائيلي البارز آفي شلايم، فإن التفكير الإسرائيلي تجاه العرب، ولا سيما لدى شخص بن ـ غوريون،

كان ينطلق من الافتراض أن العرب لا يفهمون إلاّ لغة القوة، وأن لا بد لإسرائيل، إذا أرادت أن تعيش، من أن تبرز قوتها العسكرية على الدوام.[١٨٨]

صحيح أن سورية اتّبعت سياسة الضربة بضربة قبل سنة ١٩٦٧. وقد كانت نبرة بعض قادة سورية بعد انقلاب البعث سنة ١٩٦٣ قتالية حماسية، وتبنوا مفهوم "حرب الشعب" وساعدوا الفدائيين الفلسطينيين في الصراع غير المتكافئ مع إسرائيل بشأن المنطقة المجردة من السلاح. إلاّ إن السوريين، خلافاً للإسرائيليين، وضعوا لأنفسهم أهدافاً نسبية ومحدودة: ثني الإرادة الإسرائيلية لا كسرها، وثنيها بما يكفي منعها من الاستيلاء على المنطقة المجردة من السلاح انتهاكاً لاتفاقية الهدنة.

والسؤال الذي يجب طرحه هو التالي: على افتراض أن سورية قررت أن تنحني وتذعن للتفوق الإسرائيلي من دون الرد على التعديات الإقليمية الإسرائيلية والتصعيدات العسكرية، وعلى افتراض أيضاً أن قادة سورية كانوا براغماتيين حذرين، فهل يمكن حقيقةً تصور ألاّ يحدث احتلال إسرائيلي للمنطقة المجردة من السلاح وللجولان؟ وهنا، يستطيع المرء القول إنه نظراً إلى أن قادة إسرائيل فكروا من خلال مصطلحات مطلقة قبل سنة ١٩٦٧، فإن السؤال الحاسم الذي واجههم هو كيف يحققون أهدافهم بصرف النظر عن حقوق سورية ومصالحها. وهذا يستثني إمكان ملاقاة الطرف الآخر في منتصف الطريق من الحل الوسط الذي يمكن التفاوض في شأنه. إن سيطرة إسرائيل الحصرية على بحيرة طبرية، وطردها الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة المجردة من السلاح، وخطتها لتحويل مياه نهر الأردن، وإصرارها الثابت على الفوز؛ إن

هذه العوامل مجتمعة لم تعط مساعي الدبلوماسية، أو مساعي حفظ السلام، فرصة للتعامل بصورة ناجعة مع المشكلات السياسية القائمة.

وهكذا، وبينما كانت آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام في حالة قريبة من الشلل، فقد سُمح للأحقاد بالتراكم إلى أن أصبحت فجأة خارج السيطرة في أيار/مايو ١٩٦٧. وعندما رأى الجنرالات الإسرائيليون أنفسهم قد انتصروا بصورة حاسمة إلى هذا الحد على مصر، القوة الرئيسية في العالم العربي، صار سهلاً عليهم أن تغريهم فرصة احتلال الجولان. وكان الإغراء باغتنام الجولان قائماً من قبل، لا لأن جغرافيته كانت ذات أهمية أساسية فحسب، بل أيضاً لأن أراضيه الزراعية كانت ذات جاذبية كبيرة بالنسبة إلى المستوطنين الإسرائيليين. وفي هذا السياق وصف الجنرال دايان، بطل إسرائيل في حرب ١٩٦٧، تفكيره وتفكير المستوطنين كالتالي: " كانوا يفكرون في أرض المرتفعات. إسمع، أنا مزارع أيضاً. ففي نهاية المطاف أنا من نهلال، لا من تل أبيب، وأنا أعرف تفكيرهم. لقد رأيتهم وتكلمت معهم. لم يحاولوا حتى إخفاء مطامعهم في تلك الأرض."(١٨٩)

ونقطة أخيرة لها علاقة بالجوانب التقنية من تسوية إسرائيلية ـ سورية محتملة. فالمواجهة ما قبل ١٩٦٧ بين البلدين توحي بأن أية منطقة مجردة من السلاح في المستقبل يجب أن تمتد على جانبي الحدود الإسرائيلية ـ السورية، بينما يمارس كل طرف ولاية مطلقة على المنطقة الواقعة في جانبه من الحدود. وإضافة إلى ذلك، فإن تجربة هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة تشير إلى أنه من أجل أن تعمل قوة كهذه بفعالية في المستقبل، يجب أن تؤدي الدور العازل والمانع الذي تتولاه قوات سلام كاملة التدريب.

وفعلاً، فإنه إذا وضعت أية قوات حفظ سلام بين سورية وإسرائيل، فعلى

مجلس الأمن أن يمنحها تفويضاً لتكون أداة لحفظ السلام. وفي هذا المجال، يجب أن يكون لديها محطات مراقبة متحركة في القطاعات المجردة من السلاح، مزوَّدة عتاداً إلكترونياً متطوراً. وعلى سورية وإسرائيل أن توافقا، كتابةً، على منح مثل هذه القوات حرية الحركة الكاملة في المناطق المجردة من السلاح. وتشير تقارير الأمم المتحدة التي أعدت سنوياً عن أداء قوة مراقبة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة (UNDOF)، منذ تأسيس هذه القوة في أيار/مايو ١٩٧٤ لمراقبة وقف إطلاق النار في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بين سورية وإسرائيل، إلى أن تفويضاً واضحاً يذهب بعيداً نحو المحافظة على وقف إطلاق النار، والحفاظ على الوضع العملاني هادئاً في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وطبعاً، فإن تعاون الطرفين هو المطلب الأساسي الأولي للأداء الفعال لقوة كهذه.

تذييل: عملية السلام

يعتقد القادة السوريون أن السلام مع إسرائيل قضية مركزية بالنسبة إلى مصالح بلدهم الاستراتيجية. ولذلك، قاموا بجهد واع للوصول إلى السلام. وقد أبدوا أيضاً المرونة اللازمة لإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط في خريف سنة ١٩٩١. وقبلت القيادة السورية صيغة مدريد لتحقيق السلام مع إسرائيل؛ وتلك الصيغة وفرت عملية متعددة الجوانب قائمة على النقاط التالية:

- إن عملية السلام ترمي إلى تسوية قائمة على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.

- سيتم التوصل إلى التسوية السلمية من خلال مفاوضات مباشرة، ذات ثلاثة مسارات (سوري، ولبناني، وأردني/فلسطيني)، تدار على مراحل بعد اجتماع الافتتاح في مدريد.
- المفاوضات الثنائية ستكون الجزء المركزي في العملية. لكن المفاوضات المتعددة الأطراف ستُطلق أيضاً، وهي تضم، إضافة إلى الأطراف المشاركة في المحادثات الثنائية، حكومات لها مصالح في المنطقة متعلقة بالأمن، والمياه، وقضايا أخرى.
- لن تكون للمؤتمر صلاحيات اتخاذ القرارات، ولا آليات لتسوية الخلافات، أو لتحقيق تقدم متزامن على المسارات جميعها.
- ستؤدي الأمم المتحدة دور المراقب فحسب.

استمرت المفاوضات بين سورية وإسرائيل، مع بعض الانقطاعات، من خريف سنة ١٩٩١ إلى شباط/فبراير ١٩٩٦. وعندها، علّق رئيس الحكومة الإسرائيلية، شمعون بيرس، المشاركة الإسرائيلية؛ وكان بيرس قرّر إجراء انتخابات برلمانية، واعتقد أن عقد تسويات مع سورية في أثناء الحملة الانتخابية سيضعه في موقع غير مؤات إزاء خصمه الليكودي، بنيامين نتنياهو. ومع أنه لم تحدث اختراقات رئيسية في محادثات السلام بين سورية وإسرائيل، فإن الجانبين حققا تقدماً في المجالات التالية:

أ) ناقشا بجد القضايا المهمة المتعلقة بالأمن، ومراحل التنفيذ، والجداول الزمنية؛

ب) توصلا إلى اتفاق غير رسمي، أو "غير مكتوب"، فيما يتعلق

بأهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية في الجولان؛

ج) توصلا إلى اتفاق بشأن عدد من المبادىء المتعلقة بتطبيع العلاقات؛

د) تعهد رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل، يتسحاق رابين (الذي اغتيل سنة ١٩٩٥)، ضمن شروط، ومن خلال الحكومة الأميركية، بالانسحاب إلى خطوط الهدنة التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ إذا لبت سورية متطلبات إسرائيل الأمنية؛

هـ) طوّر المفاوضان الرئيسيان السوري والإسرائيلي ذلك النوع من العلاقة التي تعدّ أساسية للتواصل الأفضل، وللمزيد من المرونة والمقاربة الخلاقة في التعامل مع القضايا المعقدة.

إلاّ إن محادثات السلام بين سورية وإسرائيل بقيت معلّقة منذ سنة ١٩٩٦. فحكومة نتنياهو (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩) لم تكن بعد مستعدة لمحادثات سلام مع سورية. كما أنها لم تكن مستعدة لدفع ثمن السلام مع سورية، وهو الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الهدنة التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، في مقابل ترتيبات أمنية متوازنة. وقد كانت حكومة الولايات المتحدة تركز جهودها في مكان آخر، مولية اهتماماً أكثر جدية ومثابرة للمسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

أمّا حكومة الأسد، فلم تكن من جهتها تثق بنتنياهو. وهكذا، وبينما حافظَ الأسد على التزامه مسار السلام، فقد ظل يركز على استخدام الإبداع التكتي لإبعاد سورية عن طريق الأذى. وقد انطوت سياسته على المحافظة على علاقات لائقة بالولايات المتحدة، وعلى تشجيع علاقات أوثق بمصر وبدول الخليج العربي، بما فيها إيران. وبالنسبة إلى الأسد، فإن السؤال الرئيسي هو كيف يقي

المنطقة من أزمة رئيسية في انتظار تغير في نيات إسرائيل، أو في حكومتها.

ومنذ يوم أصبح إيهود براك رئيساً للحكومة في تموز/يوليو ١٩٩٩، تجدد التفاؤل في إمكان حدوث اختراق على المسار السوري ـ الإسرائيلي. وقد برز جو إيجابي جديد في كل من دمشق وتل أبيب. لكن تغير الجو لا يكفي لتحقيق تقدم حقيقي في القضيتين الجوهريتين: الانسحاب وترتيبات الأمن. والدور الأميركي حاسم. وعلى واشنطن أن تقدم صيغة خلاقة من شأنها أن تنشّط ثانية المسار السوري ـ الإسرائيلي، وبالتالي المسار اللبناني ـ الإسرائيلي.

المَصَادِر

(١) وصف الروافد الأساسية لنهر الأردن مأخوذ من:

Miriam R. Lowi, *Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin* (New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 23 -28; Moshe Brawer, "The Geographical Background of the Jordan Water Dispute," pages 225 - 230 in Charles A. Fisher, ed., *Essays in Political Geography* (London: Methuen, 1968); and H.A. Smith, "The Waters of the Jordan: A Problem of International Water Control," *International Affairs*, 25, no. 4 (October 1949), p. 418.

(٢) Patricia Joye, ed., *Palestine Boundaries 1833-1947*, vol. 3 (London: Archive Editions, 1989); and *Agreement between His Majesty's Government and the French Government respecting the Boundary Line between Syria and Palestine from the Mediterranean to El Hamme* (London: His Majesty's Stationary Office, 1922), Cmd. 1910.

(٣) اقتُبس من نص برنامج بلتمور كما ورد في:

Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), p. 497.

(٤) P.J. Loftus, *National Income of Palestine, 1944* (Jerusalem: Government Printer, 1946), p. 48.

(٥) Walid Khalidi, *Before Their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians 1876 - 1948* (Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies, 1984), p. 306.

(٦) Head of Command, Jewish Resistance Movement, to Anglo-American Committee of Inquiry, 25 March 1946, Jerusalem, p. 11.

(٧) M.W. Weisgal and S. Carmichael, eds., *Chaim Weizmann: A Biography by*

Several Hands (London: Weindenfeld and Nicolson, 1962), pp. 303-308.

(٨) Walid Khalidi, "The Arab Perspective," in William Roger Louis and Robert W. Stookey, eds., *The End of the Palestine Mandate* (Austin: University of Texas Press, 1986), pp. 124-32.

(٩) Jon Kimche, *Seven Fallen Pillars* (New York: Praeger, 1953), p. 262; and *New York Times*, 23 May and 4 June 1948.

(١٠) N. Bar-Yaacov, *The Israel-Syrian Armistice, Problems of Implementattion, 1949-1966* (Jerusalem: The Magnes Press for The Hebrew University, 1967), p. 25.

(١١) أنظر:

Official Records of the Security Council (*ORSC*), Third Year, No. 50, 310th meeting, Document S/801, p. 20; and ibid., No. 62, 381st meeting, Document S/1080, pp. 29-30.

(١٢) Ibid., No. 61, 377th meeting, Document S/1070, pp. 28-29.

(١٣) قرار مجلس الأمن رقم ٦٦ بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. أنظر: "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي" (فيما يلي: "قرارات الأمم المتحدة")، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣)، ص ١٨١.

(١٤) Netanel Lorch, *The Edge of the Sword: Israel's War of Independence, 1947 - 1949* (New York: G.P. Putnam's Sons, 1961), pp. 405-20.

(١٥) Fred J. Khouri, *The Arab - Israeli Dilemma* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1968), p. 97.

(١٦) *General Assembly Official Records* (*GAOR*), 2 September 1950 Report, UN Document A/1367.

(١٧) أنظر: "قرارات الأمم المتحدة"، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ١٨٠.

(١٨) كان الكونت فولك برنادوت (١٨٩٥ ـ ١٩٤٨)، الذي عمل وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين، أمياً سويدياً وناشطاً في منظمة الصليب الأحمر السويدية التي رأسها بعد سنة ١٩٤٦. وقد شجبت إسرائيل ومؤيدوها برنادوت بشدة، إذ أصروا على أن اقتراحاته المتعلقة بدولة عربية تضم فلسطين وشرق الأردن، وخصوصاً اقتراحاته في شأن وضع القدس بإشراف الأمم المتحدة، وبالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، هي تهديد لأمن إسرائيل. وكان فشل إسرائيل في بذل جهود ملائمة للقبض على منفذي عملية اغتياله يشير، مسبقاً، إلى موقفها الذي ينزع إلى الشك فيما يتعلق بالأمم المتحدة. بشأن مناقشة اقتراحات برنادوت وردات فعل إسرائيل عليها، أنظر:

Mark Tessler, *A History of the Israeli - Palestinian Conflict* (Bloomington: Indiana University Press, 1994), pp. 273 - 99.

(١٩) Aryeh Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime 1949 - 1955* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center, 1993), p. 15.

(٢٠) Cable No. 285, from Vigier, Damascus, to Bunche, 22 April 1949, UN Archives, New York; and Bar-Yaacov, *The Israel-Syrian Armistice,* pp .37 - 44.

(٢١) مقتبس في:

Bar-Yaacov, *The Israel-Syrian Armistice*, p. 45.

(٢٢) Ibid., p. 47.

(٢٣) Cable No. 336, from Bunche to Cordier, New York, 17 March 1949, UN Archives.

(٢٤) Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime*, p. 22.

(٢٥) *Documents on the Foreign Policy of Israel* (*DFPI*), *Part 1: May 14- September 30, 1948*, ed. by Yehoshua Freundlich (Jerusalem: State of Israel, 1981), p.162.

(٢٦) Itamar Rabinovich, *The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations* (New York: Oxford University Press, 1991), pp. 72-73.

(٢٧) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958* (New Haven: Yale University Press, 1986), p. 35; and Rabinovich, *The Road Not Taken*, chapter 3;

خالد العظم، "مذكرات خالد العظم" (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)؛ عادل أرسلان، "ذكريات الأمير عادل أرسلان" (بيروت: منشورات دار الكتاب الجديد، ١٩٦١)، ص ٢٨ ـ ٤١.

(٢٨) الاقتباسات عن اتفاقية الهدنة مأخوذة جميعها من: "اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية، شباط (فبراير) ـ تموز (يوليو) ١٩٤٩" (فيما يلي: "اتفاقيات الهدنة")، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٦٧ ـ ٨٦.

(٢٩) Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime*, p. 47.

(٣٠) أنظر تصريح بانش في:

Israel State Archives (ISA), *DFPI, vol. 3, Armistice Negotiations with the Arab States, December 1948 - July 1949*, ed. by Yemima Rosenthal (Jerusalem: Jerusalem Printers, 1983), pp. 619-20.

(٣١) للاطلاع على نص اتفاقية الهدنة، أنظر: "اتفاقيات الهدنة" ، ص ٦٧ـ ٨٦.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) قرار مجلس الأمن رقم ٧٣ بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٤٩. أنظر: "قرارات الأمم المتحدة"، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ١٨٢.

(٣٥) *GAOR*, "Annual Report of the Secretary-General, 1 July 1949 - 30 June 1950," A/1287, 5th Session, Supplement I, p. 2.

(٣٦) المعلومات عن تأليف لجنة الهدنة المشتركة أخذت من:

Bar -Yaacov, *The Israel - Syrian Armistice*, p. 308.

(٣٧) قرار مجلس الأمن رقم ٤٨ بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨. أنظر: "قرارات

الأمم المتحدة"، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ١٧٥.

(٣٨) قرار مجلس الأمن رقم ٥٠ بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٧٦. والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يخول مجلس الأمن فرض السلام بالوسائل غير العسكرية (المادة ٤١)، أو بالوسائل العسكرية (المادة ٤٢).

(٣٩) *ORSC*, Third Year, pt. 2, 287th meeting, pp. 17-22.

(٤٠) Rosalyn Higgins, *United Nations Peacekeeping 1946-1967 : Documents and Commentary. Vol. 1, The Middle East* (London: Oxford University Press, 1969), pp. 53-59.

(٤١) S/7930/Add 4, 5, 14 (12 and 24 June 1967); S/8053 and annexes, "Report of the Secretary-General on the Stationing of UN Military Observers in the Suez Canal Sector," 11 July 1967, mimeographed; Bunche's report, *ORSC*, Fourth Year, part 2, 433rd meeting, p. 7 and 434th meeting, p. 39; and S/3252 (25 June 1954), "Report of UNTSO Chief of Staff to the Secretary-General, p. 16.

(٤٢) Higgins, *UN Peacekeeping*, p. 71.

(٤٣) Bar-Yaacov, *The Israel-Syrian Armistice*, p. 308, n. 36.

وقد حصل بار ـ يعقوف على المعلومات في شأن بنية هيئة مراقبة الهدنة في فلسطين من مركز القيادة العام للهيئة.

(٤٤) *ORSC*, "Note By the Secretary-General" (Document S/7603), 29 November 1966.

(٤٥) E.L.M. Burns, *Between Arab and Israeli* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969), p. 115.

(٤٦) "Explanatory note by Dr. Bunche to Syria and Israel, 26 June 1949," in *DFPI, vol. 3,* pp. 619 - 20.

(٤٧) Walid Khalidi, ed., *All That Remains: The Palestinian Villages Occu-*

pied and Depopulated by Israel in 1948 (Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies, 1992), p. 467;

أنظر أيضاً:

A Survey of Palestine: Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry (1946), Vols. I and II, reprint ed. (Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies, 1991).

(٤٨) Khalidi, *All That Remains,* p. 468.

(٤٩) Ibid., p. 474.

(٥٠) Ibid., p. 504.

(٥١) Ibid., p. 518.

(٥٢) Ibid., p. 536.

(٥٣) Ibid., p. 539.

(٥٤) أنظر أيضاً:

Seale, *Struggle for Syria,* pp. 75-91.

(٥٥) Shabtai Teveth, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War* (Oxford: Oxford University Press, 1985), pp. 189-93.

(٥٦) Ibid;

أنظر أيضاً المصادر الواردة في الحواشي ٩ ـ ١٢.

(٥٧) Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (Oxford: Clarendon Press, 1993), p. 361.

(٥٨) Rabinovich, *The Road Not Taken,* p. 109.

(٥٩) دايفيد بن ـ غوريون، "يوميات الحرب، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩"، تحرير: غيرشون ريفلين والحانان أورن (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص٧٦٢.

(٦٠) S. Ramati to General M. Makleff, 8 March 1951, ISA Foreign Ministry (FM) 2433/5; Ramati to Makleff, 4 July 1951, ISA FM 2433/9 (2); and UN, S/2517, 18 May 1951.

(٦١) أنظر نص اتفاقية الهدنة في: "اتفاقيات الهدنة"، ص ٦٧ ـ ٨٦.

(٦٢) Hammarskjold to Lodge, 27 September 1954, Department of State/ Central Files (DOS/CF) 357. AC 9-2754; Burns to Dayan, 20 September 1954, ISA 2429/8; and Burns to Eytan, 8 February, 1955, ISA 2429/8.

(٦٣) Burns to Lt. Colonel Y. Nurssella, Deputy Director of Armistice Affairs at Israel's Ministry for Foreign Affairs, 2 November 1956, ISA/ Foreign Office (FO) 2953/12.

(٦٤) Hammarskjold to Eban, 19 December 1956, ISA/FO 2953/12.

(٦٥) Odd Bull, *War and Peace in the Middle East: The Experiences and Views of a U.N. Observer* (London: Leo Cooper, 1976), pp. 50-51.

(٦٦) أنظر التقرير السري الذي قدمه شبطاي روزين، المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠، في:

ISA/FO 2433/5.

(٦٧) المصدر نفسه. أنظر أيضاً التقرير السري الذي يتضمن محاضر اجتماع بين وزير الخارجية الإسرائيلي وموظفي وزارة الخارجية الرسميين في:

ISA/FO 2433/5; and Bar-Yaacov, *The Israel-Syrian Armistice.*

(٦٨) S/2389, 8 November 1951; and S/2833, 30 October 1952.

(٦٩) Secret report of 26 March 1953, Walter Eytan (of the Foreign Ministry) and Michael Comay (Israeli UN representative), ISA/FO 4047; ISA/ FO 2408/221, 4 April 1953; ISA/FO 2433/5, 6 September 1950; and ISA/FO 2434/6, 27 December 1954.

(٧٠) Shabtai Rosenne to Sgan-Alouf Y. Haracabi at the Hakirya (Ministry of

Defense), 6 September 1950.

(٧١) Ramati to Makleff, Deputy Chief of Staff, 8 March 1951, ISA/FO 2433/5.

(٧٢) قرار مجلس الأمن رقم ٩٣ بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٥١. أنظر: "قرارات الأمم المتحدة"، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ١٨٤.

(٧٣) *Department of State Bulletin*, vol. 24, no. 622, 4 June 1951, pp. 914-16.

(٧٤) قرار مجلس الأمن رقم ١٧١ بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٦٢. أنظر: "قرارات الأمم المتحدة"، المجلد الأول، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، ص ١٩٤.

(٧٥) S/3343, paragraph 20.

(٧٦) S/2389.

(٧٧) S/7572, "Report by the Secretary-General on the present inability of the Israel-Syrian MAC to Function, and the Attitudes of the Parties thereto," 1 November 1966, paragraphs 21, and 22.

(٧٨) S/1353, Special Supplement No. 2, 20 July 1949; S/2833, 4 November 1952; S/3634, 7 August 1956; and S/4270, 23 February 1960.

أنظر أيضاً الوثائق المذكورة في الحواشي ١١ ـ ١٣.

(٧٩) S/2300, 17 August 1951; S/4124, 8 December 1952; S/3122, 23 October 1953; and "Repertoire of the Practice of the Security Council, Supplement, 1964-1965," p. 139.

(٨٠) S/2389, 8 November 1951; S/4270, 23 February 1960; and Fred Khouri, "Friction and Conflict on the Israeli-Syrian Front," *Middle East Journal*, 17, 1 (Winter 1963), pp. 17-18.

(٨١) S/2389, "Report of Chief of Staff of UNTSO to the Secretary-General," 8 November 1951.

(٨٢) S/2084, 10 April 1951, paragraphs 25 and 36.

(٨٣) Bar-Yaacov, *The Israel-Syrian Armistice*, pp. 50-52.

(٨٤) قرار مجلس الأمن رقم ٩٣ بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٥١. أنظر: "قرارات الأمم المتحدة"، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ١٨٤.

(٨٥) S/3516, "Report of Chief of Staff of UNTSO to Secretary-General," 20 December 1955.

(٨٦) S/7572, "Report by the Secretary-General on the present inability of the Israel-Syrian MAC to Function, and the Attitudes of the Parties thereto," 1 November 1966.

(٨٧) Sharif Elmusa, *Water Conflict: Economics, Politics, Law and the Palestinian-Israeli Water Resources* (Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies, 1997), pp. 55-56.

(٨٨) مقتبس في:

Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime*, pp. 51-52.

(٨٩) Eban to Comay, 12 June 1951, ISA/FO 2953/9.

(٩٠) S/3343, "Report of the MAC Chief of Staff," 6 January 1955, paragraph 20;

أنظر أيضاً الورقة التي أعدتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، والتي تشكل خلفية لتطور المياه الإقليمية في الشرق الأوسط في: ISA/FO/360/6 ؛ والورقة السرية التي أعدتها السفارة الإسرائيلية في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، في:.ISA/FO/360/6

(٩١) G. Avner to the Israeli Embassy in Washington, 1 April 1951, in *DFPI, vol. 6, 1951* (Jerusalem: Israel State Archives, 1991), p. 206.

(٩٢) *ORSC*, Sixth Year, S/2065, S/2061, Supplement for 1 April - 30 June 1951, pp. 22-24; and *DFPI, 6*, pp. 206-207.

(٩٣) ISA/FO/2954/2, 2 April 1951.

(٩٤) ISA/FO/2954/1, Report submitted by Riley to Col. G. Bossavy, the

Chairman of the Israel-Syria Mixed Armistice Commission, 5 March, 1951.

(٩٥) ISA/FO/2954/2, Report on the drainage scheme in Lake Huleh prepared by Israel's Foreign Ministry, April 1951.

(٩٦) مقتبس في:

Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime*, p. 75.

(٩٧) Ibid.

(٩٨) ISA, Record Group 77, 7263/11.

(٩٩) *ORSC,* S/2157, Sixth Year [1951], "Resolutions and Decisions," pp. 7-10.

(١٠٠) Eban to Sharett, 13 April 1951, *DFPI, 6*, p. 243.

(١٠١) Ibid., pp. 329-30.

(١٠٢) Ramati to Makleff, 6 June 1951, ISA/FO/2954/2.

(١٠٣) أنظر نص الاتفاق في:

DFPI, 6, p. 357.

(١٠٤) S/2833, paragraph 58, October 1952.

وقد استمرت إسرائيل في العمل على تحقيق أهدافها في المنطقة المجردة من السلاح، أنظر أيضاً:

S/3659, 5 September 1956; S/3844, 27 June 1957; S/5401, 19 August 1963; S/7434, 27 July 1966; and S/7561, 28 October 1966.

(١٠٥) من أجل معلومات تشكل خلفية لهذه الأنشطة، أنظر:

ISA/FO/360/6; Khouri, "Friction and Conflict on the Israeli-Syrian Front," pp. 14-34; Muhammad Muslih, "The Golan: Israel, Syria, and Strategic Calculations," *Middle East Journal*, 47, no. 4 (Autumn 1993), pp. 611-32; and Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime*, pp. 70-87.

(١٠٦) Ramati to Makleff, 13 June 1951, *DFPI, 6*, pp. 377-78.

(١٠٧) *Foreign Relations of the United States, 1952-1954, vol. 9,* pp. 1332-56; and Andrew Rathmell, *The Covert Struggle for Syria: Secret War in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1995), p. 80.

(١٠٨) أنظر أيضاً:

Seale, *Struggle for Syria*, pp. 186-237.

(١٠٩) Moshe Sharett, *Yoman Ishi* [Personal diary], vol. 8 (Tel Aviv: Ma'ariv Press , 1978), pp. 1309-1311.

(١١٠) أنظر:

Foreign Ministry memos of August 1956 in ISA/FO/2949/4;

أنظر أيضاً:

Sharett, *Yoman Ishi*, pp. 1345-47.

(١١١) قرار مجلس الأمن رقم ١١١ بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. أنظر: "قرارات الأمم المتحدة"، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ١٩٠.

(١١٢) *Department of State Bulletin*, vol. 34, no. 866 (30 January 1956), pp. 182-84.

(١١٣) S / 3122, 23 October 1953, Annex III, 9; S / 3516, 20 December 1955; S / 3558, 13 March 1956; and ISA 2434/7, Document No. P/943/4, 22 December 1955.

(١١٤) ISA 2434/5, undated report.

(١١٥) S/3516, 20 December 1955; S/3558, 13 March 1956; and Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma*, pp. 195-96.

(١١٦) S/3596, 9 May 1956, pp. 24-25.

(١١٧) S/3659, 27 September 1956, p. 10.

(١١٨) أديب باغ، "الجولان: دراسة في الجغرافية الإقليمية" (دمشق: اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٨٣)، ص ٢٠٤.

(١١٩) ISA/FO/2408/221.

(١٢٠) ISA/2408/221, 26 March 1953.

(١٢١) Walter C. Lowdermilk, *Palestine, Land of Promise* (New York: Harper and Brothers, 1944).

(١٢٢) James B. Hays, *TVA on the Jordan: Proposals for Irrigation and Hydro-Electric Development in Palestine* (Washington, D. C.: Public Affairs Press, 1948).

(١٢٣) Lowi, *Water and Power*, pp. 44-46; Lowdermilk, *Palestine, Land of Promise*; Hays, *TVA on the Jordan*; M.G. Ionides, "The Disputed Waters of Jordan," *Middle East Journal*, 7, no. 2 (Spring 1953), pp. 155-57; and Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory* (Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1983), pp. 201-202.

(١٢٤) UN Archives, Letter no. 508/DS by senior Syrian delegate to MAC Chairman, Vagu Bennike, 7 September 1953.

(١٢٥) أنظر:

Bennike's report to the Secretary-General of the United Nations, October 23, 1953, S/3122, Annex I, pp. 3-4.

(١٢٦) أنظر:

Letter of Moshe Sharett to Bennike, September 24, 1953, S/3122, Annex II, pp. 6-7.

(١٢٧) مقتبس في:

Rathmell, *The Covert Struggle for Syria*, p. 80.

(١٢٨) Eric Johnston, "Jordan River Valley Development," *Department of State Bulletin*, 28 December 1953, pp. 891-93.

(١٢٩) Charles T. Main, Inc., *The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region* (Boston: Author, 1953).

(١٣٠) مقتبس في:

Tabitha Petran, *Syria* (New York: Praeger Publishers, 1972), p. 189.

(١٣١) ISA/FO/360/6, 23 October 1953, p. 5.

(١٣٢) K.B. Doherty, *Jordan Waters Conflict* (New York: The Carnegie Endowment for International Peace, 1965), p. 27.

(١٣٣) Arnon Soffer, "The Relevance of Johnston Plan to the Reality of 1993 and Beyond," in Jad Isaac and H. Shuval, eds., *Water and Peace in the Middle East* (Amsterdam: El Sevier, 1994), p. 111.

(١٣٤) أنظر ملاحظات إريك جونستون في:

Daily News Bulletin, 7, no. 197, 19 October 1957.

(١٣٥) Petran, *Syria*, p. 190; and Yoram Nimrod, *Angry Water: Controversy over the Jordan River* (Givat Haviva, Israel: Center for Arabic and Afro-Asian Studies, 1966), p. 57.

(١٣٦) مقتبس في:

Shalev, *The Israel-Syria Armistice Regime*, p. 178.

(١٣٧) Morris, *Israel's Border Wars*, p. 179.

(١٣٨) Burns, *Between Arab And Israeli*, pp. 117ff.

(١٣٩) S/4270, 23 February 1960.

(١٤٠) Carl von Horn, *Soldiering for Peace* (London: Cassell, 1966), chapter 21.

(١٤١) Avner Yaniv, "Syria and Israel: The Politics of Escalation," in Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, eds., *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks* (New York: St. Martin's Press, 1986),p. 163.

(١٤٢) من أجل معلومات عن خلفية هذه الأحداث، أنظر:

Department of State Bulletin, 30 September 1963, p. 520; and ibid., 18 January 1965, p. 86.

(١٤٣) Ibid., 46, no. 1192, 30 April 1962, pp. 735-37.

(١٤٤) S/3844, Report of Acting Chief of Staff to Secretary - General, 1 July 1957.

(١٤٥) S/5111, 9 April 1962.

(١٤٦) Seale, *Asad*, p. 125.

(١٤٧) مقتبس في:

John K. Cooley, *Green March, Black September: The Story of Palestinian Arabs* (London: Frank Cass, 1973), p. 160.

(١٤٨) نُشرت محادثة دايان في الملحق الأسبوعي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، ٢٥/٤/١٩٩٧. وقد تُرجم الاقتباس عن النص المنشور في:

New York Times, 11 May 1997.

وبحسب هذا المصدر الأخير، فإن مؤرخين أثبتوا، وكذلك فعلت ابنة دايان، يعيل دايان، صحة هذه المحادثة بين دايان وطال.

(١٤٩) "معاريف"، ٧/٤/١٩٧٢. وقد تُرجم الاقتباس من النص المنشور في:

New Outlook, May 1972.

(١٥٠) أنظر، على سبيل المثال:

Yaniv, "Syria and Israel"; and Fred J. Khouri, "The Golan Heights in Perspective," *Middle East International*, October 1974, pp. 15-18.

(١٥١) Yoram Nimrod, "L'eau, l'atome et le conflit," *Les Temps Modernes*, no. 253 (1967), pp. 887-88,

منشور في:

Petran, *Syria*, p. 192.

(١٥٢) S/6061, 24 November 1964, p. 8.

(١٥٣) Ibid.; *New York Times*, 29 November 1964; and Khouri, *Arab-Israeli Dilemma*, pp. 228-29.

(١٥٤) S/6248, 19 March 1965; and S/7432, 26 July 1966.

(١٥٥) S/7843, 7 April 1967; and S/7845, 9 April 1967.

(١٥٦) Seale, *Asad*, p. 129.

(١٥٧) Ibid.

(١٥٨) Ibid.

(١٥٩) S/7593, 18 November 1966; S/7594, 21 November 1966; and Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma*, p. 234.

(١٦٠) بالنسبة إلى آراء أولئك الذين ناقشوا في أن إشكول وغيره من الشخصيات الرئيسية في الحكومة الإسرائيلية لم يظهروا في صورة رجال حازمين وراغبين في الحرب، أنظر:

Richard B. Parker, *The Politics of Miscalculation in the Middle East* (Bloomington: Indiana University Press, 1993), pp. 3-21; and Ma'oz, *Syria and Israel*, pp. 98-101.

(١٦١) أنظر:

Charles W. Yost, "The Arab-Israeli War: How It Began," *Foreign Affairs* (January 1968), pp. 305f.

(١٦٢) من أجل مناقشة تفصيلية فيما يتعلق بأعمال عبد الناصر ونياته، أنظر:

Parker, *Politics of Miscalculation*, pp. 3-21; Seale, *Asad*, pp. 121-37;

محمد حسنين هيكل، "١٩٦٧: الانفجار" (القاهرة: مطابع الأهرام، ١٩٩٠).

(١٦٣) أنظر تصريح الجنرال عيزر وايزمن في "هآرتس"، ٢٩/٣/١٩٧٢. وبعد مضي ثلاثين عاماً على حرب حزيران/يونيو، وفي مؤتمر عُقد في مركز رابين في جامعة تل أبيب، وكان المؤلف بين الحضور، عبّر الجنرالات الإسرائيليون، الذين

كانوا اتخذوا قرار شن الحرب، عن الفكرة نفسها فيما يتعلق بعدم وجود أي خطر حقيقي تجاه إسرائيل.

(١٦٤) من أجل أمثلة للآراء الإسرائيلية في قيمة الجولان الاقتصادية والاستراتيجية، أنظر:

Yaniv, "Syria and Israel," p. 169; Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston: Little, Brown, 1979); Moshe Dayan, *Moshe Dayan: Story of My Life* (New York: William Morrow, 1976); and Ezer Weizmann, *On Eagles' Wings* (New York: MacMillan, 1976).

(١٦٥) Seale, *Asad*, pp. 140-41; and Petran, *Syria*, pp. 199-200.

(١٦٦) William W. Harris, *Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan, and Gaza - Sinai* (Chicester, United Kingdom: Research Studies Press, 1980), pp. 70ff; Foundation for Middle East Peace, "Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories" (Washington: Author, July 1991); George Lauman, "Syria's Golan Heights Turning into an Israeli 'Land without People'," *Washington Report on Middle East Affairs* (October 1992), pp. 24 - 25; and "Report of the UN Secretary - General under General Assembly Resolution 2252 (ES - V) and Security Council Resolutions 237 - A/6997 and S/8158.

(١٦٧) Tayseer Mara'i and Usama R. Halabi, "Life under Occupation in the Golan Heights," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxii, no. 1 (Autumn, 1992), p. 80.

(١٦٨) Alasadair Drysdale and Raymond A. Hinnebusch, *Syria and the Middle East Peace Process* (New York: Council on Foreign Relations, 1991), pp. 196 - 97.

(١٦٩) كان الأسد يملك بضع أوراق ـ سورية كانت تحتجز بعض السجناء الإسرائيليين، وجيشها لم يكن محاصَراً ـ فشعر بأنه يستطيع شن غارات على الجيش الإسرائيلي كي يشير إلى أنه، على عكس السادات، لن "يخلع بذلته العسكرية". وليبرهن الأسد موقفه، أدار حرب استنزاف على مستوى محدود في الجولان وجبل الشيخ خلال ربيع سنة ١٩٧٤.

(١٧٠) Security Council Resolution No. 350 of 31 May 1974, *UN Chronicle*, June 1974, pp. 26 - 28.

(١٧١) Seale, *Asad*, p. 239.

(١٧٢) مقتبس في:

Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon, 1970 - 83* (Ithaca: Cornell University Press, 1984), pp. 121 - 22.

(١٧٣) Resolution 497, *UN Chronicle*, 19, no. 2, February 1982, p. 5.

(١٧٤) أنظر التصريح الذي أصدرته وزارة الخارجية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الوثيقة رقم ٣٢٧، في:

American Foreign Policy: Current Documents (Washington, D. C.: Government Printing Office, 1982), p. 722.

(١٧٥) بشأن مناقشة لتصريح بيغن، أنظر:

Ma'oz, *Syria and Israel*, pp. 171 - 72.

(١٧٦) أنظر، على سبيل المثال: مصطفى طلاس وآخرون، "حرب الخليج، غزو الكويت وتحريرها" (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢)، ص ١٣٣ - ١٥٥؛ بسام العسلي، "التوازن الاستراتيجي والصراع العربي - الإسرائيلي" (دمشق: دار طلاس، لا تاريخ).

(١٧٧) Leonard Spector, "Nuclear Proliferation in the Middle East," *Orbis*, 36 (Spring 1992); and Seymour Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy* (New York: Random House, 1991), pp. 198 - 200.

(١٧٨) من أجل مناقشة لشرق أوسط من طبقتين وانعكاسات ذلك، أنظر:

Yahya Sadowski, "Scuds versus Butter: The Political Economy of Arms Control in the Arab World," *Middle East Report* (July - August 1992), pp. 8 - 12.

(١٧٩) أنظر:

Muhammad Muslih, "The Golan: Israel, Syria, and Strategic Calculation," *Middle East Journal*, 47, no. 4 (Autumn 1993), pp. 626 - 27.

(١٨٠) Milton Viorst, "The Shadow of Saladin," *New Yorker*, 8 January 1990, p. 65.

(١٨١) Seale, *Asad*, pp. 209 - 11; and Mohamed Heikel, *The Road to Ramadan* (New York: Quadrangle/New York Times Books, 1975).

(١٨٢) تعزّز عدم الثقة بين سورية وتركيا بسبب توسيع التحالف بين الأخيرة وإسرائيل. ومن أجل مناقشة تتعلق بهذا التحالف، أنظر:

M. Hakan Yavuz, "Turkish - Israeli Relations Through the Lens of the Turkish Identity Debate," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxvii, no. 1 (Autumn 1997), pp. 22 - 37.

(١٨٣) E. H. Carr, *What is History* (New York: Vantage, 1961).

(١٨٤) أنظر:

S/3343, 6 January 1955; and S/5093, 19 March 1962;

وبصورة خاصة، تقرير الأمين العام المفصّل، في:

S/7572, 1 November 1966.

(١٨٥) Von Horn, *Soldiering For Peace*, p. 117.

(١٨٦) Aryeh Shalev, *Israel and Syria: Peace and Security on the Golan* (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1994), p. 45.

(١٨٧) من أجل مناقشات المؤرخين الإسرائيليين التنقيحيين فيما يتعلق بسورية، أنظر:

Muhammad Muslih, "Between Revision and Tradition in the History of the Arab - Israeli Conflict," *Middle East Journal*, 49, no. 4 (Autumn 1995), pp. 665 - 70.

(١٨٨) Avi Shlaim, "Israel's Dirty War," *London Review of Books*, 18 August 1994, p. 22.

(١٨٩) *New York Times*, 11 May 1997.

مراجع مختارة

مراجع رئيسية

- أرشيف مؤسسة الأرض (دمشق).
- أرشيف دافيد بن - غوريون (سديه بوكر، إسرائيل).
- الأراشيف المركزية للصهيونية (القدس).
- أرشيف الهاغاناه (تل أبيب).
- أراشيف الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع (غفعتايم).
- أراشيف دولة إسرائيل (القدس).
- الأرشيف الوطني (واشنطن).
- أرشيف الأمم المتحدة (نيويورك).

مراجع ثانوية

بالعربية

- الباغ، أديب. "الجولان: دراسة في الجغرافية الإقليمية". دمشق: اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٨٣.
- جعفري، بشار. "السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦ - ١٩٨٢". دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.
- عبد السلام، عادل. "الأقاليم الجغرافية السورية". دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٨٩ - ١٩٩٠.
- فنصه، نذير. "أيام حسني الزعيم، مئة وسبعة وثلاثون يوماً هزت سورية". الطبعة الثالثة. دمشق: مؤسسة نوري، ١٩٩٣.
- المعلم، وليد. "سورية، ١٩١٨ - ١٩٥٨". دمشق، ١٩٨٥.

بالأجنبية

- Acheson, Dean. *Present at the Creation: My Years in the State Department.* New York: Signet, 1970.
- Bar - Simon - Tov, Y. "Ben - Gurion and Sharett: Conflict Management and Great Power Constraints in Israeli Foreign Policy," *Middle Eastern Studies*, 24, no. 3 (July 1988), pp. 330 - 56.
- Bar - Zohar, M. *Ben - Gurion* [in Hebrew]. 3 vols. Tel Aviv: 'Am 'Oved, 1975.
- Black, I. and Morris, Benny. *Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services.* London: Hamish Hamilton, 1991.
- Burns, E. L. M. *Between Arab and Israeli.* London: Harrap, 1962.
- Carter, Jimmy. *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East.* Boston: Houghton Mifflin, 1985.
- Cobban, Helena. *The Superpowers and the Syrian - Israeli Conflict: Beyond Crisis Management.* The Washington Papers, No. 149. New York: Praeger with The Center for International Studies, 1991.
- Dayan, Moshe. *Diary of the Sinai Campaign.* New York: Schocken, 1967.
- ____. *Story of My Life.* London: Sphere Books, 1977.
- Eden, Sir Anthony [Earl of Avon]. *Full Circle.* London: Cassell, 1960.
- Evron, Yair. *War and Intervention in Lebanon: The Israeli - Syrian Deterrence Dialogue.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987.
- Gilbert, Martin. *The Arab - Israeli Conflict: Its History in Maps.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1976.
- Hinnebusch, Raymond A. "Revisionist Dreams, Realist Strategies: The Foreign Policy of Syria." Pages 283 - 322 in *The Foreign Policies of Arab States,*

edited by Bahgat Korany and Ali Dessouki. Boulder, Colorado: Westview Press, 1984.
- Hof, Fredric C. "The Line of June 4, 1967," *Middle East Insight*, 14, no. 5 (September - October 1999), pp. 17 - 23.
- Hopwood, Derek. *Syria, 1945 - 1986: Politics and Society.* London: Unwin Hyman, 1988.
- Hutchison, E. H. *Violent Truce.* New York: Devin - Air, 1956.
- Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of Israel (DFPI)*, 6 vols [individual volumes have different editors]. Jerusalem: Author, 1983 - 91.
- Khoury, Philip. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920 - 1945.* Princeton: Princeton University Press, 1987.
- Kissinger, Henry. *Years of Upheaval.* Boston: Little, Brown, 1982.
- Kyle, K. *Suez.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1991.
- Lloyd, S. *Suez 1956: A Personal Account.* London: Jonathan Cape, 1978.
- Louis, William R. and Owen, Roger, eds. *Suez 1956: The Crisis and its Consequences.* Oxford: Oxford University Press, 1989.
- Ma'oz, Moshe. *Asad: The Sphinx of Damascus.* New York: Weidenfeld and Nicolson, 1988.
- ____. *Syria and Israel: From War to Peace - making.* Oxford: Clarendon Press, 1995.
- ____ and Avner Yaniv, eds. *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks.* New York: St. Martin's Press, 1986.
- Moore, J. N. ed. *The Arab - Israeli Conflict: Readings and Documents*, rev. ed. Princeton: Princeton University Press, 1977.
- Quandt, William. *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab -*

Israeli Conflict, 1967 - 1976. Berkeley: University of California Press, 1977.

- ____. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict since 1967*. Washington: Brookings Institution, 1993.
- Rabin, Yitzhak. *The Rabin Memoirs*. Boston: Little, Brown, 1979.
- Rabinovich, Itamar. *Syria under the Ba'th, 1963 - 1966: The Army - Party Symbiosis*. New York: Halstead Press, 1972.
- ____. *The War for Lebanon*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1985.
- Rafael, G. *Destination Peace: Three Decades of Israeli Foreign Policy*. New York: Stein and Day, 1981.
- Randall, Jonathan. *Going All the Way: Christian Warlords, Israeli Adventurers and the War in Lebanon*. New York: Vintage Books, 1984.
- Savir, Uri. *The Process: 1,100 Days That Changed the Middle East*. New York: Random House, 1998.
- Schiff, Zeev and Ya'ari, Ehud. *Israel's Lebanon War*. New York: Simon and Shuster, 1984.
- Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post - War Arab Politics, 1945 - 1958*, new ed. New Haven: Yale University Press, 1987.
- ____. *Asad: The Struggle for the Middle East*. Berkeley: University of California Press, 1988.
- Sharett, Moshe. "Yisrael Ve'Arav - Milhama VeShalom" [Israel and the Arabs - War and Peace], *OT* (September 1966).
- ____. *Yoman Ishi* [Personal Diary], 8 vols. 1953 - 57. Tel Aviv: Ma'ariv Press, 1978.
- Sheehan, Edward. "How Kissinger Did it: Step By Step in the Middle East," *Foreign Policy*, no. 22 (Spring 1976).

- Shimshoni, J. *Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970*. Ithaca: Cornell University Press, 1988.
- Shlaim, Avi. "Conflicting Approaches to Israel's Relations with the Arabs: Ben - Gurion and Sharett, 1953 - 1956," *Middle East Journal*, 37, no. 2 (Spring 1983), pp. 180 - 201.
- ____. "Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria," *Journal of Palestine Studies*, vol. xv, no. 4 (Summer 1986), pp. 68 - 80.
- ____. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Move - ment, and the Partition of Palestine*. New York: Columbia University Press, 1988.
- Tibawi, A. L. *A Modern History of Syria*. London: Macmillan, 1969.
- Torrey, Gordon. *Syrian Politics and the Military, 1945 - 1958*. Columbus: Ohio State University Press, 1964.
- Truman, Harry S. *Memoirs by Harry S. Truman: Years of Trial and Hope*. Garden City, NY: Doubleday, 1956.
- Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961 - 1980*. London: Croom Helm, 1981.
- Van Dusen, Michael. "Downfall of a Traditional Elite." Pages 115 - 55 in *Political Elites and Political Development in the Middle East*, ed. by Frank Tachau. Cambridge, Massachusetts: Schenkman, 1975.
- Vance, Cyrus. *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy*. New York: Simon and Schuster, 1983.

مَلاحِق

الملحق الأول

اتفاق هدنة عامة بين سورية وإسرائيل[1]

(ترجمة عن النص الإنكليزي)

٢٠ يوليو (تموز) ١٩٤٩

التل ٢٣٢ قرب محنايم

مقدمة

إن الفريقين في هذا الاتفاق،

استجابة منهما إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨[2] الذي دعاهما، كتدبير إضافي مؤقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، ولأجل تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة.

وحيث أنهما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، وعيّنا ممثلين معتمدين للمفاوضة وعقد هدنة.

فإن الممثلين الموقعين أدناه، بعد أن تبادلوا وثائق اعتمادهم المطلق التي وجدت مستوفية جميع الشروط، اتفقوا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين واعترافاً بما للضمانات المتبادلة حول العمليات العسكرية المقبلة للفريقين من أهمية في هذا الشأن، يؤكد هذا الاتفاق المبادىء التالية التي ينبغي على كلا الفريقين التقيد بها تقيداً تاماً أثناء الهدنة:

(١) يجب على الفريقين كليهما من الآن فصاعداً أن يحترما بكل أمانة توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية. ويوافق الفريقان على أن إقرار هدنة بين قواتهما المسلحة إنما هو خطوة لا بد منها لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين.

(٢) لا يجوز للقوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأي من الفريقين القيام بأي عمل عدواني أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق الآخر أو قواته المسلحة، مع العلم بأن عبارة "التخطيط" المستعملة في هذا السياق لا تتناول التخطيط المعتاد الذي تجريه القيادات في المنظمات العسكرية عموماً.

(٣) يُحترم احتراماً تاماً حق كل من الفريقين في أمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر.

المادة الثانية:

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ على وجه التخصيص، يؤكد هذا الاتفاق المبادىء والغايات التالية:

(١) يُعترف بمبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن.

(٢) ويُعترف أيضاً بأنه لا يمكن بشكل من الأشكال لأي من بنود هذا الاتفاق أن يمس حقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ إن أحكام هذا الاتفاق مبنية على الاعتبارات العسكرية وحدها، لا السياسية.

المادة الثالثة:

(١) تطبيقاً للمبادىء الواردة أعلاه ولقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، أقرت بهذا الاتفاق هدنة عامة بين القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية للفريقين.

(٢) لا يجوز لأية فئة من القوات البرية أو البحرية أو الجوية، العسكرية أو شبه العسكرية، التابعة لأي من الفريقين، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر، ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة المبين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

(٣) لا يجوز توجيه أي عمل حربي أو عمل عدائي من أراض يسيطر عليها أحد فريقي هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

(١) يسمى الخط الموصوف في المادة الخامسة من هذا الاتفاق "خط الهدنة"، ويحدد طبقاً للغاية والقصد اللذين ينطوي عليهما قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨.

(٢) إن الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتخطاه القوات المسلحة التابعة لكل من الفريقين.

(٣) إن تعلمات قوات الفريقين المسلحة وأنظمتها التي تحرم على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط تبقى سارية بعد توقيع هذا الاتفاق وذلك بالنسبة إلى خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة، مع التقيد بأحكام البند ٥ من تلك المادة.

المادة الخامسة:

(١) يؤكد هذا الاتفاق أن الترتيبات التالية لخط الهدنة بين القوات المسلحة الإسرائيلية والسورية وللمنطقة المجردة من السلاح لا يمكن أن تفسر بأن لها أية علاقة على الإطلاق بترتيبات الحدود النهائية التي تخص فريقي هذا الاتفاق.

(٢) تمشياً مع روح قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، حُدد خط الهدنة والمنطقة المجردة من السلاح بغية الفصل بين القوات المسلحة التابعة للفريقين بصورة تؤدي إلى التقليل من احتمال الاحتكاك والتصادم، وتؤمّن في الوقت ذاته بصورة تدريجية عودة الحياة المدنية الطبيعية

في المنطقة المجردة من السلاح، دون أن يؤثر ذلك في التسوية النهائية.

(٣) يحدد خط الهدنة على الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق تحت عنوان "الملحق ١". يتبع خط الهدنة خطاً يقع في منتصف المسافة بين خطي المهادنة الحالية كما تثبتهما هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بين القوات الإسرائيلية والسورية. وحيث يطابق خطا المهادنة الحاليان خط الحدود الدولية بين سورية وفلسطين، فإن خط الهدنة يتبع خط الحدود.

(٤) لا يجوز للقوات المسلحة التابعة للفريقين أن تتقدم في أية نقطة إلى ما وراء خط الهدنة.

(٥) (أ) حيث لا يكون خط الهدنة مطابقاً لخط الحدود الدولية بين سورية وفلسطين، فإن المنطقة الواقعة بين خط الهدنة وخط الحدود تعتبر منطقة مجردة من السلاح ريثما تتم تسوية الحدود نهائياً بين الفريقين، وتكون هذه المنطقة محرمة تماماً على القوات المسلحة للفريقين ولا يجوز القيام فيها بأي نشاط من جانب القوات العسكرية أو شبه العسكرية. ويطبق هذا النص على قطاعي عين غِف والدردارة اللذين يشكلان جزءاً من المنطقة المجردة من السلاح.

(ب) إن أي تقدم من جانب القوات المسلحة العسكرية أو شبه العسكرية لأي من الفريقين إلى داخل أي جزء من المنطقة المجردة من السلاح يشكل خرقاً صريحاً لهذا الاتفاق عندما يثبته ممثلو الأمم المتحدة المشار إليهم في البند التالي.

(ج) يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون باللجنة المذكورة مسؤولين عن التأكد من تنفيذ أحكام هذه المادة تنفيذاً تاماً.

(د) يجري سحب القوات المسلحة الموجودة الآن في المنطقة المجردة من

السلاح وفقاً لتوقيت الانسحاب الملحق بهذا الاتفاق (الملحق ٢).

(هـ) تكون لرئيس لجنة الهدنة المشتركة سلطة السماح بعودة المدنيين إلى القرى والمزارع في المنطقة المجردة من السلاح واستخدام أعداد محدودة من رجال الشرطة المدنيين المحليين في المنطقة لصيانة الأمن الداخلي، على أن يسترشدوا لهذا الغرض بتوقيت الانسحاب المشار إليه في البند (د) من هذه المادة.

(٦) تقام على كل من جانبي المنطقة المجردة من السلاح مناطق حسب التحديد الوارد في الملحق ٣ من هذا الاتفاق يحتفظ فيها بقوات دفاعية فقط، طبقاً لتحديد القوات الدفاعية الوارد في الملحق الرابع من هذا الاتفاق.

المادة السادسة:

يجري تبادل جميع أسرى الحرب الذين يحتجزهم كل من الفريقين والتابعين للقوات المسلحة النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر كما يلي:

(١) يجري تبادل أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها في جميع المراحل. يجري التبادل في موقع مؤتمر الهدنة خلال أربع وعشرين ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

(٢) يشمل تبادل الأسرى هذا أسرى الحرب الملاحقين جزائياً وكذلك الذين صدرت بحقهم أحكام جنائية أو غيرها.

(٣) تُرَدّ إلى أسرى الحرب المتبادلين جميع الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والأشياء ذات القيمة والرسائل والوثائق ومستندات الهوية وسواها من الأمتعة الشخصية أياً كان نوعها، وإذا كان الأسرى قد هربوا أو توفوا فإنها

تُرَدّ إلى الفريق الذي ينتمي هؤلاء إلى قواته المسلحة.

(٤) جميع الشؤون التي لم يرد عليها نص صريح في هذا الاتفاق تُقرَّر وفقاً للمبادىء الواردة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والموقعة في جنيف في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٢٩.

(٥) تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية البحث عن المفقودين، من عسكريين ومدنيين، داخل المناطق التي يسيطر عليها كل من الفريقين، وذلك لتسهيل تبادلهم على وجه السرعة. ويتعهد كل فريق بأن يبذل للجنة كل تعاون ومساعدة في القيام بهذه المهمة.

المادة السابعة:

(١) تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء يعيِّن اثنين منهم كل من فريقي هذا الاتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين في تلك المنظمة يعينه رئيس الأركان المذكور بعد التشاور مع فريقي هذا الاتفاق.

(٢) يكون مقر لجنة الهدنة المشتركة مبنى الجمرك قرب جسر بنات يعقوب وفي محنايم، وتجتمع اللجنة في الأماكن والأوقات التي تراها ضرورية لتصريف أعمالها بصورة فعالة.

(٣) تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعها الأول بدعوة من رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من توقيع هذا الاتفاق.

(٤) تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة بالإجماع كلما تيسر ذلك، وإلاّ، اتُخذت القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المقترعين.

(٥) تضع لجنة الهدنة المشتركة القواعد الإجرائية التي تتبعها. ولا تجتمع إلاّ بناء على دعوة يوجهها رئيسها إلى الأعضاء حسب الأصول. ويكتمل النصاب بحضور أكثرية أعضائها.

(٦) تكون للجنة سلطة استخدام مراقبين من بين المنظمات العسكرية التابعة للفريقين، أو من بين عسكريي هيئة مراقبة الهدنة المشتركة التابعة للأمم المتحدة، أو من كلتا الجهتين، بالعدد الذي يُعتبر ضرورياً للقيام بمهماتها. وفي حالة استخدام مراقبي الأمم المتحدة لهذه الغاية فإنهم يظلون تحت قيادة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. أمّا المهمات ذات الطابع العام أو الخاص التي تسند إلى مراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة فتكون خاضعة لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله المعين في اللجنة، أيهما كان متولياً رئاستها.

(٧) تحال بشكل فوري المطالب أو الشكاوى التي يتقدم بها أي من الفريقين، والمتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق، إلى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها. تتخذ اللجنة بشأن جميع هذه المطالب أو الشكاوى، الإجراءات التي تراها مناسبة، وذلك بواسطة أجهزة المراقبة والتحقيق لديها، بغية الوصول إلى تسوية عادلة مقبولة لدى الفريقين.

(٨) إذا اختُلف على تفسير معنى بند معين من بنود هذا الاتفاق، ما عدا المقدمة والمادتين الأولى والثانية، يُعمل بتفسير اللجنة. ويجوز للجنة، بمحض تقديرها وكلما دعت الحاجة، أن تقترح على الفريقين من وقت إلى آخر تعديلات في أحكام هذا الاتفاق.

(٩) ترفع لجنة الهدنة المشتركة إلى كلا الفريقين تقارير عن أعمالها كلما رأت ذلك ضرورياً. وترسل صورة عن كل من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإحالتها إلى الإدارة أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

(١٠) يُمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والوصول في المنطقة المشمولة بهذا الاتفاق إلى المدى الذي تراه اللجنة ضرورياً، على أنه في حالة اتخاذ مقررات كهذه بأكثرية الأصوات يُستخدم مراقبو الأمم المتحدة وحدهم.

(١١) توزع نفقات اللجنة، غير تلك العائدة إلى مراقبي الأمم المتحدة، بين فريقي هذا الاتفاق بالتساوي.

المادة الثامنة:

(١) لا يخضع هذا الاتفاق للإبرام، بل يصبح نافذاً فور التوقيع عليه.

(٢) حيث أن هذا الاتفاق قد جرت المفاوضة فيه، وعقد استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الذي دعا إلى إقرار هدنة لدرء الخطر الذي يهدد السلم في فلسطين، ولتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، فإنه يبقى نافذاً حتى التوصل إلى تسوية سلمية بين الفريقين، باستثناء ما ورد في البند ٣ من هذه المادة.

(٣) يجوز لفريقي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله هو أو أي من أحكامه، ويجوز لهما وقف تطبيقه، ما عدا المادتين الأولى والثالثة، في أي وقت. وإذا لم يُتوصل إلى رضى متبادل، وبعد أن تكون قد انقضت سنة واحدة على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، يجوز لأي من الفريقين أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة ممثلي الفريقين إلى مؤتمر غايته

مراجعة أو تعديل أو تعليق أي من الأحكام الواردة في هذا الاتفاق باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا إلزامياً للفريقين.

(٤) إذا لم يسفر المؤتمر المشار إليه في البند ٣ من هذه المادة عن حل متفق عليه لنقطة مختلف عليها، جاز لأي من الفريقين أن يرفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة طالباً الحل المنشود على أساس أن هذا الاتفاق إنما عقد استجابة لقرار مجلس الأمن في سبيل إقرار السلم في فلسطين.

(٥) وُقِّع هذا الاتفاق على خمس نسخ، ويكون للنصين الإنكليزي والفرنسي نفس الأصالة. يحتفظ كل فريق بنسخة وتسلم نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسالهما إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة، ونسخة إلى الوسيط لفلسطين بالوكالة.

كُتب على التل ٢٣٢ قرب محنايم في العشرين من يوليو (تموز) سنة ألف وتسعمئة وتسع وأربعين بحضور المندوب الشخصي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين بالوكالة ورئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

عن حكومة إسرائيل:	عن حكومة سورية:
(تواقيع)	**(تواقيع)**
المقدم مردخاي ماكليف	العقيد فوزي سلو
يهوشوَع بلمان	المقدم محمد ناصر
شبطاي روزين	النقيب عفيف البزري

المصادر

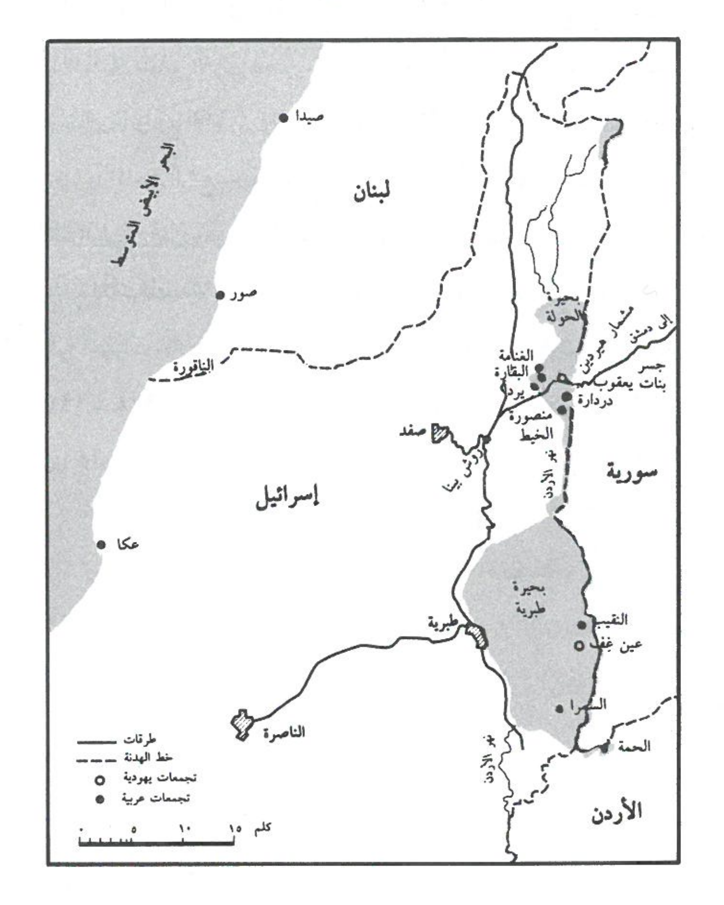
(١) أخذ نص الاتفاق من كتاب: "اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية، شباط (فبراير) ـ تموز (يوليو) ١٩٤٩ (نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٦٩ ـ ٧٩. وهو مترجم عن الوثيقة الرسمية الصادرة عن مجلس الأمن تحت الرقم S/1353/Rev.1، والتي تتضمن، إلى جانب النص (pp. 1- 7)، أربعة ملاحق (pp. 7 - 11) لم ندرجها هنا: الملحق الأول يضم خريطة وتفصيلات تحدد خط الهدنة؛ الملحق الثاني يحتوي على إرشادات محددة لسحب القوات العسكرية وشبه العسكرية، ولنزع الألغام، ولهدم التحصينات الثابتة؛ الملحق الثالث يعرِّف منطقة الدفاع؛ الملحق الرابع يحدِّد قوات الدفاع، كما يتضمن رسالة من رئيس الوفد الإسرائيلي، وأخرى من رئيس الوفد السوري، إلى رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، تؤكدان القبول بخط الهدنة كما أثبتته هيئة المراقبة.

(٢) أنظر: "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي"، المجلد الأول، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣)، ص ١٨٠.

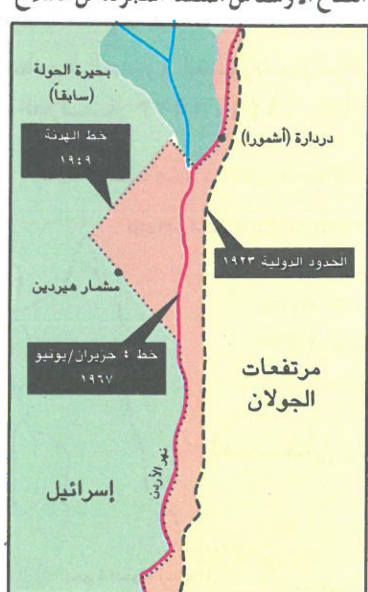
الملحق الثاني

خرائط

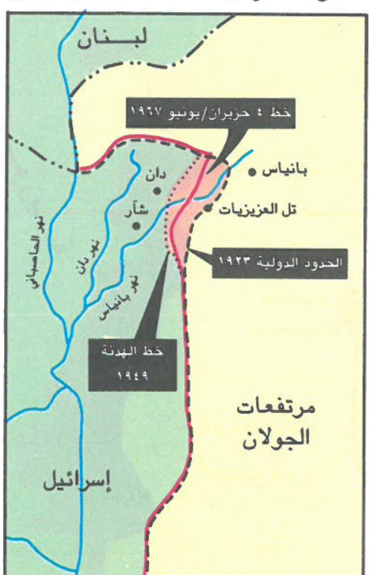
المنطقة المجردة من السلاح
على الحدود السورية – الإسرائيلية
بحسب اتفاقية الهدنة، تموز/يوليو ١٩٤٩



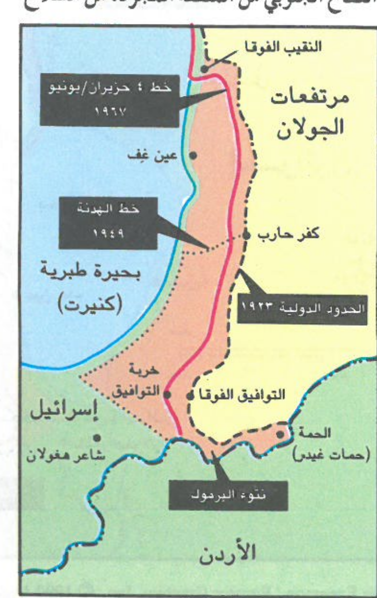
القطاع الأوسط من المنطقة المجردة من السلاح



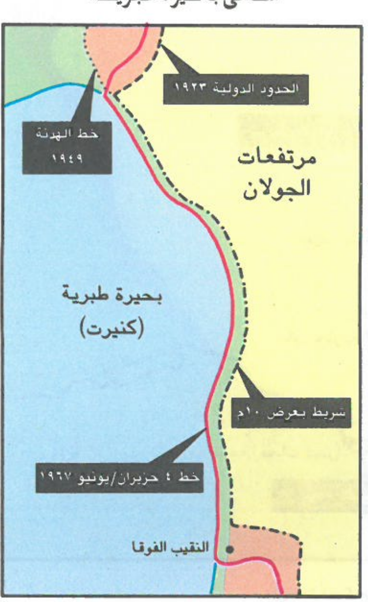
القطاع الشمالي من المنطقة المجردة من السلاح



القطاع الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح

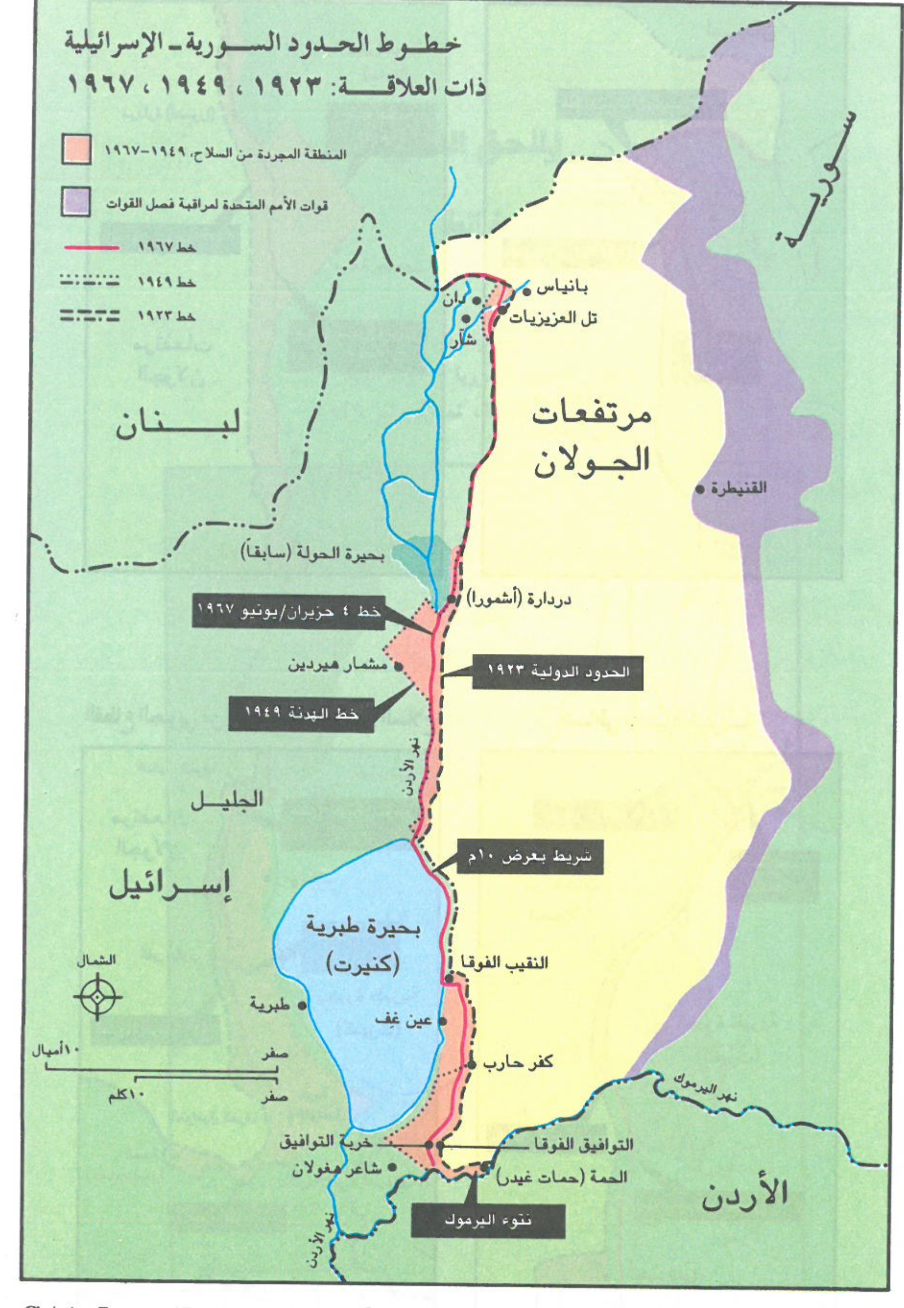


شاطئ بحيرة طبريّة





750



Christine Epperson / Equator Graphics, Inc. © 1999 *Middle East Insight*

الكتاب

يعيد هذا الكتاب بدايات الصراع السوري ـ الإسرائيلي فيما يتعلق بمرتفعات الجولان إلى مرحلة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧، حيث نشب صراع حاد بشأن المنطقة المجردة من السلاح، التي كانت أُنشئت بموجب اتفاقية الهدنة (تموز/يوليو ١٩٤٩). ويتفحص المؤلف وثائق «أراشيف دولة إسرائيل» ليُظهر أن القادة الإسرائيليين كانوا مصممين على السيطرة على هذه المنطقة. ومن أجل ذلك بادروا إلى عمليات عسكرية وغير عسكرية أدت إلى نسف جهود الأمم المتحدة في المحافظة على الأمن، إلى أن انتهى الأمر باحتلال المنطقة بكاملها في حرب ١٩٦٧.

المؤلّف

يدرّس الدكتور محمد مصلح العلوم السياسية في كلية سي. دبليو. بوست في جامعة لونغ آيلند.
مؤلف كتاب *The Origins of Palestinian Nationalism* (1988)، وله عدد من الأبحاث في السياسات العربية والسياسة الخارجية السورية، بما فيه دراسة في قيد الطباعة عن سياسة حركة حماس الخارجية.

$ 5.00